الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الخامسة والستون
الجلسة العامة **٣**
الاثنين، ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، الساعة ٩/٠٠
نيويورك

الرئيس المشارك: السيد علي عبد السلام التريكي ..... (الجماهيرية العربية الليبية)
الرئيس المشارك: السيد جوزيف دييس ..... (سويسرا)

افتتحت الجلسة الساعة ٩/٠٥.

الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية

البندان ١٣ و ١١٥ من جدول الأعمال

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

مشروع قرار (A/65/PV.1)

الرئيس المشارك (السيد دييس) (تكلم بالفرنسية): أعلن افتتاح الاجتماع العام الرفيع المستوى للدورة الخامسة والستين للجمعية العامة، المعقود عملا بالقرار ٣٠٢/٦٣ المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩ والقرار ١٨٤/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ والمقرر ٥٥٥/٦٤ المؤرخ ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٠، في إطار البند ١٣ من جدول الأعمال، ”التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما“ والبند ١١٥ من جدول الأعمال، ”متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية“.

بيانان من الرئيسين المشاركين

الرئيس المشارك (السيد دييس) (تكلم بالفرنسية): إن قوة المجتمع تقاس برفاهة أضعف أعضائه. هذه العبارة حبيبة إلى قلبي. وقد اقتبستها أيضا في خطاب قبولي للمنصب (انظر A/64/PV.93) وهي مأخوذة من دستور بلدي وتعبّر تماما عن المبدأ القائل إن التضامن أساس أي مجتمع. وتقر بأن علينا واجبا أخلاقيا بأن نعتني برفاه الآخرين. ويبدو لي أن هذا يلخص بجدارة ما تعهد به المجتمع الدولي عندما وضع الأهداف الإنمائية للألفية.

ونحن قد اعتمدنا في مؤتمر قمة الألفية في عام ٢٠٠٠ أطمح برنامج أطلق أبدا لمكافحة الفقر. وبذلك الصنيع برهنا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة الاستعمال

على أن جميع شعوب الأمم المتحدة قد شكلت مجتمعا واحدا وألا أحد لديه الحق في أن يظل غير مبال بالفقر المدقع ومعاناة الآخرين. والجمعية العامة بإطلاقها الأهداف الإنمائية للألفية قد أعطت أملا عظيما لملايين الرجال والنساء؛ وعلينا الآن تلبية توقعاتهم.

يجب علينا تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونحن نريد تحقيقها. ويمكننا تحقيقها.

وإضافة إلى العمل الذي اضطلعت به الحكومات شهدنا أيضا زخما غير مسبوق من جانب المجتمع المدني والقطاع الخاص. ويجب التشديد على أن هذا أمر رائع ومن الضروري مواصلة العمل معا.

غير أنني اليوم أدعو جميع الحاضرين هنا – بصفتهم أفرادا ورؤساء دول أو حكومات وأعضاء في الأمم المتحدة – إلى إعادة تأكيد الالتزام الذي قطعناه في مؤتمر قمة الألفية والإعلان عن أننا نريد اليوم تهيئة الظروف اللازمة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

لدينا ثمانية أهداف و ١٥ عاما لبلوغها. ومن بين المزايا الكبيرة للأهداف الإنمائية الألفية أنه جرى وضع برنامج واضح يتضمن أهدافا وموعدا نهائيا. أين نقف الآن بعد ١٠ سنوات من الجهود، وذلك في وقت يتعافى فيه العالم من الأزمة الاقتصادية والمالية؟

إن التقارير الممتازة المقدمة من الأمين العام والوثائق التي أعدتها مختلف هيئات الأمم المتحدة تقدم لنا الجواب. والصورة متباينة. فقد أُحرز تقدم حقيقي في بعض الجوانب. فعلى سبيل المثال، تراجع الفقر من منظور القيمة الحقيقية. ولكننا مازلنا متأخرين في بعض المناطق، مثل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. كما أننا مقصرون في بعض المجالات، ولا سيما بخصوص القضاء على الجوع وتخفيض معدلات وفيات الأطفال وتحسين الصحة النفاسية. ومن ثم، فإنه يتعين علينا بذل جهود إضافية.

كما قوضت الأزمة الاقتصادية والمالية التقدم، لكن العقود السابقة من النمو القوي أظهرت الإمكانات القوية للاقتصاد العالمي. ويجب أن نكون متفائلين. فلدينا المعارف والموارد اللازمة للنجاح ويمكننا تحقيقه. ولكن ذلك يتطلب التزاما من المانحين ومن المستفيدين، بما يؤدي إلى قيام شراكة حقيقية. ويجب أن تشمل تلك الشراكة أيضا المجتمع المدني والقطاع الخاص. وإذا ما كنا نريد النجاح، فإنه يتعين علينا العمل معا.

يستهل هذا الاجتماع العام الرفيع المستوى أعماله تحت رعاية ممتازة. فالوثيقة التي سنعتمدها مبنية على توافق واسع في الآراء. وأود أن أشكر جميع من تساموا على المصالح الوطنية المحضة وتفاوضوا للخروج بوثيقة متماسكة تحظى بتأييد قوي. وهذه الوثيقة توفر لنا نبراسا نهتدي به في أعمالنا حتى عام ٢٠١٥. وأدعو المشاركين إلى الدخول في مناقشة هادئة وبناءة خلال اليومين المقبلين. وآمل أن نبعث في ختام اجتماع القمة هذا برسالة قوية إلى المجتمع الدولي بشأن إرادتنا في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ويجب علينا تحقيق ذلك ونحن نريد تحقيقه ويمكننا تحقيقه. إننا لا نملك الحق في الفشل. وأنظار العالم تتجه إلينا؛ ويجب ألا نخيب أمله.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد علي عبد السلام التريكي، رئيس الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين والرئيس المشارك للاجتماع العام الرفيع المستوى.

الرئيس المشارك (السيد التريكي): أود أن أرحب بكم جميعا، وأن أشكركم على حضوركم. فمشاركة هذا العدد الكبير من القائدة على أرفع المستويات في اجتماعاتنا اليوم يوجه إلى العالم رسالة قوية موحدة لا مواربة فيها،

مفادها أن الجوع والفقر واللامساواة ظواهر غير مقبولة وأننا مصممون على رفع هذا الحيف.

ففي عام ٢٠٠٠، التزمنا بمجموعة من الأولويات تضمنت أهدافا واضحة وحددنا عام ٢٠١٥ كأجل نهائي لتحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية. وإذ لم يعد يفصلنا عن انقضاء الأجل المحدد سوى خمس سنوات، يمكن القول إننا أحرزنا قدرا كبيرا من التقدم فالأطفال الملتحقون بالمدارس هم اليوم أكبر عددا بكثير مما كان عليه الحال من ذي قبل؛ وصارت الرعاية الصحية في متناول شرائح من أشد الناس فقرا وأقلهم منعة؛ في الوقت الذي شهد فيه العلاج والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرها من الأمراض تحسنا ملحوظا.

بيد أن الدلائل تشير بوضوح أيضا إلى أنه ما زال هناك الكثير الذي ينبغي عمله. فهناك بعض الأهداف، لا سيما المساواة بين الجنسين والوفيات النفاسية، التي لن يتسنى تحقيقها دون تكثيف التدخلات؛ كما أن عدد الناس الذين ما زالوا يعانون من الجوع وسوء التغذية يكاد يصل إلى بليون نسمة؛ وما زالت الاستدامة البيئية تحديا جسيما، بينما لا تزال الشراكة العالمية تنتظر بلورتها بشكل كامل.

ومن دواعي اعتزازي بشكل خاص أن أبلغكم أنه على مدى الأشهر الماضية، أثناء فترة التحضير لعقد هذه القمة، استطعنا بناء توافق دولي قوي بشأن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بشكل كامل وفي أوانها. وقد استغرقت المفاوضات ساعات طوالا على امتداد عدة أشهر، كانت المناقشات خلالها حادة، مما يدل على مدى الأهمية التي توليها جميع البلدان للأهداف الإنمائية للألفية. ولئن تباينت آراؤنا واختلفت وجهات نظرنا بشأن أفضل السبل لتحقيق هذه الأهداف، فإننا نتفق مع ذلك على أنه يجب ألا نسمح بترك الفقراء لمصيرهم.

إن الركائز التي تقوم عليها الجمعية العامة هي الحوار والتشاور، والعمل مع جميع الشركاء بروح من الانفتاح والشفافية والشمول، واحترام جميع البلدان صغيرها وكبيرها. وقد كان العمل على توطيد هذه المبادئ أمرا محوريا خلال فترة رئاستي، التي شهدت التوصل إلى هذا الاتفاق، وكذلك إلى التوافق بشأن الاتساق على نطاق المنظومة، وإنشاء جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة، وتنشيط أعمال الجمعية العامة. وتبين هذه الإنجازات أن الأمم المتحدة تظل قوية، كما يظل دورها مركزيا في التشجيع على تحسين مستويات المعيشة، والعمالة الكاملة، وظروف التقدم الاقتصادي والاجتماعي، والتنمية على النحو المبين في ميثاق الأمم المتحدة.

غير أن الصراحة تفرض علينا أن نقر بأنه أيا كان الذي سنقوله أو نتفق عليه على مدى الأيام المقبلة سيظل مجرد كلام ما لم ير الفقراء في أشد البلدان والمجتمعات المحلية فقرا مظاهر تحسن الوضع في حياتهم اليومية. ويتوقف ذلك على أكثر من مجرد إبداء الإرادة الحسنة والالتزامات، بل يقتضي انتهاج سياسات حكيمة وتنفيذ الأنشطة دون كلل، وبطبيعة الحال، تخصيص الموارد المالية اللازمة بغية تحسين حياة مئات الملايين من الناس من خلال توفير رعاية صحية أفضل وإتاحة فرص تعليم أفضل، وتحسين الوصول إلى المياه النقية وخدمات الصرف الصحي، وتمكين النساء والفتيات، ومن خلال تنفيذ البرامج الرامية إلى الحفاظ على البيئة وحمايتها، من اللازم توفير مئات البلايين من الدولارات.

بيد أنه سبق تخصيص بلايين الدولارات للتنمية وللبلدان النامية منذ الشروع في تقديم المساعدات الإنمائية الخارجية والتبرعات الخاصة. وحتى في ظل تأثير الأزمة المالية والاقتصادية، ما زالت الأرقام المتعلقة بالمعونة في حدود

١٢٠ بليون دولار في السنة. فلماذا إذاً تظل التحديات الماثلة أمامنا على هذا القدر من الجسامة؟

من الواضح أن مشكلة إساءة استعمال الموارد ما زالت مطروحة، وينبغي ألا نتجاهلها. وينبغي ألا يغرب عن بالنا أيضا أن حجم التدفقات المالية غير المشروع المتسربة من البلدان النامية يتجاوز بعدة مرات مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية الواردة إليها. وبالمثل فإن جودة المعونة وفعاليتها، وكذلك أسلوب صرفها، هي أبعد ما تكون عن الوضع المثالي. وقد ثبت أنه في غياب الحوكمة وحسن صنع القرار، يتعذر تحقيق نتائج تعود بالنفع على عامة الناس. غير أن تحسين الحوكمة وصنع القرار يتوقف أيضا على امتلاك ناصية الأمور على الصعيد الوطني وعلى تولي المسؤولية على نحو تدعمه الجهود الدولية ولا تقوضه.

ولئن كانت الأهداف الإنمائية للألفية تشكل إطارا طموحا، فإنها لا تمثل سوى جزء من الشروط اللازمة لتحقيق التغيير. وليس بمقدور المساعدات الإنمائية أن تحقق أكثر مما حققته. بل إن الاستثمار المالي الخارجي والداخلي، والنمو المتكافئ المراعي لمصلحة الفقراء، وتوفير فرص العمل بشكل مكثف، كل ذلك يشكل الركائز الضرورية لتحويل البلدان النامية إلى اقتصادات مكتفية ذاتيا، تندمج اندماجا تاما في النظام الاقتصادي العالمي وتستفيد منه. لهذا السبب، يرهن نجاح مسعانا ببناء شراكة عالمية قوية ومنصفة.

مرة أخرى أريد أن أرحب المشاركة وأن أشكرهم على حضورهم وإنني أتمنى النجاح لنا جميعا.

وعلينا أن نتذكر أنه بحلول عام ٢٠١٥، وحتى مع تحقيق كل الأهداف التي سنحققها، فسيبقى الفقر حاضرا، والجوع موجودا، وسيظل مئات الملايين من الناس الذين يعيشون في ظل ظروف مُزرية. فلنسخر الطاقات والإرادة الحسنة والعزيمة التي ما زالت لدى الأغلبية الكبيرة من البشر، لكي نكفل ألا يفقد الكفاح ضد الفقر زخمه، ونحرص على أن يتواصل إلى حين تحقيق هدف بناء عالم أفضل.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد بان كي - مون، الأمين العام للأمم المتحدة.

الأمين العام (تكلم بالفرنسية): أرحب بقادة العالم في مؤتمر القمة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية وأشكرهم على حضورهم هنا بهذه الأعداد الغفيرة.

نحن هنا لأن الكفاح من أجل عالم أكثر رخاء واستقرارا وإنصافا هو من صميم مهمة الأمم المتحدة. ونحن هنا لأن المجتمع الدولي اجتمع هنا قبل عشر سنوات على أعلى مستوى، ووعد بألا يدخر جهدا في سبيل تخليص البشرية قاطبة من الفاقة.

(تكلم بالإنكليزية)

لقد كانت الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية إنجازا كبيرا. ونحن معا وضعنا مخططا للقضاء على الفقر المدقع. ووضعنا أهدافا وجداول زمنية قابلة للتنفيذ. وحددنا إطارا كان بمقدور جميع الشركاء تبنيه، حتى المخالفون في الرأي منهم. وقد أضفينا طابعا ملحا جديدا على مهمة قديمة. ونحن نشهد الآن نتائج حقيقية. فكر جديد وشراكات رائدة بين القطاعين العام والخاص. وزيادات هائلة في معدلات الالتحاق بالمدارس. وزيادة فرص الحصول على المياه النقية. والسيطرة على الأمراض بصورة أفضل. ونشر التكنولوجيا - التي تحولت من تكنولوجيا متنقلة إلى تكنولوجيا خضراء. ولدينا قصص نجاح في مجال التنمية أكثر من أي وقت مضى. ولا سبيل إلى إنكار أثر الأهداف الإنمائية للألفية بما ينطوي عليه من تحولات. ولنا أن نفخر بهذا الإنجاز؛ ولكن يجب علينا حماية هذه المنجزات، التي لا يزال العديد منها هشة. والوقت يمر بسرعة، بينما لا يزال هناك الكثير مما يتعين علينا القيام به. فلا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله للأمم التي

تشاهد أطفالها يبيتون جياعا – وهو منظر مخزٍ يتكرر بليون مرة كل ليلة. ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله للفتاة الصغيرة التي تنوء بما تحمله من خشب أو ماء في الوقت الذي يفترض أن تكون في المدرسة. والكثير مما ينبغي عمله للعامل بعيدا عن الوطن في حي فقير بإحدى المدن، وهو يشاهد فرص العمل والتحويلات المالية تتلاشى في ظل الركود العالمي.

نعلم جميعا الوضع الذي نحن فيه الآن – الفجوات والمكاسب، وما هو مجدٍ وما هو غير مجدٍ. والتقارير التي نعرضها على الجمعية مليئة بالإحصاءات والتحاليل والتوصيات – أي كل ما نحتاجه لوضع سياسات وبرامج فعالة.

لقد أخذنا المشاركين إلى النهر. فما الذي نطلبه منهم اليوم؟ أن يظلوا متمسكين بهويتنا كمجتمع دولي مبني على أساس التضامن. ومتمسكين بالتزامنا بوضع حد لظروف الفقر المدقع التي تجرد الناس من إنسانيتهم، ومعنى ذلك القيام بالاستثمارات الذكية في البنى التحتية وفي صغار المزارعين وفي الخدمات الاجتماعية، وفي النساء والفتيات قبل كل شيء. والواقع أنني سأقوم يوم الأربعاء بإطلاق استراتيجية عالمية تعنى بصحة المرأة والطفل – وهي أفضل فرصة لنا لإحداث أثر مضاعف على نطاق الأهداف.

أن نظل متمسكين معناه أن ندعم الفئات الضعيفة على الرغم من الأزمة الاقتصادية. ولا ينبغي لنا أن نوازن الميزانيات على حساب الفقراء. ويجب علينا ألا نقلص المساعدة الإنمائية الرسمية – وهي تبقي بلايين الناس قيد الحياة.

ومعنى ذلك أيضا أن نمارس التجارة العادلة حقا ونتخذ إجراءات بشأن تغير المناخ. فتأجيل القرارات الصعبة ليُبَت فيها في مؤتمرات المناخ مستقبلا، ولتَبت فيها الأجيال القادمة، لن يؤدي سوى إلى زيادة التكاليف. ونحن بحاجة إلى تحديد مسار نحو إرساء ممارسات مستدامة.

وأن نظل متمسكين معناه أن نتصدى لعدم المساواة، سواء فيما بين البلدان أو داخلها. فحتى في البلدان التي سجلت مكاسب هائلة، يؤدي عدم المساواة إلى إضعاف التماسك الاجتماعي. ومعناه أن نعيد النظر في الحكمة التقليدية. فالتعافي من الأزمة الاقتصادية ينبغي ألا يعني العودة إلى المسار المعيب وغير العادل الذي سبب لنا المتاعب في المقام الأول.

(تكلم بالفرنسية)

وبالرغم من العقبات، وبالرغم من التشكيك، وبالرغم من الموعد النهائي المحدد بعام ٢٠١٥ الذي يقترب بسرعة، فإنه يمكن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

لقد زرت في هذا العام أكثر من عشرة بلدان أفريقية ورأيت بنفسي ما هو ممكن. ففي قرية الألفية في موانداما بملاوي، وفي مجتمع سونغاي في بنين، رأيت التجديد، والمشاريع المتكاملة، قدرا كبيرا من المثابرة. فعلينا أن نكافئ مثل هذا الإيمان بتصميم من جانبنا على استخدام الأدوات التي نمتلكها، وبتقديم الموارد التي نحتاج إليها، قبل ذلك، بممارسة القيادة السياسية. إنني أدعوكم بشدة إلى أن تجعلوا الأهداف الإنمائية للألفية ملكاً لكم.

(تكلم بالإنكليزية)

ومثلما قال المواطن النيجيري السفير في فيلم الفيديو القصير الذي عُرض ونحن نأخذ مقاعدنا: ”لقد طال انتظارنا لكم يا قادة العالم“. وكما يغني المطرب منغاس، من موزامبيق، في أغنية الأهداف الإنمائية للألفية، ”ثمانية أهداف لأفريقيا“: ”نحن نملك القوة في هذه اللحظة“.

لا أحد منّا يستطيع أن يشعر بالرضا الحقيقي بينما لا يجد الكثيرون جداً من الناس أساسيات العيش الكريم. ولا يجوز لأحد منا أن يشعر بالراحة وهو يعلم بالخوف والإحباط الذي يعم الأسرة الإنسانية. فلنقم بهذا الاستثمار من أجل مستقبل أفضل للجميع. فما من مشروع عالمي أحق بذلك من هذا المشروع. ولنرسل رسالة أمل قوية، أمل أساسي. أو لنف بوعدنا.

الرئيس المشارك (السيد دييس) (تكلم بالفرنسية): أشكر الأمين العام على كلمته. وأشكره أيضاً، بصفتي الشخصية، على استخدامه واحدة من لغات بلدي الوطنية، وهي الفرنسية، في بعض أجزاء كلمته.

وقبل أن نمضي قدماً، أود أن أذكِّر الأعضاء بأن المائدة المستديرة ١ بشأن موضوع ”مواجهة تحدي الفقر والجوع والمساواة بين الجنسين“ ستنعقد الساعة ١٠/٠٠ في قاعة المؤتمرات ٤ بالمبنى الواقع في الحديقة الشمالية.

وفقا قرار الجمعية العامة ١٨٤/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أعطي الكلمة الآن للسيد حميدون علي، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

السيد علي (رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي) (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف وامتياز عظيم لي أن أخاطب هذا الاجتماع العام الرفيع المستوى بصفتي الرئيس السادس والستين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وأود أن أبدأ بياني بالتأكيد على الدور الحيوي الذي يضطلع به المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دفع عجلة التنمية. وهذا الدور، المجسد بشكل كامل في الميثاق، قد أكد عليه مجدداً رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وقد اعترفت تلك القمة أيضاً بضرورة أن يضطلع المجلس بدور أكبر وأكثر فاعلية في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. ونتيجة لذلك، أنيطت بالمجلس وظيفتان جديدتان، إحداهما هي المنتدى الرفيع المستوى للتعاون الإنمائي الذي يتولى استعراض اتجاهات التعاون الإنمائي العالمي؛ والثانية هي الاستعراض الوزاري السنوي لتقييم التقدم المحرز، وكفالة متابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة.

ويسعدني الإبلاغ عن أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قام بتنفيذ مهمتيه الجديدتين على نحو شامل. فعلى وجه الخصوص، تولى المجلس بفعالية رصد التقدم المحرز نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية من خلال الاستعراض الوزاري السنوي، الذي أطلق في ٢٠٠٧. ومن خلال استعراضاته المواضيعية، ركز الاستعراض الوزاري السنوي على كل الأهداف الإنمائية للألفية. وأنا سعيد على نحو خاص لأن إسهام المجلس، في موضوع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، كان بارزاً جداً في جعل عام ٢٠١٠ عاماً حاسماً.

وتمثِّل التقارير الطوعية الوطنية عنصراً أساسياً في الاستعراض الوزاري السنوي. وبهذه الطريقة، أتاح المجلس للبلدان الفرصة لتبادل الرأي حول ما تقوم به للتغلب على التحديات التي تحول دون بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وأشعر بالتشجيع لملاحظة أن عدد البلدان التي تقدم التقارير الطوعية الوطنية ظل عالياً، إذ بلغ إجمالي عدد البلدان التي قامت بذلك حتى الآن ٣٤ بلداً. وخلال الجزء الرفيع المستوى لدورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه، عرض ١٣ بلداً، وهو رقم قياسي، تجاربهم على المستوى الوطني. وتطوع ١٣ بلدا لتقديم تقارير في عام ٢٠١١. وأعتقد أن الاستعراض الوزاري السنوي قد أثبت قيمته بوصفه مهمة جديدة من مهام المجلس. لذلك فإن ثمة مبرراً قوياً للدعوة إلى تعزيز دوره الحيوي في متابعة هذه القمة حتى عام ٢٠١٥.

ويتعلق أحد المجالات التي تحتاج إلى التقوية في المستقبل بتعزيز دور المجلس في رصد التزامات الدول النامية والمتقدمة النمو على السواء واخضاعها للمساءلة. وآمل أن يصبح هذا الدور ركناً أساسياً للمجلس في السنوات المقبلة.

وشهد هذا العام تنظيم منتدى التعاون الإنمائي الثاني، الذي عقد في مناخ اقتصادي ومالي صعب ومعقد. وتضمن المنتدى مناقشات رائدة، ومشاركة غير مسبوقة من قِبل مجموعات من أصحاب المصلحة المتعددين. وأعتقد أن المنتدى أثبت نفسه كأحد المنابر الأولى للحوار العالمي واستعراض السياسات المتعلقة بفعالية التعاون الإنمائي الدولي واتساقه.

وأري أن منتدى التعاون الإنمائي صار أيضاً في وضع يمكنه من الاضطلاع بدور قوي في متابعة هذه القمة وفي الفترة المفضية إلى عام ٢٠١٥. وفي وقت لاحق من هذا الخريف، حين تقوم الجمعية باستعراض قرارها الخاص بتعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فإنني سأوصي توصية قوية بضرورة أن تركز الجمعية على تعميق دور المنتدى. ويمكن تحقيق ذلك بأن يكون انعقاد المنتدى سنوياً بدلاً من كل سنتين، وبإنشاء آلية للنتائج والمتابعة تكون أقوى من الموجزات الرئاسية المستخدمة حالياً.

وبالإضافة إلى هذه المهمة الجديدة، لا يزال المجلس الاقتصادي والاجتماعي يتصدى لجوانب إنمائية أخرى هامة، مثل تنسيق العمل الإنمائي والأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة، والعمليات الإنسانية وبناء صلات تفاعلية ومؤسسية مع لجنة بناء السلام، وذلك للتصدي على وجه الخصوص لكيفية بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان الخارجة من النزاعات.

وأود ايضا أن أعرب عن تضامني الخاص وتضامن المجلس مع شعب هاييتي عقب الزلزال المدمر الذي وقع في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وسيواصل المجلس التصدى للتحديات الصعبة التي تواجه هايتي خلال فترة انتقالها من التعافي إلى التنمية.

وأخيراً، أشير إلى أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ينظر إلى تشكيله من أصحاب مصلحة متعددين على أنه مصدر قوة فريدة له. لقد شهدت بنفسي قيمة وأهمية مساهمة منظمات المجتمع المدني في عمل المجلس. وأعتقد أنه من الحتمي تعميق هذه المساهمة، بالاقتران مع مساهمة القطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية وغير ذلك من الشركاء الهامين. وأرجو أن أحض هذه الهيئة على زيادة تعزيزها لولاية المجلس في تلك المجالات في معرض متابعة القمة وما بعدها.

الرئيس المشارك (السيد التريكي): عملا بالقرار ١٨٤/٦٤، أعطي الكلمة الآن للسيد روبرت زوليك، رئيس البنك الدولي.

السيد زوليك (البنك الدولي) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الجمعية العامة على إتاحة الفرصة لي هذا الصباح للانضمام إلى المشاركين في تقييم التقدم المحرز نحو الأهداف الإنمائية للألفية منذ عام ٢٠٠٠، ولمضاعفة جهودنا الجماعية لتحقيق تلك الأهداف بحلول عام ٢٠١٥.

إن الأهداف الإنمائية للألفية تحتل مكانا جوهريا في رسالة البنك الدولي وفي عملنا اليوم. وسوف نعمل مع أعضائنا الـ ١٨٧ في أرجاء العالم، ومع الأمم المتحدة والمجتمع المدني والقطاع الخاص للوفاء بوعد الألفية ألا وهو: تحقيق عالم يقهر الفقر والجوع، ويعزز الصحة والتعليم، ويستحدث وظائف جيدة الأجر، ويعمل على استتباب بيئة أنظف – عالم تُتاح فيه الفرصة والأمل لجميع المواطنين.

لقد رأينا أن ذلك النجاح ممكن. ففي عام ١٩٨١، بلغت نسبة من يعيشون في فقر مدقع في البلدان النامية

٥٢ في المائة من مجموع السكان. وبحلول عام ٢٠٠٥، انخفضت تلك النسبة إلى أكثر من النصف. وكانت الجهود التي تقوم بها البلدان النامية مجدية، بالاقتران مع انخفاض كبير في الفقر في شرقي آسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية وأوروبا الوسطى، إلى أن ظهرت الأزمة.

غير أن النجاح كان غير متوازن والضربة الثلاثية التي وُجهت إلى المواد الغذائية والوقود والأزمة المالية، منذ عام ٢٠٠٨ أبطأت من التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بل عكست مسار التقدم في بلدان عديدة في أرجاء العالم. ويقدر البنك الدولي أن ٦٤ مليون شخص إضافي يعيشون في فقر مدقع في عام ٢٠١٠، ويوجد نحو ٤٠ مليون شخص إضافي عانوا من الجوع العام الماضي بسبب أزمتي المواد الغذائية والوقود والأزمة المالية. وبحلول عام ٢٠١٥، فإن ١,٢٣ مليون طفل دون سن الخامسة قد يختطفهم الموت؛ وهناك نحو ٣٥٠ ٠٠٠ طالب إضافي قد لا يكملون تعليمهم الابتدائي؛ وقد يظل نحو ١٠٠ مليون شخص إضافي محرومين من الحصول على المياه المأمونة.

وهذه التحديات ليست قاصرة على أسبوع القمة فحسب، بل إنها تحديات نواجهها يوميا – فكل يوم تقضيه أي أم من دون طعام من أجل إطعام طفلها هو تحد؛ وكل يوم تُسحب فيه فتاة من المدرسة من أجل تعليم شقيقها يمثل تحديا؛ وكل يوم عندما تأوي الجدة حفيدها المصاب بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لأنها، بكل بساطة، هي الشخص الوحيد الذي بقي في الأسرة، مسألة تمثل تحديا. وهذه تحديات لا تواجهها الأمهات والجدود والأطفال في أشد البلدان فقرا فحسب. إذ أن سبعين في المائة من فقراء العالم يعيشون في البلدان المتوسطة الدخل.

خلال السنوات العشر الماضية، استثمر فريق البنك الدولي ٣٣ بليون دولار في الصحة والتغذية في البلدان النامية. ونتعهد بحشد استثمارات جديدة كبيرة في طائفة واسعة من القطاعات لمساعدة البلدان على سد الفجوة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونركز حاليا بشكل خاص على خطة توفير الخدمات للجميع – للمساعدة على كفالة الحصول على الرعاية الصحية الأساسية والتعليم الجيد والمياه النظيفة والطاقة والمواد الغذائية والوظائف، ولا ننظر إلى الأرقام فحسب، بل أيضا إلى جودة الخدمات.

في مجال الرعاية الصحية، نعمل على توسيع نطاق البرامج القائمة على النتائج بتكلفة تتجاوز ٦٠٠ مليون دولار وذلك حتى ٢٠١٥، لكي يجني الناس الفوائد قبل تدفق النقود. ونركز على ٣٥ بلدا، خاصة في شرقي آسيا، وجنوب آسيا، وأفريقيا جنوب الصحراء، وهي بلدان تواجه تحديات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بسبب ارتفاع معدل الخصوبة فيها، وسوء التغذية لدى الأطفال والأمهات وارتفاع معدلات الأمراض لدى الأطفال والأمهات.

إن البنك الدولي، من أجل مساعدة البلدان على تحقيق هدف التعليم في الأهداف الإنمائية للألفية، التزم بزيادة استثماره من دون فوائد في التعليم الأساسي بقيمة إضافية قدرها ٧٥٠ مليون دولار. وسوف تركز تلك الاستثمارات بصورة خاصة على البلدان الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء والتي ليست على المسار المفضي إلى بلوغ هدف التعليم من بين الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

إننا نوسع من دعمنا للهياكل الأساسية، حيث زادت القروض التي نقدمها إلى أكثر من أربعة أضعاف منذ عام ٢٠٠٠، وللزراعة التي تعتبر جوهرية للغاية لزيادة الدخول، والتوظيف والمواد الغذائية والأمن في العديد من البلدان المنخفضة الدخل.

إننا نعمل مع شركائنا لتحقيق نتائج كبيرة في الخطة الإنمائية. ونحتاج إلى الربط بين سائر الأهداف. ولا يكفي أن

نبني العيادات الصحية إذا لم توجد طرق تسلكها الأمهات للوصول إلى تلك العيادات. ولا يكفي أن ندرب المدرسين أو نوفر الكتب المدرسية إذا كان يتعين على الأطفال المعاناة أثناء عمل الواجب المدرسي في الليل من دون إنارة. فالناس لا يعيشون حياتهم في القطاعات الصحية والقطاعات التعليمية أو قطاعات الهياكل الأساسية، حياة منسقة في شكل غرف مرتبة، بل يعيش الناس في الأسر والقرى والمجتمعات المحلية والبلدان، حيث ترتبط جميع أمور الحياة اليومية بعضها ببعض. وعلينا أن نوصل النقاط لتكتمل الصورة.

إن ذلك ما تقدمه المؤسسة الإنمائية الدولية وصندوق البنك الدولي لأشد الناس فقرا. وعلى مر السنوات العشر الماضية، زادت المؤسسة من قروضها المقدمة من دون فوائد ومن منحها المقدمة لدعم البلدان النامية لترتفع من ٤,٤ بليون دولار في عام ٢٠٠٠ إلى ١٤,٥ بليون دولار هذا العام. ومنذ عام ٢٠٠٠، ساعد تمويل المؤسسة على إنقاذ ١٣ مليون روح بشرية من الهلاك. وقد ساعدت المؤسسة في تحصين ٣١١ مليون طفل، ووفرت سُبل الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي لزهاء ١٧٧ مليون نسمة، وساعدت أكثر من ٤٧ مليون نسمة في الحصول على الخدمات، وقدمت مكملات تغذوية إلى ٩٩ مليون طفل وعلّمت ١٣ مليون فتاة.

وكثيرا ما تمثل المؤسسة الإنمائية الدولية حجر الزاوية الهام جدا الذي يرتكز عليه الدعم الذي يتصدره البلد والدعم الذي ينسقه المانحون. وأرجو من أعضاء الأمم المتحدة مساعدتنا ليتسنى لنا مساعدة أضعف الناس.

إن العالم قد تغير بدرجة كبيرة منذ الاجتماع الذي عقد في عام ٢٠٠٠ من أجل إطلاق الأهداف الإنمائية للألفية. واليوم فإن الاقتصادات الناشئة هي التي تساعد في انتشال اقتصاد العالم من حفرة الركود. واليوم، تبرز بلدان نامية بوصفها قوى اقتصادية، وتتحرك بلدان غيرها لتصبح أقطاب نمو إضافية. ومع ذلك يكافح البعض لبلوغ إمكانيته في إطار هذا النظام الجديد، بحيث يمكن فيه لبلدان الشمال والجنوب والشرق والغرب أن تكون نقاطا على البوصلة لا مصائر اقتصادية.

لدي إيمان بأفريقيا، وأعتقد أن أفريقيا بوسعها أن تصبح مركز استقطاب عالمي للنمو. وقبل الأزمة كانت اقتصادات أفريقيا تنمو بمعدل ٥ في المائة لما يزيد على عقد من الزمن، وزاد نموها إلى أكثر من ٦ في المائة في السنوات الثلاث الأخيرة. فالفقر كان يتناقص بواقع واحد في المائة في السنة. وكان ذلك أسرع مما هو عليه في الهند. وقبل الأزمة كانت معدلات التسجيل في المدارس الابتدائية ترتفع على نحو أسرع من أي قارة أخرى. وفي غضون أربع سنوات، انخفضت معدلات الوفيات بين الأطفال بنسبة ٢٥ في المائة في نحو ١٣ بلدا.

وبالطبع هناك أكثر من جانب آخر لتلك الرواية – إذ يوجد نحو ٤٠٠ مليون أفريقي يعيشون على ١,٢٥ دولار في اليوم، وهناك عجز كاسح في الهياكل الأساسية لا يحصل في ظله إلا واحد فقط من كل أربعة أشخاص على الكهرباء، أما فيما يتعلق بالحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي فالنسبة تقل عن ذلك.

ومهما يكن من أمر، أعتقد أنه باتباع السياسات الصحيحة وإقامة الحكم الرشيد، وتوفير الدعم للهياكل الأساسية والتدريب على المهارات، بوسع أفريقيا جذب الاستثمار وفقا للشروط الأفريقية. لقد شهدنا ذلك في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، حيث استثمر القطاع الخاص ما يزيد على ٥٦ بليون دولار في شبكات الهاتف الجوال في القارة الأفريقية، مما رفع عدد المشتركين بالهواتف

الجوالة في المنطقة من ٤ مليون إلى أكثر من ٤٠٠ مليون. وقد شهدنا ذلك في قطاع السياحة حيث زادت عائدات السياحة الدولية في أفريقيا جنوب الصحراء بنسبة ثلاثة أضعاف. وشهدناه في الاستثمارات الخاصة، حيث أن بلدانا نامية أخرى تستثمر في الصناعة التحويلية والهياكل الأساسية في أفريقيا. ويمكن أن تكون تلك هي البداية فقط.

إننا إذ نستعرض هذا الأسبوع في الأمم المتحدة التقدم المحرز في العقد الماضي بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، يجب أن تتجاوز نظرتنا الأرقام وأن ينصب نظرنا على ما وراء الأرقام لنرى ما يمكننا أن نتعلمه منها. إننا بحاجة إلى الاستثمار فيما يصلح وإصلاح أو إنهاء ما لا يصلح. ويتعين علينا أن نعمل مع البلدان النامية بوصفها زبائن، وليس نماذج للتنمية مأخودة من الكتب المدرسية. وينبغي أن نساعدها على حل المشاكل، لا أن تختبر النظريات. وإذ نقوم بذلك، يجب أن نتذكر أن هذا العمل يتعلق، في نهاية المطاف، بتمكين الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية. وفي الأسبوع الماضي، تجولت في قرية فقيرة في الجزء الجبلي من مقاطعة غيزو في الصين. وكانت قرية كقرى كثيرة شاهدتها في أفريقيا وأمريكا الوسطى والهند. ولكن المزارعين فيها كانوا في حالة أفضل. فالحكومة الصينية والبنك الدولي قدما لهم دعما متواضعا لبناء صهاريج المياه والطرق وتسوية الأراضي. وأما الباقي، فقد قام به أبناء القرية – جني المحاصيل، وزيادة عدد الخنازير والمواشي. إن ما أرادوه ليس الحصول على مخططات أو صدقات، بل كل ما أرادوه هو منحهم فرصة.

وعليه، عندما أنظر عبر قاعة الجمعية العامة هذه فإنني أتخيل بعض وجوه أولئك القرويين الحصيفين والعمليين وهم يجلسون بين المشاركين. إنهم يعرفون ما يستطيعون القيام به، وهم يريدون أن يعرفوا ما الذي ستفعله الجمعية العامة. فلتمنحوهم تلك الفرصة.

الرئيس المشارك (السيد دييس) (تكلم بالفرنسية): وفقا لقرار الجمعية العامة ١٨٤/٦٤، أعطي الكلمة الآن للسيد دومينيك ستراوس – كان، المدير العام لصندوق النقد الدولي.

السيد ستراوس – كان (صندوق النقد الدولي) (تكلم بالإنكليزية): على غرار الجميع هنا اليوم، فإنني أتكلم بينما يخالجني إحساس بالإلحاح في هذا الشأن. فقبل حدوث الأزمة، شهدنا النمو القوي والاستقرار في الاقتصاد الكلي في البلدان النامية، وقد حركتهما بشكل رئيسي سياسات عامة سليمة، وضعت وطنيا، ولكنها حظيت بالدعم من بيئة دولية مؤاتية. وقد أدى ذلك إلى تحسين المؤشرات الاجتماعية وانخفاض معدلات الفقر، وأعطانا سببا للتفاؤل. ولكن بسبب الأزمات – ليس الأزمة المالية فحسب، بل أيضا أزمة ارتفاع أسعار الوقود والأغذية – خسرنا سنوات من التقدم، وخرج الزخم عن مساره.

ونتيجة لذلك سيقل عدد المحررين من براثن الفقر بـ ٧٠ مليون شخص بحلول عام ٢٠٢٠. وسيعاني العديد من ملايين الناس الآخرين من تبعات البطالة أو العمالة الناقصة. ويجب أن نضاعف جهودنا في مواجهة هذه المعاناة الإنسانية الهائلة؛ وعلينا أن نسعى إلى العودة بسرعة إلى مسار ما قبل الأزمة. وللوصول إلى تلك الغاية، يتوقف كل شيء على استعادة النمو العالمي المتوازن والمستدام. إنني أشدد على ذلك، وربما ستكون تلك رسالتي الرئيسية هذا الصباح. فبدون نمو – نمو عالمي مستدام – فإن جميع الجهود الأخرى لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية سيكون مصيرها الفشل. وسنكون كمن يقف في مكانه أمام تقدم الموجة العاتية.

ولكي نستعيد الزخم، يتعين التحلي بروح المسؤولية المشتركة فيما بين مختلف الأطراف الفاعلة – البلدان النامية ذاتها، والاقتصادات المتقدمة النمو، وجزئيا، المؤسسات المالية

الدولية. وبالنسبة للاقتصادات المتقدمة النمو والاقتصادات الناشئة الرئيسية، يجب أن يكون التركيز، في المقام الأول، على كفالة الانتعاش العالمي المستدام ودفع عجلة النمو إلى الأمام من جديد. إن تحليل صندوق النقد الدولي، الذي أعددناه لمجموعة العشرين، وسيصدر في اجتماع المجموعة في سول، بعد حوالي شهرين، يظهر أن العمل التعاوني يمكن أن يحقق نتائج كبيرة للغاية. ومن الممكن، على مدى السنوات الخمس القادمة، أن نحقق زيادة في معدل النمو بنسبة ٢,٥ في المائة، مما يعني إيجاد ٣٠ مليون وظيفة جديدة وانتشال ٣٣ مليون شخص من الفقر. وهذا الكلام عن العمل التعاوني ليس مجرد شعار؛ بل هو واقعي وضروري. وهو يؤثر على حياة الناس.

وبطبيعة الحال، ينبغي للاقتصادات المتقدمة النمو أيضا أن تساعد البلدان النامية بطرق أخرى، بما في ذلك الوفاء بوعودها في غلينيغلز بشأن المعونة، وكذلك من خلال تحرير التجارة، الذي تمثل أحد أهم السبل لمساعدة البلدان المنخفضة الدخل. لماذا؟ لأن الصادرات يمكنها إطلاق موجة من الإنتاج والنمو في البلدان النامية.

ويجب على البلدان النامية أن تساعد ذاتها أيضا، وهو ما يعني الاستفادة من البناء على النجاحات التي تحققت في الماضي. إن الحواجز العازلة التي أنشئت في أوقات الخير كانت ذات فائدة عظيمة خلال الأزمة، فقد أفسحت مجالا – لا سيما المجال المالي وأحيانا النقدي – لدعم الاقتصادات ومساعدة الفئات الضعيفة. وعليه، يجب أن تكون البلدان النامية قادرة على إعادة بناء الحواجز العازلة في السياسات العامة، بما في ذلك تعبئة الإيرادات الضريبية المحلية. وسيفسح ذلك مجالا للاستثمار في الهياكل الأساسية وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعية.

ولكن، بطبيعة الحال، يجب على المؤسسات المالية الدولية أن تؤدي دورها. وخلال الأزمة، سارع صندوق النقد الدولي إلى زيادة دعمه للبلدان المنخفضة الدخل. وقد زدنا قيمة قروضنا إلى أربعة أضعاف. وابتكرنا شيئا لم يكن موجودا في الماضي على الإطلاق، وهو تقديم القروض بدون فوائد إلى البلدان النامية. وقمنا بترشيد المشروطية – تلك المشروطية المعروفة جيدا لدى صندوق النقد الدولي والتي يفترض أنها تجلب الضرر البالغ للبلدان النامية. لقد غيرناها وركزنا على ما كان ضروريا تماما لكي تتمكن البلدان من تحمل الأزمة، وقلصنا إلى حد كبير الشروط التي وضعناها لمختلف القروض بحيث هبطت إلى ربع أو خمس ما كانت عليه. وبالتالي، قمنا بقسطنا، حتى ولو أنه ما زال هناك الكثير مما يتعين علينا القيام به.

وأود أن أنتهي بإيجاز إلى نوع من الخلاصة. إن الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي يتشاطران ميلادا مشتركا وهدفا مشتركا. فقد تأسسا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، بعد أن تحول نزاع اقتصادي إلى صراع حقيقي، مخلفا عشرات الملايين من القتلى وحالة من الدمار في العالم. وحينذاك، وعد قادة العالم ما بعد الحرب أنهم لن يكرروا أبدا أخطاء الماضي.

إن ولاية صندوق النقد الدولي – التي نعرفها جميعا – ربما تبدأ بالاستقرار الاقتصادي، ولكنها تنتهي إلى هدف أعظم من ذلك إلى حد كبير: أي بناء عالم مزدهر وأكثر سلما من أي وقت مضى. ونحن في، صندوق النقد الدولي، وأعضاء الأمم المتحدة هنا، لن ننجز ولايتينا بينما يظل إخوتنا من مواطني العالم يعانون من التهميش، وبدون الحصول على الضرورات الأساسية، ويحرمون من العيش حياة كريمة وآمنة، ومن وظيفة محترمة. وعليه، أمامنا اليوم فرصة لنبدأ من جديد. فَلْنفي معا بوعود ما بعد الحرب.

ولندعم الرفاه المشترك للبشرية، ولنتطلع إلى عالم خال من الفقر والصراعات.

الرئيس المشارك (السيد التريكي) (تكلم بالإنكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ١٨٤/٦٤، أعطي الكلمة الآن للمدير العام لمنظمة التجارة العالمية.

السيد لامي (منظمة التجارة العالمية) (تكلم بالفرنسية): هناك قول مأثور شهير يقول إن الرغبة تعني العمل. وقبل عشر سنوات مضت وحّدت تلك الرغبة قادة العالم في التزامهم بالقضاء على الفقر نهائيا. أما الآن ونحن ربما نكون في طريقنا إلى الخروج من أزمة اقتصادية لم يسبق لها مثيل من حيث حجمها وأثرها العالمي على السواء، فقد حان الوقت لأن نتساءل عن كيف أسهمت التجارة العالمية ومنظمة التجارة العالمية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وعلى نحو أكثر تحديدا في الهدف الثامن من تلك الأهداف، وهو إنشاء شراكة عالمية للتنمية.

وعلى نحو ما يوضح الهدف الثامن، يمكن لوجود نظام تجاري مفتوح غير تمييزي تحكمه القواعد وقابل للتنبؤ أن يكون محركا قويا للنمو الاقتصادي والتنمية. والمهمة الأساسية لمنظمة التجارة العالمية هي تنظيم التجارة الدولية، والحد من الحواجز التجارية وضمان وجود شروط متساوية لجميع الأعضاء، سواء كانوا كبارا أم صغارا، أغنياء أم فقراء. وهذا يتوافق تماما مع الهدف الإنمائي الثامن للألفية، الذي يرمي إلى ضمان وجود بيئة مواتية للتجارة الدولية ومشجعة للتنمية.

إن مزايا التجارة الحرة معروفة جيدا ويمكن أن تشاهد في نمو البلدان التي فتحت حدودها للتجارة. بل هي أكثر وضوحا إذا ما وضعت تلك البلدان في نفس الوقت سياسات داخلية للاستثمار والتدريب والحماية الاجتماعية. وسأذكر نتيجتين فقط من هذا القبيل.

أولا، إنها حقيقة أن أكثر المناطق تميزا في القضاء على الفقر هي المناطق ذات المعدلات الأعلى في التجارة. وهناك علاقة تبادلية بين الاندماج في النظام الاقتصادي المتعدد الأطراف والنمو الاقتصادي و، كما نعلم، بين النمو الاقتصادي والحد من الفقر. ثانيا، وعلى نحو أكثر صلة بالموضوع، هنالك الحقيقة المتمثلة في أن النظام التجاري المتعدد الأطراف قد أفاد في مواجهة أسوأ حالات الحمائية خلال الأزمة. فإن نظام الرقابة الذي أنشأناه قد حال حتى الآن دون اللجوء عموما إلى الإجراءات التجارية المقيَّدة التي كان من شأنها معاقبة أفقر البلدان في المقام الأول. ولأن التجارة الدولية ظلت مفتوحة فقد أصبحت قوة دافعة في عملية الإنعاش.

ووفقا لتقديراتنا الأخيرة – وقد احتفظت بهذه المعلومات حتى تكون الجمعية أول من يسمعها صباح اليوم – سيشهد حجم التجارة في هذه السنة زيادة بمعدل ١٣,٥ في المائة، وهي أعلى من تقديراتنا السابقة. ومن هذه الزيادة استأثرت البلدان المتقدمة النمو بنسبة ١١ في المائة بينما كان نصيب البلدان النامية ١٧في المائة. وهذه الأرقام الأخيرة تظهر أن نظام منظمة التجارة العالمية قد أعطى أفقر البلدان وسيلة للخروج سريعا من الركود الاقتصادي.

ولكن رغم الإسهام الإيجابي للنظام التجاري المتعدد الأطراف في القضاء على الفقر، بإمكاننا ويجب علينا القيام بالمزيد من العمل، أولا، في ميدان اللوائح بالعمل على اختتام جولة الدوحة الإنمائية في أقرب وقت ممكن. فإن اختتام جولة الدوحة من شأنه إيجاد فرص جديدة للنمو وشراكة عالمية قوية لزيادة استخدام التجارة الحرة في عملية التنمية.

وبينما نقوم بالتحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، يتعين علينا الوفاء بوعودنا وذلك، مثلا، من خلال إتاحة الوصول إلى الأسواق لأقل البلدان نموا

بدون رسوم جمركية وبدون حصص محددة، أو في هذه الأثناء بوضع لوائح للإعانات المقدمة في سوق القطن. ولا يتعين علينا تحسين اللوائح فحسب بل أيضا تزويد أكثر البلدان النامية احتياجا بالموارد اللازمة لتنمية قدراتها على المشاركة في التجارة الدولية. وبعبارة أخرى، يجب علينا الاستمرار على طريق تقديم المعونة لصالح التجارة ومساعدة أفقر البلدان على تنمية قدرتها الإنتاجية والمشاركة في التجارة الدولية، بما يمكنها من تعزيز نموها بشكل أسرع في المستقبل.

ومنذ عام ٢٠٠٥ شهدت المعونة من أجل التجارة نموا مطردا، بدون تأثير على الالتزامات الدولية في المجالات الأخرى، بما في ذلك العناية الصحية، والتعليم والمياه. ولكننا نواجه الآن أزمة يجب ألا تثنينا عن هدفنا في تموز/يوليه ٢٠١١ عندما تنظم منظمة التجارة العالمية الاستعراض العالمي الثالث المعني بالمعونة لصالح التجارة، حيث سنقيم بشكل أكثر دقة أثر المعونة لصالح التجارة على التنمية بغية تعميق فهمنا لأهميتها وعلاقتها الوثيقة بالأمر.

إن الأهداف الإنمائية للألفية يمكن أن تؤدي إلى التنمية الحقيقية إذا تحققت متزامنة. ويمكن لمنظمة التجارة العالمية ويجب عليها الإسهام في إنجاح اختتام جولة الدوحة وضمان استمرار المعونة لصالح التجارة في مستواها الحالي.

ختاما، إن التلميذ النجيب يمكنه دائما تحسين أدائه. وهذا هو التقييم الذي نقترح أن تعطيه الجمعية لمنظمة التجارة العالمية عندما تقيّم إسهامها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

الرئيس المشارك (السيد دييس) (تكلم بالفرنسية): وفقا لقرار الجمعية العامة ١٨٤/٦٤، أعطي الكلمة الآن للأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

السيد بانيتشباكدي (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) (تكلم بالإنكليزية): قبل عقد من الزمن قطع المجتمع الدولي وعدا من خلال إعلان الألفية بجعل العولمة ”قوة إيجابية تعمل لصالح جميع شعوب العالم“ (القرار ٢/٥٥، الفقرة ٥). وأقر الإعلان بأن تحرر العالم من العوز والبؤس وعدم الأمن يتطلب تنمية قوية ومستدامة وشاملة للجميع وعملا جماعيا على الصعيد الدولي.

وقد ساعد جدول أعمال الأهداف الإنمائية للألفية على حفز ذلك العمل وما من شك في أن تقدما قد أحرز، بالرغم من أن النتائج كانت مختلطة. ولكننا نعلم جيدا أن الأزمة المالية والاقتصادية الأخيرة قد شكلت نكسة كبيرة وجعلت الأهداف الإنمائية للألفية في خطر من أن تكون بعيدة التحقيق في بعض المناطق بحلول ٢٠١٥. ولكن حتى قبل الأزمة، كانت بلدان عديدة تكافح بصعوبة للبقاء على المسار رغم مرور فترة من النمو القوي في الاقتصاد العالمي. ومما لا يُنكر أن الأسباب وراء هذا الأمر معقدة، ولكن عدم الاستثمار الإنتاجي والمواظبة على توظيف الأموال في الأنشطة ذات الإنتاجية المنخفضة قد أبقت على الدخول منخفضة وقيدت التنوع الاقتصادي في العديد من البلدان النامية.

وفي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ظللنا باستمرار نشير إلى فشل العولمة المدفوعة بالتمويل والنمو الاقتصادي في إنشاء إطار السياسة المطلوب لمعالجة هذه القضايا الهيكلية المتمثلة في الفقر والحرمان الواسع الانتشار. وبالنظر إلى الالتزام الجماعي بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، هناك حاجة ماسة إلى إجراء عدة تغييرات في السياسة والإجراءات. وسأذكر أهمها بإيجاز.

أولاً، إن الجهود الرامية إلى إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية ستكون صعبة في بلدان كثيرة دون زيادة كبيرة في الاستثمار العام. وهذا يشير إلى دور أكبر للسياسة الضريبية في العملية الإنمائية. وسيستتبع ذلك أيضاً إدارة أفضل

للضرائب لضمان ازدياد الإيرادات، لكن في الوقت ذاته، لا بد من تسخير دور القطاع الخاص أيضاً.

ثانياً، إن السياسات القطاعية المحددة الهدف ضرورية أيضاً للتخفيف من الفقر. وعلى سبيل المثال، فإن تحسين الإنتاج الزراعي ينبغي أن يحظى بمزيد من الاهتمام في السياسات في البلدان التي ما زال انعدام الأمن الغذائي يمثل مشكلة دائمة فيها. والمحددات الرئيسية لإنتاجية العمل في الزراعة تشمل البحوث والتطوير، وتعليم السكان الريفيين – لا سيما النساء والفتيات – والبنى التحتية الريفية، وخصوصاً الكهرباء والطرق، والتكنولوجيا. والدعم والاستثمار في تلك المجالات، بما في ذلك اجتذاب الاستثمارات الأجنبية، سيكون له أثر كبير على الحد من الفقر.

ثالثاً، إلى جانب الإنفاق الحكومي المحدد الهدف ودور استراتيجي متزايد للدولة، فإن تعبئة الموارد المحلية الخاصة سيكون ضرورياً لزيادة الاستثمار الإنتاجي الطويل الأجل. وهذا أمر أساسي من أجل إطلاق دورات إنمائية أفضل، لأن تعبئة الموارد الداخلية تساعد أيضاً في زيادة حيز السياسات والضرائب اللازم لإبقاء الإنتاجية في اتجاه تصاعدي. وينبغي أن يسمح للبلدان بتحديد مصيرها فضلاً عن سياساتها وإنفاقها تبعاً للاحتياجات والظروف المحلية. ومن الناحية التاريخية، كانت تلك هي تجربة جميع الدول الصناعية، وما زالت قائمة حتى هذا اليوم.

رابعاً، إن الأزمة وآثارها السلبية، لا سيما في السعي من أجل الحد من الفقر العالمي، ترغمنا على إعادة النظر في الحوكمة الاقتصادية العالمية، بما في ذلك البنيان الدولي للمعونة والتجارة والدين. ولا بد من زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية إذا كان المراد عكس اتجاه الانخفاض في التدفقات إلى القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة والصناعة والطاقة بدون تعريض الأهداف الاجتماعية للخطر. لكن من المهم أيضاً أن تقاوم البلدان الغنية إجراء تعديلات استجابة للأزمة يمكن أن تطلق تحركات غير مؤاتية في مواقف البلدان النامية من حيث التجارة والدين. وهذا أحد التحديات الأساسية للمجتمع الدولي ومسعاه الجماعي لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

أخيراً، لا بد للأهداف الإنمائية للألفية أن تولي اهتماماً أكبر لانعدام المساواة، الذي ما فتئ يزداد عالمياً حتى في الوقت الذي يزداد العالم ثراء. لقد بينت بحوث مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الصلات القوية بين الفقر وتباين الدخل. والسياسات الضريبية التدريجية البسيطة يمكن أن يكون لها أثر مباشر ولافت على الحد من الفقر.

هذه القائمة ليست جامعة مانعة، لكنها تسهم بقدر ما في تحديد موقع للأهداف الإنمائية للألفية ضمن إطار إنمائي أوسع. وهذا الإطار يؤكد على الاستثمار، لا سيما في القدرة الإنتاجية – والتوزيع العادل للموارد، وحيز السياسات وإيجاد فرص عمل مستدامة باعتبارها الدوافع الرئيسية للحد من الفقر. ومن العوامل الأساسية في دعم ذلك الإطار على المستوى الدولي تحديد الثقة عبر النظام المتعدد الأطراف. وهذا سيستغرق وقتاً ويحتاج إلى رؤية.

وفي إطار التفكير في هذا التحدي، وفي معرض اختتام ملاحظاتي، اسمحوا لي بأن استشهد بتجربة تايلند في التنمية الريفية التي ساعدت في انتشال الملايين من البشر من دائرة الفقر ووفرت إطاراً للتنمية الزراعية المتوازنة والمستدامة. وتقدر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ أن زيادة متوسط الإنتاجية الزراعية في منطقة آسيا – المحيط الهادئ لتبلغ مستوى مثيلتها في تايلند يمكن أن يخرج أكثر من ٢٠٠ مليون نسمة من دائرة الفقر ويحد من عدم المساواة. إن العبر المستفادة من نموذج التنمية الريفية التايلندي جديرة بالدراسة في البلدان النامية الأخرى.

وفي حقيقة الأمر، فإن تجارب تايلند مع اقتصاد الكفاية موثقة جيداً في الدراسات الأكاديمية وفي تقارير الأمم المتحدة. والهدف من هذا النهج الاهتداء إلى سبل للتعامل مع العالم المتجه إلى العولمة بطريقة متوازنة وآمنة وشاملة. وهو يؤكد على التنمية من الداخل وحماية الذات والحفظ والحذر والاعتدال. ويدعو إلى الاستخدام المستدام للموارد والاهتمام بالأثر الاجتماعي والبيئي للقرارات الاقتصادية.

وأحد الأسباب التي تدعونا إلى المجازفة بالعديد من الأهداف الإنمائية للألفية هو، في اعتقادي، أن النموذج الاقتصادي الذي يشكل دعامتها لم يراع نوع القيم الكامنة وراء اقتصاد الكفاية. لقد اتسم بالاهتمام بالعوائد القصيرة الأجل والتسامح مع المخاطر المفرطة وعدم الاكتراث بالتكاليف البيئية والاجتماعية. وهذه القيم لا يمكن أن تكون أساساً لمستقبل مشترك. ولمضاهاة الرؤية التي تجلت في عام ٢٠٠٠ وإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية – سواء بحلول عام ٢٠١٥ أو بعد ذلك – علينا أن نستجمع الشجاعة والطموح لتغيير مجرى تنميتنا الاقتصادية.

الرئيس المشارك (السيد التريكي): وفقاً للقرار ١٨٤/٦٤، أعطي الكلمة الآن للسيدة هلين كلارك، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بصفتها رئيس المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة.

السيدة كلارك (المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): إن نتائج اجتماع القمة هذا يمكن أن تكون نقطة تحول حقيقية لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. وسيتمثل التحدي في أن نتبع الكلام بالعمل لإحداث تغيير إيجابي في حياة بلايين البشر الذين يحتاجون إلى أن يتحقق وعد الأهداف الإنمائية للألفية القائم منذ عقد من الزمان.

إن سلسلة الأزمات العالمية والكوارث الطبيعية والصراعات التي دارت رحاها في الأعوام الأخيرة لا تجعل المهمة أسهل، وإن كانت لا تجعلها مستحيلة. والأهداف الإنمائية للألفية يمكن إنجازها. وهي كلها مترابطة؛ فالتقدم في تحقيق أحدها يمكن أن يحفز على تحقيق هدف آخر. وإذا ما تضافرت جهودنا جميعاً، كل في مجال اختصاصه وقوته، وإذا ما استثمرنا مواردنا حيث سيكون لها الأثر الكبير في كل الأهداف، سنرى تقدما ملحوظاً.

ومن المهم أن ندعم عمليات التنمية التي تقوم بها البلدان وأن نعزز المؤسسات المحلية والوطنية وندعم قدراتها، وسيكون من المهم أن نعزز المساءلة وسيادة القانون وحقوق الإنسان، لأن انتفاء ذلك يعوق الإنجاز الكامل للأهداف الإنمائية للألفية.

وإحراز تقدم بشأن الأهداف المتعلقة بالفقر والجوع يتطلب تنمية القطاعين الزراعي والريفي، لا سيما في البلدان ذات الدخول المنخفضة وشح الغذاء. وسوف يتطلب ذلك اعتماد نماذج أشمل للنمو الاقتصادي، الأمر الذي يوسع الفرص أمام الفقراء، وفقاً للميثاق العالمي لتوفير فرص العمل، ويتيح فرص عمل كريمة ومنتجة للرجال والنساء، بمن في ذلك شباب العالم. والتقدم يتطلب وصولاً متزايداً إلى الطاقة بأسعار معقولة واستخدامها بصورة أكثر استدامة، مع زيادة الحماية الاجتماعية لبناء المثابرة وتعبئة الموارد المحلية ونظام الميزانية بشكل فعال والقدرة على تحقيق النتائج وإيصالها إلى المواطنين على أرض الواقع.

والتقدم سوف يتطلب تحديداً مزيداً من الاستثمار في الفرص وفي حقوق النساء والفتيات. وسيتطلب كذلك توجيه الاستثمارات في التعليم والصحة والمياه النظيفة والمرافق الصحية وتلبية احتياجات فقراء الحضر، بما في ذلك إيجاد المأوى الملائم. فإذا ارتكزت جهودنا على مبادئ العدالة وركزنا على الأضعف، سنلمس تحسينات سريعة للغاية

وكذلك من حيث فعالية التكاليف في صحة الأم والطفل بصفة خاصة، مع إمكانية تفادي عدة ملايين من الوفيات.

إن كل الوكالات والصناديق والبرامج في المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة تقف مستعدة الآن لتكثيف جهودها بعد اجتماع القمة هذا لدعم جهود الدول في إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. وخلال الأسابيع والأشهر الأخيرة، قام عدد من أفرقتنا القطرية التابعة للأمم المتحدة والعاملة مع شركاء حكوميين ببلورة إطار للتعجيل بإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، يتمحور حول تحديد الاختناقات والقيود التي تعرقل التقدم في إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، ثم تحديد الحلول التي تساعد البلدان على تحقيق الأهداف التي حددتها لنفسها.

وفي عملنا، فإننا نلمس كيف يمكن لجلب مولدات أساسية إلى المجتمعات المحلية في بوركينا فاسو أن يحدث تحولاً في حياة النساء. ونرى كيف تكون الاستثمارات الصغيرة في المياه النظيفة ذات فوائد كبيرة للقرى في فانواتو الريفية. ونرى كيف يمكننا في إثيوبيا مساعدة المزارعين في بيع محاصيلهم بأسعار منصفة بدعم تطوير ذلك التبادل الهام للسلع الأساسية. وليست هذه سوى ثلاثة من الأمثلة التي لا حصر لها، وبالتالي علينا أن نسأل أنفسنا: إذا كانت برامج كهذه ناجحة فما الذي يمكننا فعله لتوسيعها في المناطق الأخرى؟

ولا يمكننا أن ننحي باللائمة عن الفشل في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على افتقار العالم إلى الموارد ومعرفة القيام بذلك. ثمة مجموعة كبيرة جدا من السياسات والتدخلات التي ثبتت صحتها والتي، لو كُيفت مع السياقات الوطنية، لكفلت إحراز التقدم. وبالتالي يمكن كل يوم للقادة أن يقرروا إحداث التغييرات اللازمة لوضع بلدانهم على المسار السريع لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويمكن كل يوم للجهات المانحة أن تتخذ قرارات، على الرغم من الظروف الاقتصادية الشاقة، فيما يتعلق بإيصال مزيد من المساعدة لأغراض أكثر حفزا، وفقا للالتزامات التي قطعتها على نفسها في الماضي. ويمكن كل يوم أن تبذل جهود للتوصل إلى صفقة تجارية عالمية لصالح البلدان الفقيرة وصفقة متعلقة بالمناخ تدعم تنمية النظم الإيكولوجية في الكوكب الواحد الذي يتعين علينا أن نسكن فيه والمحافظة عليها.

ولا يمكن لجهة فاعلة بمفردها أن تفي بالأهداف الإنمائية للألفية. إن تحقيقها يجمعنا كلنا: الحكومات والوكالات المتعددة الأطراف والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات والقطاع الخاص. ولنتحرك قدما ينبغي لنا أن نحدد أولوية ما ينبغي لكل امرئ منا أن يفعل فيما يتعلق بما يحتمل بقدر أكبر، حسب الدليل، أن يفعله. وبعد انقضاء عقد من القرن الحادي والعشرين، يمكننا أن نحول ذلك الوعد المبذول قبل عقد بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إلى حقيقة واقعة. دعونا نحقق ذلك. دعونا نفعل ذلك على وجه الدقة.

الرئيس المشارك (السيد دييس) (تكلم بالفرنسية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في الجزء الافتتاحي من الاجتماع العام الرفيع المستوى.

نواصل الآن الاجتماع العام الرفيع المستوى للدورة الخامسة والستين للجمعية العامة. قبل أن نبدأ بقائمة المتكلمين، أود أن أتناول بعض المسائل التنظيمية المتعلقة بسير الاجتماعات العامة الرفيعة المستوى.

نتناول أولا طول البيانات. أود أن أذكّر الأعضاء بأن قائمة المتكلمين وُضعت، وفقا للقرار ١٨٤/٦٤ الصادر في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، على أساس أن طول البيانات محدد بما لا يتجاوز خمس دقائق لكل بيان. وعلى ضوء ذلك الإطار الزمني المحدد، أود أن أناشد المتكلمين أن

يدلوا ببياناتهم بالسرعة العادية حتى يمكن تقديم الترجمة الفورية على نحو سليم. ولمساعدة المتكلمين في إدارة وقتهم، رُكب نظام للإنارة على منصة المتكلمين.

أناشد جميع المتكلمين أن يبدوا تعاونهم بالتقيد بالحدود الزمنية لبياناتهم، حتى نستمع إلى جميع الأشخاص الذين ترد أسماؤهم في قائمة المتكلمين لجلسة بعينها في تلك الجلسة. نعرف جميعا القول المأثور إن الدقة من أدب الملوك. ولا أشك في أن كل رئيس لدولة ورئيس لحكومة ووزير وممثل لدولة عضو سيشرفوننا بامتثالهم.

وأود أن أخبر الأعضاء ببرنامج إقفال الاجتماع العام الرفيع المستوى. سنستمع أولا إلى بيانات الدول الأعضاء، وبعد ذلك ستبت الجمعية العامة في مشروع القرار A/65/L.1 المعنون ''الوفاء بالوعد: متحدون لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية''. وسيكون الأمين العام حاضرا لاعتماد مشروع القرار. وبعد ذلك ستواصل الجمعية العامة الاستماع إلى المتكلمين الذين تدرج أسماؤهم في القائمة، تليهم بيانات ختامية من الرؤساء المشاركين واختتام الاجتماع العام الرفيع المستوى.

وبغية تجنب التشويش على المتكلمين، أود أن أطلب تعاون الممثلين بأن يبقوا في مقاعدهم بعد الإدلاء ببيان من البيانات. وفي هذا الصدد، أدعو المتكلمين، بعد الإدلاء ببياناتهم، إلى الخروج من قاعة الجمعية العامة عن طريق الغرفة GA-200، الواقعة خلف المنصة، قبل العودة إلى مقاعدهم.

تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب من فخامة السيد بورفيريو لوبو سوسا، رئيس جمهورية هندوراس.

الرئيس لوبو سوسا (تكلم بالإسبانية): قبل عشر سنوات اعترف رؤساء دولنا وحكوماتنا في إعلان الألفية بمسؤوليتهم المشتركة عن احترام مبادئ الكرامة الإنسانية والدفاع عنها. وبعد ذلك بعقد يجب علينا أن نصدق على التزامنا بالقيم الأساسية المرتبطة بحرية جميع البشر على الكوكب: المساواة في الحقوق والفرص؛ والتضامن مع الذين يكابدون أشد المعاناة؛ والتسامح مع تنوع القيم والثقافات واللغات؛ واحترام الطبيعة؛ والمسؤولية المتشاطرة لجميع الحكومات عن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

في ٢٠١٠، ما انفك التحدي الأكبر الماثل أمامنا هو التحدي المتمثل في جلب فوائد النمو الاقتصادي العالمي إلى مليار من البشر الذين يعيشون في ظل الفقر المدقع. وتضامن البلدان المرتفعة الدخل، والإدارة السليمة من جانب حكومات البلدان المستفيدة، وجهود مواطنيها لا غنى عنها لكسر أغلال المرض والجوع والجهل.

إن الأهداف الإنمائية للألفية كانت خطوة أولى في الاتجاه الصحيح. وعلى ضوء النتائج المحققة، أدعو إلى إطلاق مناقشة حول اتفاق دولي جديد على إرشاد إجراءاتنا وأهدافنا بعد ٢٠١٥. ونتفق مع الأمين العام بان كي - مون على أن الأهداف الحالية لمكافحة الفقر المدقع يمكن تحقيقها. إنها صعبة وطموحة، ولكن من الممكن تحقيقها.

وعلى الرغم من ذلك، أرى أن كفاحنا ضد الفقر سيتطلب بذل جهود إضافية، بما في ذلك الاعتراف بمسؤوليتنا الجماعية عن حماية وتشاطر ما أدعوه ''المنافع الدولية المشتركة''. ومن بينها أؤكد على التضامن عن طريق المساعدة الإنمائية الرسمية، والأهداف المعتمدة في ١٩٧٠، التي نبعد نحن كثيرا عن تحقيقها.

وينبغي أن يكون الهدف العالمي الآخر هو الإدارة الحصيفة لاقتصاداتنا. لقد أثبتت الأزمة المالية أن هذه المسؤولية تقع على عاتق البلدان المتقدمة النمو وحدها. وينسحب نفس القول على الحمائية، التي تتجه إلى الظهور في الأوقات الصعبة. ولا يزال فتح النظم التجارية والمالية

هدفا عالميا آخر. وليس هناك شك إطلاقا في أن الوصول إلى الأسواق الدولية يكتسي نفس أهمية المساعدة الإنمائية الرسمية، بالرغم من أنه ليس بديلا لها. وفي السنوات القادمة، يجب أن نعمل بنشاط أكبر وبحماس أكبر.

ووفقا لدراسات مستقلة عن التقدم المحرز في الغايات الرئيسية الثماني للأهداف الإنمائية للألفية، انخفض قليلا عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار يوميا. وبالمثل، أحرز تقدم محدود في خفض عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية. وبالنسبة لتعميم التعليم الابتدائي، تحسنت سرعة إحراز التقدم. وثمة حاجة إلى بذل جهود أكبر بشأن هدف تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ويتطلب هدف تخفيض معدل وفيات الأطفال إجراءات جديدة. ولا بد أن نلاحظ أننا أبعد ما نكون عن تحقيق هدف خفض معدل الوفيات النفاسية. وبالنسبة لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، لا يزال أمامنا مهمة عملاقة. وأخيرا، حدث تقدم بشأن الحصول على مياه الشرب المأمونة، لكن هناك حاجة إلى استثمارات إضافية في هذا الهدف الأساسي.

ورغم أن الأهداف لم تتحقق بعد، فقد حققت مجموعة بلدان تقدما ايجابيا. ووفقا لمركز التنمية العالمية، تتصدر القائمة هذه المجموعة التي تشمل بلدي، هندوراس، إلى جانب بلدان مثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وإثيوبيا وأوغندا وبوركينا فاسو ونيبال وغانا. ورغم الصعوبات الإحصائية والمنهجية البديهية المرتبطة بهذه الدراسات، تشير النتائج إلى أن في وسع تلك البلدان أن تحقق الكثير من الأهداف الإنمائية للألفية.

لنجدد جهودنا لتحقيق الأهداف التي حددت، خاصة وأنها ستفضي إلى عالم ينخفض فيه الفقر وتقل فيه جوانب عدم المساواة.

الرئيس المشارك (السيد دييس) (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة السيد نيكولاي ساركوزي، رئيس الجمهورية الفرنسية.

الرئيس ساركوزي (تكلم بالفرنسية): قبل عشر سنوات، قرر العالم خفض الفقر المدقع إلى النصف وتوفير التعليم لجميع الأطفال وتخفيض معدلات وفيات الأطفال بنسبة الثلثين وتحسين الصحة النفاسية ومكافحة متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا وتعزيز المساواة بين الجنسين. كان ذلك قبل ١٠ سنوات. تحقق الكثير من التقدم، لكن الطريق أمامنا لا يزال طويلا جدا.

أمامنا خمس سنوات لتحقيق أهدافنا. قبل عامين شهد العالم أزمة اقتصادية غير مسبوقة. والسؤال الآن هو ما إذا كنا سنستغل تلك الأزمة ذريعة لنعمل أقل مما هو متوقع أو، بدلا من ذلك، لنبذل الجهود الإضافية اللازمة لنفي بوعودنا.

قررت فرنسا التعبئة. نحن ثاني أكبر مانح للمساعدة الإنمائية الرسمية، بمبلغ ١٠ بلايين يورو سنويا، وباعتبارنا ثاني أكبر مساهم في الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، قررنا زيادة مساهمتنا بنسبة ٢٠ في المائة خلال السنوات الثلاث القادمة. لن نخفض مساهمتنا أو نبقيها كما هي فحسب، بل ستزيدها بنسبة ٢٠ في المائة. إن الأزمة بالغة الخطورة بالنسبة للبلدان الغنية: وهناك صعوبات. لكن الأزمة لها عواقب أخطر بكثير على البلدان الفقيرة. ومن ثم، لا يحق لنا أن نفعل أقل مما قررنا عمله. ويحدونا الأمل في أن تقرر كل البلدان المتقدمة النمو، كما فعلنا، القيام بالمزيد من العمل، وبالطبع إيلاء أولوية لأفريقيا.

تقتل الملاريا مليون طفل سنويا في أفريقيا. وتوضيحا لتلك الإحصائية، سيكون ٣٠ طفلا قد توفوا بسبب الملاريا في أفريقيا قبل أن أكمل خطابي هذا. لا يحق لنا التستر خلف

الأزمة الاقتصادية كي نفعل ما هو أقل. يتولى الصندوق العالمي رعاية ٢,٥ مليون مريض بالإيدز. وإذا حذا كل بلد حذونا، سيتسنى رعاية ٤ ملايين.

المسألة ليست مسألة إدلاء ببيانات، إنها مسألة اتخاذ قرارات. أود أن أشاطركم باقتناعي بأن الأموال العامة وحدها لن تحقق أهدافنا. لا بد أيضا من أن نشرك القطاع الخاص. وسأحضر، بصفتي الرئيس المقبل لمجموعة الـ ٢٠ ولمجموعة الثمانية، قمة الاتحاد الأفريقي المقرر أن تعقد في أديس أبابا في أواخر كانون الثاني/يناير. وسأبذل، خلال العام الذي سأتولى فيه الرئاسة، قصارى جهدي لتعزيز فكرة التمويل المبتكر، على النحو الذي دعا إليه برنار كوشنير. وإنني مقتنع بأن البلدان المتقدمة النمو، رغم أنها تواجه صعوبات، لا بد من أن تجد مصادر جديدة لتمويل مكافحة الفقر، وتعزيز التعليم وحل المشاكل الصحية الرئيسية التي تواجه أفريقيا.

إن التمويل المبتكر وفرض ضرائب على المعاملات المالية أمران يمكن أن نتخذ قرارات بشأنها هنا. لماذا ننتظر؟ لقد تحققت عولمة التمويل، ولكن تحقيقا لأي غاية؟ لماذا لا نطلب من القطاع المالي الاشتراك في تحقيق استقرار العالم عن طريق فرض ضريبة ضئيلة على كل معاملة مالية؟

في مؤتمر قمة كوبنهاغن المتعلق بالمناخ قدمنا جميعا تعهدات: ٣٠ بليون دولار سنويا في صورة تمويل البداية السريعة، و ١٠٠ بليون دولار للتنمية. لكننا لن نتمكن من الوفاء بهذه الالتزامات بدون إحراز تقدم كبير بشأن التمويل المبتكر. وسنبذل، بصفتنا الرئيس المقبل لمجموعة الـ ٢٠ ومجموعة الثمانية، قصارى جهدنا لدفع هذه الفكرة قدما. إنها مسألة حيوية، ومصداقيتنا على المحك.

أود أن أضيف مرة أخرى: يجب أن نفي بالتزاماتنا بشأن تمويل التنمية. يجب أن نتوصل إلى تمويل مبتكر. ويجب أن نتخذ جميعاً – وأفريقيا على وجه الخصوص – مكاننا في الحوكمة العالمية الجديدة. ولن أكلّ من تكرار هذا من على هذه المنصة: إننا نعيش في القرن الحادي والعشرين. ولا يمكننا الاستمرار في حوكمة القرن العشرين.

وستكون السنة القادمة سنة كل نوع ممكن من التغيير. إننا رؤساء دول وحكومات العالم. وبعد الأزمة، ينبغي ألا نعود إلى عاداتنا القديمة والذميمة والأمور الاعتيادية كما كان الشأن في الماضي. ويجب أن يكون العام القادم عام التغيير الكبير. وجميعنا يقر بذلك. وطبعا، تأمل فرنسا أن تشارك ليس بإلقاء الخطب أو تقديم الدروس فحسب، بل بتوجيه العالم نحو نوع جديد من حوكمة العالم، نحو تضامن أكبر ونحو ظهور ابتكارات في مجال التمويل. وإذا قمنا بذلك، فسوف تتقبله جميع الشعوب وتحترمنا.

الرئيس المشارك (السيد دييس) (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية العامة إلى خطاب فخامة السيد إسلام كريموف، رئيس جمهورية أوزبكستان.

الرئيس كريموف (تكلم بالروسية): إن أخطر العقبات التي تعترض محاربة الفقر المدقع والجوع وازدياد الوفيات النفاسية ووفيات الأطفال، والأوبئة والمشاكل الأخرى هي الحروب والصراعات القائمة على كوكبنا، واستمرار المواجهات بين الدول والأعراق والأديان، وهذا ما أكده إعلان الألفية.

وحالة المعاناة الطويلة التي تعاني منها أفغانستان مثال واضح على ذلك، حيث تتواصل العمليات العسكرية بدون هوادة لأكثر من ثلاثين عاما. واليوم، أصبح جليا أنه ليس هناك حل عسكري لمشكلة أفغانستان، وأن الاستراتيجية التي اختارتها قوات التحالف لإحلال السلام في أفغانستان لا تحقق النتائج المرجوة منها. وكل يوم تتواصل فيه الحرب،

تتعرض حالة الشعب الأفغاني لمزيد من التدهور، وحتى التوصل إلى حل للمشكلة نفسها يصبح أكثر صعوبة.

ونظرا لهذه الحالة، فإنه من الأهمية بمكان أن نجد طريقا بديلا لتحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان. ونعتقد أنه يمكن الاضطلاع بدور هام بإنشاء فريق اتصال ''٦+٣''، برعاية الأمم المتحدة، حسبما اقترحت أوزبكستان في عام ٢٠٠٨. ومفهوم اقتراحنا وجوهره هو أن الشعب الأفغاني يجب أن يقوم بحل مشاكله بنفسه، وبمساعدة من تلك البلدان، التي بسبب مصالحها الأمنية، تريد أن تنهي الحرب وتبني مستقبلا مستقرا لأفغانستان. وتشمل هذه البلدان، طبعا، أولا وقبل كل شيء، الولايات المتحدة الأمريكية، وبلدان منظمة حلف شمال الأطلسي وروسيا، التي تشارك بصورة ملموسة في بعثة حفظ السلام، وكذلك أقرب جيران أفغانستان.

وسيكون أهم هدف لفريق الاتصال ''٦+٣'' هو تقديم برنامج للأطراف لإنهاء العمليات العسكرية في أفغانستان، وإيجاد الحلول التوفيقية للمشاكل والخلافات الأساسية التي تمزق البلد، وتوفير الأمن والضمانات الضرورية، ومراعاة مصالح جميع الأطراف.

ولتحقيق ذلك، يجب إيلاء الاهتمام في البرنامج لتقديم المساعدة الاقتصادية، وتنفيذ المشاريع الاجتماعية ومشاريع البنى التحتية والإنسانية، ومعالجة البطالة ومكافحة الفقر والفوضى. ويجب أن يكون هناك احترام تام للتقاليد العريقة للشعب الأفغاني وعادات وقيم الدين الإسلامي. ويمكن أن تقوم قوات التحالف لحفظ السلام التي لا تزال ترابط في أفغانستان بتيسير تحقيق ذلك الهدف.

إن الأحداث المأساوية التي وقعت في حزيران/يونيه ٢٠١٠ في قيرغيزستان تشكل تهديدا خطيرا لاستقرار الحالة في منطقة وسط آسيا. فالإطاحة في نيسان/أبريل بالسلطة الرئاسية التي فقدت المصداقية، وما تبع ذلك من توتر ومواجهات، وحالة الفراغ بسبب انعدام سلطة مشروعة في البلد كانت مقدمة للمأساة القاسية والدموية بين الأعراق في جنوب قيرغيزستان. لقد أودت هذه الأحداث بحياة الآلاف من البشر وجلبت المعاناة للآلاف من الموطنيين الأبرياء تماما.

واليوم، لدينا ما يبرر القول إن الشعب القيرغيزي نفسه والعدد الكبير من شتات الأوزبك الذين يعيشون في جنوب البلد قد أصبحوا رهائن لإجراءات منظمة جيدا ومخطط لها بعناية من قبل قوات طرف ثالث. وكان هدفها هو التسبب في الفوضى وإيجاد حالة لا يمكن السيطرة عليها في البلد بينما يسعى لتحقيق الهدف الشامل بجر أوزبكستان إلى هذا التنافس الدموي وتحويل المواجهة بين الأعراق إلى مواجهة بين الدول، بين دولتين جارتين، قيرغيزستان وأوزبكستان.

وفي هذه الحالة المعقدة والمتفجرة للغاية، فإن أصعب مشكلة نواجهها هي كفالة ألاّ تتبع الحالة السيناريو المخطط له. وبتكاليف كبيرة بالنسبة لنا فيما يتعلق بالموارد، رحبنا في أراضينا بأكثر من ١٠٠ ٠٠٠ لاجئ، بمن فيهم النساء والأطفال وكبار السن، ووفرنا لهم المأوى والإقامة والغذاء. وفي الوقت نفسه، كان علينا أن نكفل عدم انتشار العنف الوحشي والمحافظة على السلام والهدوء في المناطق الحدودية، ومنع أي احتدام للمشاعر والتعصب والتطرف التي يمكن أن تؤدي إلى نتائج لا تحمد عقباها.

ولولا تفكيرنا السليم وفهمنا للحقيقة الأساسية، المتمثلة في أن الأوزبك والقيرغيز عاشوا، على امتداد القرون، جنبا إلى جنب في هذه الأرض وأن أولادهم وأحفادهم سيواصلون العيش معا لقرون عديدة قادمة، لما تمكنا وشعبنا من حشد قوتنا والحيلولة دون تحول المأساة إلى بؤرة توتر في وسط آسيا.

وطبعا، تحتاج قيرغيزستان للمساعدة الإنسانية والدعم من جيرانها والمجتمع العالمي. غير أنه من المهم على نحو مماثل إجراء تحقيق دولي مستقل في المذابح وأعمال القتل والعنف التي ارتكبت في الفترة من ١١ إلى ١٤ حزيران/يونيه في جنوب قيرغيزستان، وذلك لتقديم جميع من أمروا بهذه الاعتداءات الوحشية وقاموا بتنظيمها وتنفيذها للمحاكمة. ونؤمن بأن إجراء هذا التحقيق الدولي المستقل في الوقت المناسب وبصورة موضوعية، مع تجنب اتباع نهج أحادي أو متحيز، واتخاذ موقف حازم ومبدئي من قبل المجتمع الدولي، سيمهد الطريق للسلام والمصالحة بين الأقليتين القرغيزية والأوزبكية في جنوب قيرغيزستان. وأي انحراف عن هذه المواقف يمكن أن يؤدي إلى تكرار هذه الأحداث المأساوية ونشوء مصدر خطير جدا للتوتر في جنوب قيرغيزستان.

وفي هذا الصدد، نعتقد أنه من حقنا أن نتوقع من الأمم المتحدة أن تقدم مساعدة شاملة في إجراء تحقيق دولي مستقل في هذه الأحداث المأساوية وذلك لمنع أي تصعيد ممكن للأحداث في قيرغيزستان المجاورة.

وفي ضوء التغيرات المناخية الحالية الشاذة تشكل حماية البيئة أحد العناصر الأخرى المهمة جدا لتحقيق أهداف إعلان الألفية. ومن الأمثلة الصارخة على ذلك ما يحدث لبحر آرال (بحر خوارزم) بسبب التوجهات المتسمة باللامسؤولية التي اتبعت في الماضي. ذلك البحر كان ذات يوم بحرا فريدا مفيدا جدا، ولكنه أصبح الآن منخفضا مائيا في طريقه إلى الجفاف والاختفاء. وطيلة أكثر من ٤٠ عاما ما فتئت مساحة بحر آرال تتقلص بـ ٧ أضعاف وكمية مائه تتقلص بـ ١٣ ضعفا. كما ازدادت نسبة التمعدن بـ ١٠ أضعاف، مما جعل البحر عاجزا عن توفير مقومات الحياة للكائنات الحية. وبعد أن تدهورت حالة البحر تماما تكاد جميع أنواع الحيوان والنبات فيه تنقرض كلية.

وتنتشر أيضا مشاكل بيئية واجتماعية – اقتصادية وديموغرافية في المنطقة المحيطة ببحر آرال. وذلك لاحظه الأمين العام بان كي – مون أثناء زيارته للبحر في العام الماضي، ونحن ممتنون له كثيرا على ذلك. إن الاختفاء التدريجي المستمر لبحر آرال وما يترتب عليه من كارثة إنسانية يعني أننا يجب أن نسعى إلى الحفاظ على النظام الايكولوجي البيولوجي لمنطقة آرال والتقليل من الوطأة المدمرة للأزمة على البيئة المحيطة وتداعياتها على مئات الآلاف، بل الملايين من الناس الذين يعيشون هناك.

مياه بحر آرال تأتي من نهري آمودريا وسيردريا. وإن تخفيض تدفق المياه من هذين النهرين سيعني تدميرا كاملا لحالة بيئية هشة فعلا في المنطقة. وبالتالي فإن أي محاولة لتنفيذ مشاريع وضعت خططها قبل ٣٠ أو ٤٠ سنة في الحقبة السوفياتية لبناء مرافق محطات الطاقة الكهرمائية في أعالي النهر، بما في ذلك بناء السدود العملاقة – خطط لا تأخذ في الاعتبار الأنشطة الزلزالية في المنطقة، والتي يمكن للبنيان المقترح أن يرفع احتمالات وقوعها بـ ٨ أو ٩ نقاط – يمكن أن تُنزِل بالمنطقة دمارا لا يمكن إصلاحه على البيئة وأن تتسبب في كارثة خطيرة جدا من صنع الإنسان.

ولقد أوصى العديد من المنظمات البيئية الدولية والخبراء المرموقين بأنه سيكون أكثر عقلانية التحول إلى بناء محطات طاقة كهرمائية أصغر وأقل خطورة على هذين النهرين، بنفس قدرات توليد الطاقة، ولكنها ستكون اقتصادية أكثر. إن مشاكل اختفاء بحر آرال تعصف بملايين الناس الذين يعيشون في المنطقة والذين التجأوا بأمل إلى الأمم المتحدة التماسا للمساعدة.

اغتنم هذه الفرصة لأبلغ الجمعية باختصار شديد بالخطوات الملموسة التي اتخذها أوزبكستان لبلوغ أهداف إعلان الألفية.

مـــرت ١٩ ســـنة منـــذ أن أصـــبحت جمهوريـــة أوزبكستان دولة مستقلة وانضمت إلى صفوف أعضاء الأمم المتحـدة المتمـتعين بالعـضوية الكاملـة. وفي الـسنوات الـتي انصرمت منذ استقلال أوزبكستان سعى بلدنا إلى التحول مـن اقتـصاد أحـادي الجانـب يعـاني مـن التـضخم المفـرط في الاعتمـاد على المـواد الخـام وقوامـه احتكـار مـدمر لبنيـة تحتيـة بدائيـة اجتماعيـة لإنتـاج القطـن ومعـدل اسـتهلاك للفـرد منخفض إلى بلد يحقق منجزات غيرت كلية صورته وجعلته جزءا من المجتمع العالمي.

في تلك السنوات ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بمعدل ٣,٥ وارتفـع الـدخل الفـردي بمعـدل ٢,٥، مـع زيـادة في الأجـور بلغـت ١٤ ضـعفا في المتوسـط. كمـا ارتفـع الإنفـاق الحكومي على القطاع الاجتماعي بـ ٥ أضعاف، مع توجيه أكثـر مـن ٥٠ في المائـة مـن ميزانيـة الدولـة الـسنوية إلى ذلك القطاع.

وفي الوقـت الحاضـر يتمتـع ٨٢,٥ في المائـة مـن أبنـاء شـعبنا بإمكانيـة الحـصول علـى ميـاه الـشرب النقيـة و ٨٣,٥ بإمكانية الحصول على الغاز الطبيعي. كمـا اتخذنا خطـوات حازمـة لإجـراء إصـلاحات جذريـة وتطـوير نظـام الرعاية الـصحية واستئصال أشـد الأمـراض المعديـة أو التقليـل مـن انتـشارها بدرجـة كـبيرة. وقـد انخفـض معـدل وفيـات الأمهات بنسبة ضعفين وانخفض معدل وفيات الأطفال بثلاثة أضعاف. وأثناء السنوات الـ ١٩ الماضية ارتفع العمر المتوقع لأبنـاء شـعبنا مـن ٦٧ سـنة إلى ٧٣ سـنة، مـع زيـادة العمـر المتوقـع للنـساء إلى ٧٥ سـنة. واليـوم تـشغل النـساء نـسبة ٤٨ في المائة من فرص العمل.

ورغـم الوطـأة الخطـيرة للأزمـة الماليـة والاقتـصادية العالمية تظل أوزبكستان إحدى الدول القليلة في العـالم الـتي حافظـت علـى معـدلات نمـو اقتـصادية عاليـة، وكـذلك علـى نظـام مـالي ومـصرفي يمكـن الاعتمـاد عليـه. وقـد نمـا اقتـصادنا بنـسبة ٩ في المائة في عـام ٢٠٠٨ وبنـسبة ٨ في المائـة في عـام ٢٠٠٩. ونتوقع أن يبلغ ذلك النمو هذا العام ٨,٥ في المائة. وإن نسبة دين الدولة الأجنبي تقل عن ١٠ في المائة من النـاتج المحلي الإجمالي.

أساس تلـك المنجـزات كـان نموذجنـا الخـاص لإشـاعة الديمقراطيـة في البلـد والانتقـال إلى الاقتـصاد الـسوقي الحـر ذي التوجـه الاجتمـاعي، الـذي اعتمـدناه في الـسنوات الأولى من استقلالنا. وذلك النموذج يرتكز على مبـادئ مثل تجريـد الاقتـصاد مـن التحيـز العقائـدي الـذي يعطـي الأولويـة للاعتبـارات الـسياسية، ومـنح الدولـة دور المـصلح الرئيـسي المسؤول عن كفالة سيادة القانون، وممارسة سياسة اجتماعية قويـة، وتـوفير الاتـساق والأخـذ بنـهج لتنفيـذ الإصـلاحات على مراحل.

ومنذ البداية رفضنا فرض أساليب العلاج بالـصدمات والأفكار المضللة التي تذهب إلى أن الاقتصاد السوقي يـصحح مساره بنفسه. وقد اخترنا نهجا تدريجيا للتحول من الاقتـصاد المركـزي الاسـتبدادي إلى نظـام الإدارة الـسوقية. وعنـد قيامنـا بـذلك تقيـدنا بمبـدأ ألا نهـدم البيـت القـديم قبـل بنـاء البيت الجديد.

كما أود أن أوكد توكيدا خاصا على الـدور الهائل والأهمية الكبيرة للتعليم في نهجنا، بما في ذلـك توسيع معرفة الناس بالتحولات تلك كلها. وتستأثر النفقـات الـسنوية على التعليم في أوزبكستان بـ ١٠ إلى ١٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بينما تتراوح تلك المعدلات بين ٣ و ٥ في المائـة في بقية بلدان العـالم. واعتمـدنا كـذلك برنامجـا للتـدريب الـوطني وبدأنا في عام ٢٠٠٩ بتنفيذ التعليم الإلزامي الممتد ١٢ سنة.

بـلادي تعتـبر الارتقـاء بأوزبكـستان إلى بلـد عـالمي متقـدم النمـو هـدفها ذا الأولويـة القـصوى. ونـود أن نواصـل

توسيع إصلاحاتنا السياسية والاقتصادية وإضفاء روح العصر على بلدنا وتطوير مجتمعنا المدني من أجل كفالة مستويات معيشة لائقة لجميع مواطنينا.

ختاما، أود أن أشدد على أن أوزبكستان تؤيد اقتراح الأمين العام بان كي - مون بوضع خطة عمل عالمية لتسريع التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونعتزم المشاركة بهمة عالية في تنفيذها.

الرئيس المشارك (السيد التريكي): تستمع الجمعية العامة الآن لخطاب صاحب الجلالة الملك مسواتي الثالث، ملك سوازيلند.

الملك مسواتي (تكلم بالإنكليزية): من دواعي سعادتي الغامرة أن أخاطب هذه الجلسة العامة الرفيعة المستوى للجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين. إننا نجتمع هنا مرة أخرى لاستعراض التقدم المحرز في بلداننا فيما يتصل بالجهود المبذولة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. والمقصد الرئيسي للأهداف الإنمائية للألفية يتمثل في القضاء على الفقر المدقع عن طريق كفالة مستويات معيشة أفضل لجميع شعوبنا. وقد اتفقنا في عام ٢٠٠٠ على استكشاف الطرق الكفيلة بتحسين أحوال شعوبنا. وذلك كان الوقت الذي عقدنا فيه العزم على وضع وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

ومن الأمور المشجعة أن نلاحظ أنه يمكننا الاجتماع بين الفينة والأخرى لاستعراض التقدم المحرز، فيما نسعى إلى تحقيق الغايات التي حددناها بخصوص بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وفي سياق هذه العملية، يمكننا أن نناقش التحديات والعقبات فيما نتبادل أيضا الأفكار بشأن الاستراتيجيات الممكنة لمعالجة المجالات التي تعوق التقدم.

وبينما أحرزت المملكة تقدما كبيرا على طريق بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، ما زلنا نواجه تحديات في جهودنا للقضاء على الفقر وتحسين الظروف المعيشية لشعبنا. وعلى سبيل المثال، فإننا، بوصفنا من البلدان النامية، نواجه تحديات مثل إيجاد الوظائف والبطالة واجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والإبقاء عليها مع تشجيع الاستثمارات المحلية وتعزيز المشاريع التجارية الزراعية. كما أنه يتعين علينا تحسين قطاعات التصنيع والسياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم لدينا، وذلك على سبيل المثال لا الحصر.

ومن بين السبل ذات الأهمية الحاسمة لتحقيق تقدم باتجاه القضاء على الفقر المدقع تحفيز التنمية الزراعية. ولزيادة الإنتاج الغذائي، تزود الحكومة مزارعينا بمدخلات زراعية مثل الجرارات والبذور والأسمدة. ونشهد بالفعل بعض التحسن نتيجة لهذا البرنامج حيث تمكن مزارعونا من حرث الأرض في الوقت المناسب بفضل حصولهم على المدخلات الزراعية. غير أننا بحاجة إلى المزيد من الموارد لبناء السدود وحفر الآبار الثقبية لأغراض الري والاستعمالات المنزلية في جميع أنحاء البلد. وهدفنا هو كفالة زيادة الإنتاجية مع الاهتمام بصفة خاصة بإنتاج احتياجاتنا من المواد الغذائية الأساسية على أرضنا. وتعمل الدولة أيضا من أجل تنويع الصادرات الزراعية والوصول إلى أسواق جديدة.

وبغية التصدي لجميع التحديات المذكورة آنفا، لا يزال التعليم في صدارة جدول أعمال جهودنا الوطنية لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ونعتقد أنه ينبغي حماية الأطفال وإتاحة كامل الفرص لهم للحصول على التعليم بصرف النظر عن مركزهم الاجتماعي والاقتصادي أو جنسهم. ومنهجنا الدراسي يهدف إلى توفير مهارات حياتية مبتكرة تزود أطفالنا بمهارات في مجال الأعمال التجارية لكي يمكنهم بدء مشاريعهم الخاصة.

وندرك أن التكنولوجيا تتحكم في حياتنا اليومية بصورة متزايدة. وباعتبارنا بلدا ناميا، فإننا مصممون على

تسليح أطفالنا بتعليم كاف في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لأن صناعات الوقت الحاضر تتطلب رؤوس أموال بشرية على دراية بهذه التكنولوجيا. ونهدف إلى كفالة ألا يتخلف أطفالنا عن عالم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأن يكونوا أندادا لأقرانهم من العالم المتقدم النمو.

وفي هذا الصدد، يسرني أن أبلغ الجمعية العامة بأن المملكة شرعت في تنفيذ مجانية التعليم الابتدائي لكفالة توفير التعليم الأساسي لجميع الأطفال بحلول عام ٢٠١٥. وفي هذا العام، زاد عدد الأطفال الملتحقين بالمدارس في بلدنا بنسبة تزيد على ١٥,٣ في المائة. وفضلا عن ذلك، يستفيد تلاميذ المدارس الابتدائية حاليا من البرامج الغذائية حيث يحصلون جميعا على وجبة مغذية. وباستخدام هياكلنا التقليدية، أنشأنا مراكز رعاية في الأحياء السكنية ليتسنى إطعام الأطفال اليتامى والضعفاء في جميع أنحاء البلد.

ومثلما هي الحال في بلدان نامية كثيرة أخرى، تسببت آثار الفقر والمرض في سوازيلاند في زيادة عدد الأطفال اليتامى والضعفاء في البلد. وفور إدراكنا للمشكلة، أنشأنا صندوقا لتوجيه الموارد نحو الاستجابة للحالة. بل إن الحكومة استمرت عبر الأعوام في زيادة المخصصات في الميزانية لتقديم إعانات مالية للأطفال اليتامى والضعفاء لكفالة انتظامهم في الدراسة. ومنذ الاستقلال، تواصل الحكومة تمويل التعليم العالي لجميع الطلاب، وهو ما نقوم به على الرغم من أن بلدنا يواجه ضغوطا مالية لم يسبق لها مثيل في أعقاب الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية.

إن صحة الشعب في غاية الأهمية، حيث أنها تؤثر على الإنتاجية. ومن ثم، فإننا نبذل قصارى جهدنا لضمان توفر مرافق صحية وطبية جيدة للمواطنين لكي يكون لدينا شعب سعيد وموفور الصحة. ولذلك، فقد أعلنا أن الصحة مجال له الأولوية، وما فتئنا نبني المستشفيات والعيادات ونوفر الأطباء المتخصصين. وفضلا عن ذلك، فإننا نبذل جهودا لاجتذاب المهنيين المحليين الذين يعملون في الخارج. وهدفنا هو تفادي التكلفة الهائلة لإرسال المرضى الذين يعانون من حالات طبية معقدة إلى الخارج بناء على إحالات، مع تحسين خدماتنا الصحية في الوقت ذاته.

غير أن تحديات مثل السل وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز مقترنة بالعقبات الاجتماعية ذات الصلة هي من بين المعوقات التي تقف عقبة في سبيل التقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة برعاية الأمومة. وكانت استجابتنا هي الاستمرار في الدعوة إلى اتباع ممارسات صحية جيدة، والتي نأمل أن تقلل من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض. ونحث المواطنين على اتباع ممارسات وقائية لأن الوقاية خير من العلاج.

ومن المقرر تعزيز مجموعة التدابير المتكاملة الشاملة التي ننفذها للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وتنفيذها على نحو متسارع في العام المقبل. وقد سُجلت أيضا زيادة كبيرة في إتاحة العلاج المضاد للفيروسات العكوسة منذ عام ٢٠٠٥. وأحرز البرنامج الوطني لمكافحة السل تقدما كبيرا على مدار الأعوام الخمسة الماضية.

ويسعدني أن أشير إلى أننا حققنا الهدف المتعلق بالملاريا من الأهداف الإنمائية للألفية، ونواصل تعزيز جهودنا حيث أننا الآن في مرحلة القضاء على المرض. وأسهمت أفضل الممارسات التي يتبعها البلد بهذا الخصوص إسهاما كبيرا في الجهود التي تبذلها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

وثمة تحد رهيب نواجهه في العالم النامي، ألا وهو عدم كفاية الموارد لدعم توفير الخدمات الأساسية، ولا سيما تلك التي تشكل جزءا من الأهداف الإنمائية للألفية. ومن

الأهمية بمكان معالجة مسألة إتاحة الموارد إذا ما كنا نريد الوفاء بموعد عام ٢٠١٥ المستهدف الذي حددناه لأنفسنا. ونتيجة الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، عانت دولتنا من انخفاض لم يسبق له مثيل في العائدات ذات الصلة بالتجارة. ولئن كانت هذه التحديات تجعل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في غاية الصعوبة، فإنها لا تحول بأي حال دون تحقيق تلك الأهداف النبيلة. ومهما يكن من أمر، ثمة تدابير قائمة للتخفيف من آثار الأزمة. وهذه التدابير تتضمن إنشاء الهيئة الجديدة للإيرادات، واعتماد قانون ضريبة القيمة المضافة، وتوسيع الوعاء الضريبي.

والتزامنا بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يتعزز أكثر بسبب أن استراتيجيتنا الإنمائية الوطنية التي اعتمدت في عام ١٩٩٨ ترسم خارطة الطريق لسوازيلند كي تصبح دولة متقدمة النمو. وقد أكدت الأمة السوازلندية من جديد على هذا العزم في حوارنا الوطني الذي جرى مؤخراً، حيث اتفقت الأمة على أننا في حاجة إلى أن نجتهد أكثر في العمل وعلى نحو أشد فطنة في سبيل تحقيق هذه الرؤية.

وفي الختام، أود أن أشدد على أنه بغية كفالة عالم أفضل لأولادنا وللأجيال المقبلة، يجب على البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية أن تواصل العمل معاً. وعلى الرغم من التحديات العالمية التي تواجهنا في مجالات التمويل والاقتصاد والمناخ، فإننا على ثقة بأن البلدان المتقدمة النمو سوف تواصل الالتزام باحترام تعهداتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية. واستناداً إلى ما فعلته الدول المتقدمة النمو مع الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، فإننا نشجعها على الاقتداء بالروح نفسها المتمثلة في توفير الدعم للبلدان النامية في مساعينا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وأود أن أشكر جميع الشركاء والمستثمرين الإنمائيين الذين ساعدوا بلدي، وبالتأكيد القارة الأفريقية، في سعينا إلى تحقيق التنمية المستدامة. وهذا يثبت أن الأهداف الإنمائية للألفية هي في الواقع التزام عالمي غير مسبوق. وبالعمل معاً سوف ننجح في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتحسين مستوى العيش لجميع شعوبنا.

الرئيس المشارك (السيد التريكي): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يدلي به فخامة السيد إيبو موراليس أيما، رئيس دولة بوليفاريا المتعددة القوميات.

الرئيس موراليس أيما (تكلم بالإسبانية): يسعدني أن أحيّي الرئيسين المشاركين لهذا الاجتماع والأمين العام لهذه المنظمة العالمية.

بعدما استمعت بعناية إلى البيانات التي أدلى بها ممثلو المنظمات الدولية وعدد من الرؤساء في هذه المناقشة الرئيسية عن الفقر، توصلت إلى استنتاج مؤداه أننا نرى الفقر، قبل كل شيء، من منظار الآثار التي يخلّفها وليس الأسباب التي تؤدي إليه.

أريد أن أقول في البداية إن التوزيع غير العادل للثروة يسبب الفقر، وهو ما يدعو إلى الأسى، وإن السياسات والنماذج الإقتصادية الراهنة في العالم لا توفر حلولاً للقضاء على الفقر. فالقليلون جداً منا مؤهلون لكي يعيشوا حياة مرفّهة؛ والأغلبية العظمى منا محكوم عليهم أن يعيشوا في حالة من الفقر. وإذا لم نعمل على تغيير هذه السياسات، فبالتأكيد لن يكون باستطاعتنا أبداً التغلب على مسألة الفقر التي نواجهها بصفتنا رؤساء وحكومات حول العالم.

وإذا أردنا أن نحرز تقدماً، فمن واجبنا تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبغية تحقيق تلك الأهداف، على بلدان الجنوب أن تتوقف عن تمويل بلدان الشمال. وينبغي لهذه الألفية الجديدة أن تشهد إغلاق شرايين بلدان الجنوب المفتوحة صوب بلدان الشمال. ووفقاً لتقرير الأمم المتحدة المعنون ”الحالة الاقتصادية وآفاقها العالمية“ الصادر عام

٢٠١٠، حوّلت البلدان النامية ككل ٨٩١ بليون دولار إلى البلدان المتقدمة النمو في عام ٢٠٠٨، و٥٦٨ بليون دولار في العام ٢٠٠٩. وهذان الرقمان يوازيان على التوالي ثمانية وخمسة أضعاف مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية التي تلقتها البلدان النامية، حيث وصلت إلى مجرد ١٢٠ بليون دولار سنوياً.

إن ما يجب علينا أن نناقشه في هذا الاجتماع هو كيفية وقف هذا النهب لموارد بلدان الجنوب، وكيفية استثمار الأموال – في التعليم والصحة بالتأكيد – وكيفية التصدي لتحديات الفقر في بلداننا. ومع ذلك، أود أن أقول من خلال تجربة بلدي إننا ينبغي أن نناقش كيفية الاستثمار في الرياضة، ليس كطريقة لتتفاعل شعوب العالم في ما بينها فحسب، وإنما كاستثمار أيضاً في الأطفال، ولا سيما الشباب، وإبقاء اليافعين بعيداً عن الأعمال الشريرة. ويعلم رؤساء الدول أو الحكومات كيف أن شبابنا في بعض الفئات الاجتماعية يفقدون قيمهم في بعض البلدان. وتفيد تجربتنا بأن الرياضة تساعدنا كثيراً على حماية الأطفال من الشر. فمزيد من الاستثمار في الرياضة يكفل القيم لشباب العالم.

وينبغي أن نستثمر بروح من الانسجام كي نستطيع أن نتعايش مع أمّنا الأرض. وينبغي أن نعزز حقوق أمّنا الأرض بغية إنقاذ البشرية.

وهنا، أريد أن أثير أربع نقاط هامة، أربعة تدابير يمكنها أن تساعدنا على الحد من الفقر في العالم. أولاً، ينبغي أن نؤمم مواردنا الطبيعية ونسترجعها. وينبغي أيضاً أن نسترجع شركاتنا المخصخصة التابعة للدولة، ولا سيما الشركات التي توفر الخدمات الأساسية، بغية أن تظل الأرباح التي تولّدها في بلداننا وتستفيد منها شعوبنا. هذه هي أساساً الطريقة التي نضفي بها الطابع الديمقراطي على الاقتصاد من أجل أن تستفيد شعوبنا ذات الأغلبية التي جرى التخلي عنها.

ثانياً، ينبغي أن نضع قواعد سيادية للاستثمار الأجنبي تكفل أن يذهب الجزء الأكبر من الأرباح إلى الدولة، وأن يُعاد استثمار الأرباح في البلد. وما نقوله في بوليفيا هو أننا نريد شركاء وليس أسياداً. نريد استثمارات لكن لا يمكن للمستثمرين أن يصبحوا مالكي مواردنا الطبيعية. ويجب على الدولة أن تكون الحاكمة؛ ويجب أن تكون الدولة المالكة المطلقة لمواردنا الطبيعية.

ثالثاً، أود أن أقول إن جميع الخدمات الأساسية يجب أن تكون حقاً إنسانياً: مياه الشرب ومياه الري والطاقة – الكهرباء والاتصالات. هذا أمر هام للغاية بالنسبة إلى الفقراء. وأكرر التأكيد مرة أخرى على موضوع الرياضة.

لا يمكن للخدمات الأساسية أن تكون أعمالاً تجارية خاصة. وعندما تصبح الخدمات الأساسية أعمالاً تجارية خاصة، نكون قد انتهكنا بصورة مباشرة أو غير مباشرة حقوق الإنسان. وإذا أردنا أن ندافع عن حقوق الإنسان، فجميع الخدمات الأساسية يجب أن تكون حقاً إنسانياً. وبصفتي الشخصية وبالنيابة عن دولة بوليفيا المتعددة القوميات، أشكر الأمم المتحدة على الإقرار بأن المياه حق إنساني في جميع أنحاء العالم. والآن، يجب أن نفكر في كيفية تنفيذ ذلك وتطبيقه في بلداننا.

والنقطة الرابعة التي أود أن أتطرق إليها هي أنه، بدلاً من وضع احتياطياتنا الدولية في مصارف البلدان المتقدمة النمو، ينبغي أن ننشئ مصرفاً للجنوب. واقترح ألا يكون هذا مقصوراً على أمريكا الجنوبية، بل يشمل كل بلدان الجنوب – أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا، بما في ذلك الصين. ينبغي أن ننشئ مصرفاً للجنوب لكل البلدان النامية بتخصيص نسبة مئوية من احتياطياتنا الدولية، وبذلك

نستطيع تمويل أنفسنا بدون الخضوع للشروط أو عمليات التكييف الهيكلي، وبتلك الطريقة، نضع حداً لتبعيتنا لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وأود أن أحكي جزءاً يسيراً من تجربتي خلال أربعة أعوام ونصف العام من رئاستي. حينما كانت بوليفيا خاضعة لصندوق النقد الدولي، لم تستطع النهوض مطلقاً. لكن الآن بعدما حررنا أنفسنا من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي – ونحن نثني على دعم البنك حالياً لسياساتنا الوطنية – فإننا نشعر بأننا لم نحرر أنفسنا اجتماعياً وثقافيا ووطنياً فحسب، بل أيضاً مالياً واقتصادياً. وبدون صندوق النقد الدولي، أصبحنا أفضل حالاً من ذي قبل. تلك هي تجربتنا. نحن لا نريد ما يسمى بسياسات التكييف الهيكلي، التي أذلت مجتمعنا، خاصة من الناحية الاقتصادية. لذلك فأنا أصلي من أجل أن نتمكن جميعاً من بلوغ تلك الحرية المالية والاقتصادية الكبيرة.

وإذا كانت معدلات الفقر المدقع في بوليفيا، بحسب بيانات الأمم المتحدة، قد انخفضت من ٤١ في المائة إلى ٣٢ في المائة، وأن معدل وفيات الأطفال قد انخفض بنسبة ٤٠ في المائة، فإن السبب هو أننا استعدنا سيطرتنا على مواردنا الطبيعية والشركات التابعة للدولة. وبفضل ذلك، تمكنا من زيادة دخلنا، ونقل الموارد والخدمات مباشرة إلى السكان من خلال مختلف أنواع الأسهم والسندات. وبما أننا أضفينا الديمقراطية على اقتصادنا الوطني، تمكن الناس من الوصول إلى موارد اقتصادية جديدة، وأصبح هناك نشاط اقتصادي. ويؤدي وجود النشاط الاقتصادي إلى قيام سوق محلية. وبوجود السوق المحلية، يحدث النمو الاقتصادي. وأنا أعلم أن ذلك غير كاف، لكن تلك هي تجربتنا حتى الآن.

لقد تمكنا من القضاء على الأمية في بوليفيا بعد ١٨٤ عاماً من وجودنا كدولة. وبوصفنا دولة متعددة القوميات، يمكننا القول إننا تمكنا من القضاء على الأمية بفضل التعاون بين بلدان الجنوب. وأتوجه بالتحية إلى الشعب الكوبي، وكذلك إلى فنزويلا، لمساعدتهما لنا غير المشروطة في القضاء على الأمية في بوليفيا.

إضافة إلى ذلك، لا يتجاوز نصيب ٤٠ في المائة من سكان العالم الأكثر فقراً ٥ في المائة من الدخل العالمي، بينما يستأثر ٢٠ في المائة من السكان الأكثر ثراء بنسبة ٧٥ في المائة من الدخل العالمي، بحسب تقرير أصدرته الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٩. إن هذا التوزيع مجحف، ولن نستطيع بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية إنْ لم نضع حداً لهذا التفاوت وعدم المساواة. والتوزيع المجحف للثروة هو السبب الرئيسي لعدم قدرتنا على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وينبغي أن تكون مهمتنا هي وضع حد لهذا التوزيع غير المنصف.

إن المتطلب الذي يقضي بأن تفي البلدان المتقدمة النمو بالتزامها بتخصيص ٠,٧ في المائة بالكاد من ناتجها المحلي الإجمالي للمساعدات الإنمائية الرسمية ليس هدية، بل هو جزء من دين تدين به للجنوب. فمن غير المقبول ومن غير المتصور أن نخصص أموالاً تزيد بأكثر من خمس عشرة مرة للدفاع والأمن والحرب. وما هي الحرب؟ إنها إزهاق للأرواح، ولم نوجد هنا في هذه الألفية لكي نزهق الأرواح، بل لكي ننقذها من الهلاك.

لكن، بدلاً من انتظار المساعدة من الشمال، علينا، نحن بلدان الجنوب، أن نستغل مصادر قوتنا، وقيمنا، ومواردنا الطبيعية، ووحدتنا، من أجل التصدي للقضايا. فبينما نحن ننتظر الشمال انتظاراً لا نهاية له، نصيب أنفسنا بالضرر بسبب عدم التفاتنا لاحتياجاتنا.

وبوصفنا سلطات منتخبة، علينا أن ندرك، على وجه الخصوص، أننا لسنا مسؤولين عامين، بل نحن موظفو خدمة

مدنيـة. علينـا أن نبـدأ بإزالـة روح الاسـتعمار مـن عقليـة الحكومـات الـتي انتخبتـها شـعوبنا انتخابـاً ديمقراطيـاً؛ وحينمـا نـدرك أن الوجـود في الـسلطة يعـني خدمـة الـشعب، لا استخدامه، فأنـا واثـق بأننـا سـنتمكن حينئـذ مـن خفـض معدلات الفقر في بلداننا.

الرئيس المشارك (السيد التريكي): تستمع الجمعية الآن إلى خطـاب فخامـة الـسيد مـواي كيبـاكي، رئـيس جمهورية كينيا.

الـرئيس كيبـاكي (تكلـم بالإنكليزيـة): في مـستهل كلمـتي، أنتـهز هـذه الفرصـة لأزجـي التهنئـة للـسيد جوزيـف ديس على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين. كما أثني على الطريقة الماهرة والمحنكة التي يدير بها هذه الجلسة المهمة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية.

تعترف كينيا، شأنها شأن العديد من البلدان النامية، بأن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية يمثل وسيلة مهمة للتصدي للمشاكل التي لا تزال ترهق البشرية. وبينما لم يتبق إلا خمس سنوات على بلوغ العام المستهدف ٢٠١٥، توفر لنا هذه الجلسة فرصة فريدة لاستعراض التقدم المحرز، واستخلاص الدروس المستفادة، ووضع خطة عمل من شأنها أن تشكل قوة دافعة ضرورية لبلوغ كل الأهداف الإنمائية للألفية.

لقد سجلت كينيا نموا اقتصاديا كبيرا، تراوح من أقـل مـن ٥,٥ في المائـة في عـام ٢٠٠٢، إلى ٧ في المائـة في ٢٠٠٧. غير أن معدل نمونا الاقتصادي قد تباطأ في السنتين الأخيرتـين جـراء الأزمـة الاقتـصادية والماليـة العالميـة وتقلـب أسعار الطاقة والمواد الغذائية وتغير المناخ، فضلا عن مصاعب داخلية. ومع ذلك، فإني متفائل أنه بفضل سن دستور جديد مؤخرا – وهو دستور جاء منسجما مع طموحات شعبنا – ومخططنا الاقتصادي المعروف برؤية عام ٢٠٣٠، من المقدر لنا أن نحقق نموا متسارعا.

وعـلاوة على ذلـك، فقـد تـضمن الدسـتور الجديـد هيكل حكومة ثنائي المستوى، يعمل على المستوى الوطني ومستوى المقاطعة. ويلزم الدستور أيضا بأن لا تقل النسبة المخصصة للمقاطعات عن ١٥ في المائة من الميزانية الوطنية، بزيادة قدرها ٢,٥ في المائة عما كان متوفرا في السابق من خـلال صـندوق تنميـة الـدائرة الانتخابيـة. ومـن المتوقـع أن تحدث الزيـادة في مخصـصات الميزانيـة للمقاطعـات أثـرا كـبيرا على تحسين خدمات الرعاية الصحية والتعليم، وأن تولد في الوقـت نفـسه أيـضا عمالـة وتخفـض مـن الفقـر علـى المستوى الشعبي.

ومـن دواعـي فخـري أن أقـول إن كينيـا قـد قطعـت شوطا طويلا على طريق تحقيق هدف التعليم الابتدائي العام. ففـي عـام ٢٠٠٣ أدخلـت حكـومتي التعليـم الابتـدائي المجـاني والإلزامي الذي يشمل ثماني سنوات من التعليم العام. ونتيجة لـذلك، زاد التـسجيل في المـدارس مـن ٥,٩ مليـون طفـل في عام ٢٠٠٢ إلى ٨,٦ مليون طفل في عام ٢٠٠٩. وقد ارتفع صـافي التسجيل في المدارس من ٧٧ في المائة في عـام ٢٠٠٢ إلى ٩٣ في المائـة في عـام ٢٠٠٩. وبالإضـافة إلى ذلـك، أدخلت كينيا التعليم الثانوي المعفي من الرسوم، مما أدى إلى نمـو كـبير في معـدل انتقـال التلاميـذ مـن مرحلـة إلى أخـرى، إذ زاد مـن ٤٦ في المائـة في الفتـرة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ إلى ٧٠ في المائة في ٢٠٠٩.

لقـد قامـت كينيـا بعمـل تـصحيحي جـريء لتعزيـز المـساواة بـين الجنـسين وتمكـين النـساء والفتيـات في جميـع القطاعـات. ونتيجـة لـذلك، تحققـت تقريبـا المـساواة بـين الجنسين في المدارس الابتدائية. وبصورة مماثلة، فقد ازدادت زيادة كبيرة نسبة التحاق البنات في المعاهد الثانوية والعليا. وسوف يعمل الدستور الجديد على سد الفجوات المتبقية لأنه يفرد للنساء ٣٠ في المائة على الأقل من جميع التعيينات العامة ومن التمثيل في البرلمان والسلطات المحلية.

إن معدلات وفيات الأطفال تمثل مؤشرا أساسيا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في أي بلد على تحسين نوعية الحياة. لذلك، اتخذنا تدابير لتقليص الإصابة بالأمراض التي يمكن الوقاية منها وذلك، في جملة أمور، زيادة نسبة التحصين من الأمراض لتشمل أكثر من ٨٠ في المائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ٢٣ شهرا. وبالإضافة إلى ذلك، ما برحنا نعمل على توسيع المرافق الصحية العامة وتوظيف المزيد من الموظفين الصحيين المدربين وتحسين الحصول على الأدوية. وبفضل دعم شركائنا الإنمائيين، قامت الحكومة بتوزيع الناموسيات المعالجة بمبيد حشري بحيث شملت ٦٨ في المائة من الأسر من أجل مكافحة الملاريا.

لقد انخفض معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من ١٣ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى ٦,٣ في المائة في عام ٢٠٠٩، نتيجة إسداء المشورة الطوعية وتقديم خدمات الاختبار والحملات الوطنية بشأن ممارسات الجنس الآمن. وبالإضافة إلى ذلك، يتم توفير الأدوية مجانا في معظم المرافق الصحية العامة لمنع انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل. على الرغم من أننا نواجه صعوبات في الموارد، نعمل على زيادة تغطيتنا العلاجية للفيروس المضاد للإبقاء على المصابين أحياء لأطول فترة ممكنة. أما فيما يتعلق بالأمراض الأخرى، من قبيل السُل والملاريا فقد حققنا تقدما كبيرا باستخدام أساليب علاجية أفضل واتخاذ المزيد من التدابير الوقائية.

إن تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والكوارث الطبيعية وتدهور النظام البيئي، كلها ما برحت تقوض الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما في البلدان النامية. وتواتر وشدة أنماط الطقس التي لا يمكن التنبؤ بها يؤديان إلى الفيضانات والانهيارات الأرضية والجفاف والمجاعة، وهي مسائل تبعث على القلق. إن كينيا اعترافا منها بهذه الحقائق أدمجت مسائل تغير المناخ في سياسات الحكومة وخططها لتكفل اتخاذ تدابير قوية لزيادة المرونة من خلال اتخاذ تدابير التخفيف المناسبة.

ولا بد لي من أن أشدد على أن الشراكات العالمية من أجل التنمية عنصر حفاز هام جدا من أجل بلورة جميع الأهداف الإنمائية للألفية. ومهما يكن من أمر، فمن المؤسف أننا تأخرنا عن غيرنا في تحقيق هذا الهدف الهام. و لم يكن هناك تقدم كبير في المفاوضات بشأن جدول أعمال الدوحة الإنمائي. كما لم نستكمل بعد وضع ترتيبات النظام التجاري المتعدد الأطراف الذي يحقق فوائد كبيرة وجوهرية للبلدان النامية. وينبغي تعزيز الممارسات التجارية الأكثر إنصافا، بينما يتم تعزيز نقل التكنولوجيا المناسبة التي تزيد الإنتاج والإنتاجية في البلدان النامية.

وفي السياق نفسه، كان دعم التنمية غير كاف، وبالتالي، لم يتمكن من رفع مستوى القدرة الإنتاجية والتجارية بشكل كبير في البلدان الفقيرة. ونتيجة لذلك، حولت أغلبية البلدان النامية موارد من الأولويات المتصلة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إلى تسديد التكاليف العالية لخدمة الدين الخارجي. ويجب أن نتعامل بشكل شامل مع عبء الدين على البلدان النامية باتخاذ تدابير ابتكارية وفعالة لتخفيف عبء الديون. وعليه، أقترح أن يتم تحديد قدرة تحمل الدين على أساس قدرة البلد على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

وعلاوة على ذلك، التزم المجتمع الدولي بمكافحة الفقر، وتخفيف أعباء التنمية البشرية، وتيسير الاندماج الأكثر فعالية للبلدان النامية في الاقتصاد العالمي. وقد تمت بعد ذلك إعادة تأكيد تلك الالتزامات في مختلف المؤتمرات الدولية، بما في ذلك مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ المعقود هنا في نيويورك. ولكفالة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على

المستوى العالمي، من المهم أن تفي البلدان المتقدمة النمو بتعهداتها، بما في ذلك التعهدات التي قطعت في اجتماع مجموعة الثمانية المعقود في تموز/يوليه ٢٠٠٥ في غلين إيغلز.

في الختام، أشكر الأمين العام ورئيس الجمعية العامة على القرار الحكيم بعقد هذا الاجتماع. وإنني لعلى ثقة بأن هذا الاجتماع سيولد حافزا وزخما متجددين لدفع العالم أجمع قدما نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. فلنهب للعمل الآن. ويجب ألا نخيب آمال بلايين المواطنين في العالم الذين يتطلعون اضطلاعنا بالقيادة.

الرئيس المشارك (السيد دييس) (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية العامة الآن لخطاب فخامة السيد شمعون بيريس، رئيس دولة إسرائيل.

الرئيس بيريس (تكلم بالإنكليزية): إن التاريخ مكتوب بالدم. ومعظم الحروب شنت من أجل الأراضي. وقد حل العلم والروح الخلاقة والمعرفة في عصرنا مكان الأرض، بوصفهما المصدر الأهم للثروة. ويمكن احتلال الأرض، ولكن لا يمكن احتلال العلم. والعلم عالمي ولا حدود له. والجيوش لا تستطيع احتلال العلم. ومع ذلك، يقوم الإرهابيون الخارجون عن القانون بنشر العنف بسبب الخلافات الأيديولوجية، والفجوات الاجتماعية والتعصب المحض. والألفية الجديدة يجب أن تحرر العالم من سفك الدماء، ومن التمييز والجوع، ومن الجهل والأمراض. والعلم الحديث قادر على تقديم إجابات جديدة.

إنني أتكلم باسم شعب صغير وأرض صغيرة المساحة. وقد شهدنا ميلادا جديدا على الرغم من مصرع ثلث شعبنا – في المحرقة. وحينذاك، كنا نقف وحدنا. ومرة أخرى، وعلى مدى الأعوام ٦٢ الماضية، هوجمت أرضنا سبع مرات، ومرة أخرى، وقفنا وحدنا. ولكننا لم نتخل عن الأمل إطلاقا، وطورنا العلم بوصفه تعويضا. ووجدنا أن المستقبل أصبح أخيرا في أيدينا. وتعلمنا أن الشعب قادر على إغناء الأرض بدرجة لا تقل عن قدرة الأرض على تغذية الشعب.

وإسرائيل نتاج للروح الإنسانية الرائدة، وليست نتاجا للاستثمار المالي. وعلى الرغم من الحروب، عقدنا سلاما مع مصر والأردن. وانتهى النزاع على الأراضي مع لبنان باعتراف الأمم المتحدة. وتركنا غزة بالكامل بمبادرتنا الذاتية. ونحن الآن نتفاوض مع الفلسطينيين من أجل تحقيق الحل على أساس قيام الدولتين: الدولة اليهودية، إسرائيل، والدولة العربية، فلسطين. ولا يوجد بديل سلمي آخر لذلك الصراع، وأنا أؤمن بأننا سننجح على الرغم من الصعوبات. ونحن على استعداد للدخول في مفاوضات مباشرة مع سوريا على الفور.

إننا جميعا ملتزمون بالأهداف الإنمائية للألفية. ونحن نشاطر عبء إنقاذ العالم من الحرب والجوع. وبدون سلام، سيبقى الفقر. وبدون غذاء، لن يسود السلام. وينبغي للعلماء أن يمكنوا جميع الناس والأراضي من إنتاج المزيد من الأغذية. وقد قمنا بتطوير الزراعة على أساس العلم. ونحن نستخدم تحلية المياه وإعادة التدوير والري بالتنقيط والهندسة البيولوجية، واستحداث البذور الجديدة والمحاصيل الأوفر.

وقبل خمسة عقود، كان المزارع الإسرائيلي ينتج أغذية تكفي لـ ١٥ شخصا. واليوم، ينتج المزارع نفسه أغذية تكفي لـ ١٢٠ شخصا – أي بزيادة قدرها ثمانية أضعاف. ومساهمة المزارع في الناتج الوطني الإجمالي تساوى مساهمة مهندس التكنولوجيا العالية.

ولزراعة الأرض، يتعين على المرء الاستفادة من التعليم وتحسين الصحة. ولذلك أدخلنا التعليم الإلزامي المجاني للجميع من سن ٥ إلى ١٨ عاما ووضعنا حدا للأمية. وذلك حقق لنا أيضا أعلى معدل للعلماء في الميل المربع في العالم.

ويوفر النظام الوطني للرعاية الصحية علاجا عالمي المستوى لجميع المواطنين.

إنني على ثقة بان الطريق الذي سلكناه متاح للجميع. وتجربتنا قابلة للتكرار. ونحن على استعداد لتبادل تجربتنا، كما تبادلناها بالفعل مع العديد من البلدان، من خلال منظمات الأمم المتحدة وعلى الصعيد الثنائي على السواء. ودعوتنا تشمل حتى البلدان التي لا تقيم علاقات دبلوماسية معنا.

وأول أمس، أعلن الزعيم الرسمي لإيران انه لا يوجد مستقبل لإسرائيل في الشرق الأوسط. واعتقد أن الشرق الأوسط يتسع لكل شخص، وكل دولة، وكل دين. وأرى أن جميع الأشخاص خلقوا في صورة الرب، ولا يوجد سوى رب واحد يدعو – ليس إلى الكراهية ولا إلى التهديد ولا إلى السعي للتفوق ولا إلى القتل. فهناك مجال كاف في الشرق الأوسط للصداقة.

وفي شبابي كنت عضوا في كيبوتز، وازرع الأرض الجدباء. وعلى غرار جميع أعضاء الكيبوتز، كنت املك قميصين وبنطالين. وكان هناك بنطال ثالث مصنوع من الصوف الناعم ومخصص للعرسان وحدهم. وكنت محظوظا إذ ارتديت ذلك البنطال ليومين كاملين خلال زواجي. وكان الطبق الرئيسي في الكيبوتز هو الباذنجان. وكان اللحم متاح مرة في الأسبوع، وليس في كل أسبوع. ولم يكن هناك مال خاص ولا أموال جماعية تذكر.

لقد كنا فقراء وسعداء – نوع السعادة التي يشعر بها أي شخص وهو يحول الصحراء إلى بستان. واليوم لدى كيبوتزي زراعة مزدهرة ودار ضيافة مفيد. والغذاء متوفر. وفي الكيبوتز، في حالة الندرة، تعلمت احترام الأقران وأقمت علاقة حميمة مع العقول المبدعة والأيدي العاملة. والواقع، إن حلمي المبكر كان أن أشاهد العالم كنوع من الكيبوتز الكبير – حرا وسلميا ومنتجا.

وأناشد هذا التجمع الهام التصدي للتحديات الملحة لعصرنا وهي: أولا، تسخير العلم والتكنولوجيا لزيادة إنتاج الغذاء لجميع الأطفال ولجميع الأسر. وثانيا، التكاتف في مكافحة الإرهاب. فالعالم الجائع لن ينعم بالسلام إطلاقا. والعالم الذي يعيش جوا من الرعب لن يكون قابلا للحكم إطلاقا. وينبغي أن نتحد حول أمل مشترك. وينبغي أن يكون مهد أطفالنا هو مهد رؤيتنا.

الرئيس المشارك (السيد دييس) (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن لخطاب السيد الفارو كولوم كباييروس، رئيس جمهورية غواتيمالا.

الرئيس كولوم كباييروس (تكلم بالإسبانية): بالنسبة لنا، كان إعلان الألفية لعام ٢٠٠٠ وتدوينه في الأهداف الإنمائية للألفية أحد أكبر إنجازات الأمم المتحدة من حيث المضي قدما نحو بلوغ الهدف الكبير المتمثل في تعزيز إحراز التقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب.

ولذلك، وبينما أخاطب هذه الجمعية، لا بد من الاعتراف بأن غواتيمالا تحرز تقدما، ولكن ليس بالسرعة المنشودة. بل إننا، في بعض الفئات، عانينا من انتكاسات. ولدينا من الأسباب ما يدعونا إلى تهنئة أنفسنا على كون ٢٩ مؤشرا من ٤٩ تعكس اتجاها إيجابيا نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ولكن هناك ١٥ مؤشرا آخر لم يحرز فيها تقدم يذكر، وخمسة مؤشرات أخرى من المتوقع فيها حصول المزيد من الانتكاسات. ويمكن الاطلاع على معلومات تفصيلية في الوثيقة التي عممناها اليوم.

وأود أن أؤكد على أن مكافحة الفقر معركة للاستثمار في من يملكون القليل بحيث نتمكن جميعا من أن

نملك الكثير. وعلينا أن نستثمر في المجالات التي دمرتها إساءة المعاملة في الماضي.

إن تغير المناخ يؤثر بشكل كبير على العالم. وغواتيمالا أحد أفقر البلدان في العالم الأكثر عرضة لخطر تغير المناخ. وقد أدت آثار تغير المناخ إلى أن نوجه المزيد من الاستثمارات البارزة وإلى مكافحة العدوان على الطبيعة. وقد استغرقنا مؤخرا ١٠٩ أيام مع حالة طوارئ كاملة بعد انفجار تمثل في عاصفة مدارية ومنخفضين مداريين. ولم يتوقف هطل الأمطار إلا قبل تسعة أيام.

وتلك الآثار الحادة التي نتعرض لها مرارا وتكرارا تسبب زيادة في حالات سوء التغذية، بما في ذلك سوء التغذية الحاد للأطفال، وهي تؤدي إلى الركود في مؤشر سوء التغذية المزمن. ويمكن مشاهدة المؤشرات المختلفة في مختلف أجزاء البلد، حسب المنطقة. ومع ذلك، لا يمكننا إنكار أن تلك المؤشرات تتطلب توجيه استثمار كبير ومستمر في المناطق التي يعيش فيها السكان الأصليون، وبخاصة لمصلحة النساء والأطفال.

إن سياسة حكومتي للتماسك الاجتماعي، التي بدأت في عام ٢٠٠٨، أحرزت نتائج. فقد تمكننا من إحراز تقدم كبير في التعليم. ومن عام إلى آخر، زدنا الالتحاق بالمدارس بنسبة ٣٧ في المائة، وبنسبة ٢٧ في المائة في التعليم الأساسي، و ٩ في المائة في التعليم الابتدائي و ٢٧ في المائة في التعليم قبل الابتدائي. وذلك التقدم المحرز تقدم تاريخي للبلد. وفي الأعوام الثمانية الماضية، ازداد عدد الشباب والأطفال الذين يمارسون حاليا حقهم في التعليم.

وأحرز برنامج التحويلات النقدية المشروطة، ''أسرتي تتقدم''، النجاح إلى درجة أن أكثر من ١٤٠ ٠٠٠ أسرة قادرة الآن على إلحاق أطفالهم بالمدارس وأخذهم إلى المستوصفات. ومع ذلك، من المرجح أن السياسة التي حققت أكبر نتائج اجتماعية هي ممارسة الحق الدستوري لسكان غواتيمالا في الحصول المجاني بالكامل على الخدمات الصحية العامة والتعليم. وقد أدمجنا في هذه السياسية برنامج المنح الدراسية في ''المدارس المفتوحة''، الذي يمكن الشباب من الالتحاق بالمدارس من خلال تقديم إعانات. وبفضل هذه البرامج، تشهد غواتيمالا أقوى نمو لها خلال الأعوام الخمسة عشر الأخيرة. وأود التأكيد أيضاً على أننا نركز جهودنا للعمل من أجل خفض تواتر سوء التغذية المزمن ومعالجة أزمة سوء التغذية الحاد، على أساس رؤية متكاملة للأمن الغذائي والأمن التغذوي بما من شأنه الربط بين الاهتمام بالحالات الطارئة والتدخلات الرامية إلى تحسين الوصول إلى الغذاء وتوفره واستخدامه على نحو أفضل. وقد حصلنا على دعم غير مشروط من المجتمع الدولي.

وإنني أؤكد التزامي بإرساء الأسس لضمان بلوغنا بر الأمان وإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية خلال السنوات الخمس المتبقية. ونحن نتفهم أيضاً الضرورة الملحة لمعالجة القيود المالية التي يواجهها القطاع العام في غواتيمالا تاريخياً، فضلاً عن الحاجة إلى إضفاء طابع المهنية على قطاع موظفينا المدنيين.

أخيراً، فإن جهودنا لمعالجة التنمية يجب أن تتوافق مع جهود معالجة الحالة الطارئة التي نواجهها حالياً. وخسائرنا التي كابدناها بسبب العواصف الأخيرة والتي بلغت قيمتها بليون دولار قد أضعفت القدرات المالية لحكومتنا وأجبرتنا على طلب التضامن العالمي معنا. وفي هذا الصدد، فإننا سوف نبلغ أصدقاءنا والشركاء المؤسسيين في مؤتمر للمانحين سيعقد في منتصف تشرين الأول/أكتوبر بالتحديات التي نواجهها في التصدي لهذه الكارثة الطبيعية. وأشكر الجميع، بمن في ذلك الرئيسين المشاركين والأمين العام، لتركيزهم بشكل خاص على غواتيمالا في أزمتها الطارئة الحالية.

الرئيس المشارك (السيد دييس) (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية.

الملك عبد الله بن الحسين (تكلم بالإنكليزية): قبل عشر سنوات خلت، اجتمعت بلداننا هنا لتبدأ جهداً لم يسبق له مثيل لإنهاء الفقر البشري. وتناولت الأهداف الإنمائية للألفية بعضاً من أهم حقائق القرن الحادي والعشرين: أن الأمن والرخاء العالميين يتعرضان للخطر بينما يعيش بلايين البشر في عوز؛ وأن عصرنا الحديث يتيح المعرفة وأن العالم تتوافر له الموارد اللازمة لإنهاء هذا الخطر ورفع مستوى الحياة في كل مكان؛ وأن البلدان النامية والبلدان المانحة على السواء عليها مسؤوليات حيوية إذا أردنا أن نحقق النجاح.

واليوم، لم يتبق من حدنا الزمني وقوامه ١٥ عاماً لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية إلا خمس سنوات، وما زال هناك عمل حقيقي يكمن أمامنا. إننا نجتمع هذا الأسبوع لتنشيط دفعة جديدة إلى الأمام. ولدينا كل الأسباب التي تكفل لنا النجاح. وكل كسب نحققه يعزز مكاسب أخرى، من تعليم أفضل ورعاية صحية أحسن إلى مستويات معيشة أعلى؛ من نساء وشباب تم تمكينهم إلى فرص اقتصادية أكبر. وبإدماج هذا العمل في الاستراتيجيات الوطنية والعالمية، يمكننا أن نزيد من التغير إلى أقصى حد، لكن لا يمكننا أن نعزز مكاسبنا بدون تهيئة الظروف التي تتوقف عليها التنمية: السلام والشراكة والفرص العالمية.

إن الأسس موجودة. وعالمنا يفهم أكثر من أي وقت مضى أن البلد النامي يجب أن يمتلك سبيله إلى التنمية. وليس هناك حل واحد يناسب الجميع، وليست هناك حلول شاملة. ولكن البلدان المتقدمة النمو لها مصالح عميقة في دعم التقدم العالمي، ولديها أدوات هامة لعمل ذلك. والتزامها أساسي في أوقات الأزمات الاقتصادية العالمية، ليس لانتشال أفقر البشر في العالم فحسب، بل ولدعم ومساندة من ينفذون سياسات جيدة حتى يستقر تقدمهم.

وفي الأردن، كانت الشراكة – العامة والخاصة – منذ وقت طويل جزءا من نجاحنا في التنمية. ولقد أدمجنا أهداف الألفية في استراتيجيتنا الوطنية للإصلاح الهيكلي والنمو الاقتصادي المستدام والتنمية السليمة. ولم نعمل على زيادة الجهود الإنمائية فحسب، بل وزيادة المشاركة وتوسيع نطاقها والاستفادة من أوجه التآزر في ميادين عديدة. واليوم، نظراً لعمل الآلاف من الأردنيين في المدارس وفي مجال الرعاية الصحية وفي المجتمعات المحلية عبر البلد، فنحن بصدد تحقيق الكثير من أهدافنا للألفية. فالهدف ٢، على سبيل المثال – كفالة التحاق جميع الأطفال بالمدارس الابتدائية وبقاءهم في المدرسة، وإنهاء أمية الشباب وتهيئة الأسس اللازمة لطلابنا للتقدم في الحياة – قد أُنجز بفعالية.

ثمة عبء يواجه التنمية في منطقتنا – ذلك هو عدم توفر السلام في المنطقة. وعندما تحول الحرب والعنف الموارد عن الاحتياجات الاجتماعية والنمو الاقتصادي، تتقوض الاقتصادات وحياة المجتمعات ويترعرع الفقر ومشاعر الإحباط. ويمكن لبرامج التنمية أن تساعد على بناء أساس للسلام، إلا أن نجاحها على الأجل الطويل يعتمد على السلام في نهاية المطاف. ولذلك، يجب أن يكون أصدقاء التنمية أصدقاء السلام أيضاً. لقد حُرِم الشرق الأوسط طويلاً من السلام الذي كان يمكن أن يفجر قدراته الهائلة من أجل التنمية. ونحن نعول على دعم المجتمع الدولي في مساعدتنا من أجل التوصل إلى سلام شامل في المنطقة، الأمر الذي لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال حل النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي على أساس حل الدولتين.

والأردن على استعداد للعمل مع الجمعية العامة من أجل تبديد الشواغل المشتركة لبلداننا وإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. وخلال السنوات الخمس المتبقية حتى عام ٢٠١٥، يمكن إنجاز الكثير. واعتقد أننا – معاً – يمكننا أن نهيئ حياة أفضل لكل شعوبنا. فلتجتمع إرادتنا مع حكمتنا، ولنتحرك الآن قدماً.

الرئيس المشارك (السيد دييس) (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب فخامة السيد ليونخوين جيغمي يوزر ثينلي، رئيس الوزراء في مملكة بوتان.

السيد ثينلي (بوتان) (تكلم بالإنكليزية): لقد تعهدنا قبل عشر سنوات ببلورة شراكة للبلدان الغنية والبلدان الفقيرة للقضاء على الفقر المدقع والجوع والمرض. ولذلك، يقترح وفدي بكل تواضع إدراج هدف تاسع.

ويسعدني أن أبلغكم بأن بلدي اقترب اقترابا كبيرا من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وستُحقق معظم الأهداف قبل الموعد النهائي ٢٠١٥. ولذلك أود أن أعرب عن تقديرنا العميق للبلدان الشريكة لنا في التنمية، والأمم المتحدة، والوكالات المتعددة الأطراف الأخرى على مساعدتها السخية. إن البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي يستحقان الثناء على نحو خاص على تركيزهما على الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق نوافذ من قبيل رابطة التنمية الدولية.

ونظراً إلى أن جميع الأمم ترقى إلى المستوى اللازم لمواجهة التهديدات الماثلة أمام البقاء الأساسي، فما هو مسعانا الجماعي بوصفنا مجتمعاً تقدمياً؟ هل يجب علينا أن نواصل الاعتقاد بأن الحياة البشرية ينبغي أن تنفق على العمل على تحقيق دخل أعلى حتى يكون في الإمكان استهلاك المزيد على حساب العلاقات والسلم والاستقرار الإيكولوجي؟ أليس في إمكاننا التوصل إلى طريق لتوجيه أنفسنا من نار الطمع المستهلكة للذات التي توقدها وسائط الإعلام وتدفع تكلفتها الصناعة والتجارة، اللتان تنموان على التزعة الاستهلاكية الطائشة؟ ألم تبلغ الحضارة البشرية الوقت واللحظة المناسبين للتطلع إلى هدف أعلى بوصفنا أفراداً وأمماً، وبوصفنا مجتمعاً؟ وألا ينبغي لنا أن نأمل في أن يكون توخي حالة الوجود تلك نوعاً ما يصقل العقل ويضبط الجسد ويحفظ البيئة التي تدعم الحياة؟

لقد وُلد ما يكفي من الأفكار والمعرفة في السنوات القليلة المنصرمة من قِبل الحريصين على إقناعنا بأن الإنسانية بحاجة إلى الابتعاد عن المسار الخطير الذي وضعها عليه الاستعمال الخاطئ للناتج المحلي الإجمالي. ثمة حاجة إلى أن نفهم أن التوخي الذي لا نهاية له للنمو المادي في عالم محدود داخل بيئة متوازنة على نحو حساس ليست له استدامة.

والدليل على القدرة المحدودة للطبيعة على تحمل سوء الاستعمال موجود إذ نعاني ونحن نواجه التواتر المتزايد للمصائب العديدة وغضبها. ولا أشير إلى الكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان كتلك التي ضربت ملايين الأبرياء في باكستان والتي دمرت قدراً كبيراً من طريق الحياة في خليج المكسيك فحسب، ولكنني أشير أيضا إلى المصائب الاقتصادية مثل التراجع الاقتصادي الحالي، الذي يذكرنا بأن قدراً كبيراً من الثروة المزعومة التي أوجدناها هو، في الواقع، وهمي، وأنه يختفي، نظراً إلى أنه غير حقيقي، دون أن يترك أثراً، كما يحدث لفرص العمل والمنازل والوفورات والاستثمارات وغيرها. والأشياء الحقيقية الوحيدة هي التكاليف النفسية والعاطفية والبيئية.

والأمر الحسن هو أنه يوجد عدد متزايد من الناس الذين يعترفون بعبث طريقنا في الحياة والذين يلتمسون طريقاً بديلاً ليعيشوا حياة طيبة وكريمة. والأهداف الإنمائية للألفية مجموعة واحدة من المؤشرات أو الإسهامات، وهنا أشيد

بالأمين العام ومستشاره، الأستاذ جافري ساكس، على رؤاهما والتزامهما.

واختارت بوتان، من جانبها، منذ أربعة عقود تقريبا، ألا تقاد إلى الضلال عن طريق الممارسات الإنمائية التقليدية. إن ملكنا، وقد فكر ملياً في معنى وغرض التنمية وإذ كان ساخطاً على انعدام الهدف للنماذج السائدة، ألهمه فهمه للتوق الداخلي لدى شعبه بتصور الفلسفة الإنمائية للسعادة الوطنية الإجمالية. إنها تقوم على أساس الاعتقاد بأن غرض التنمية، نظراً إلى أن السعادة هي الرغبة في نهاية المطاف لكل مواطن، يجب أن يكون إيجاد الظروف الممكنة للسعادة. وفهمه للسعادة هو حالة الوجود المحقق عن طريق التوازن الحكيم بين مكاسب في مجال المتعة المادية ونمو العقل والروح في بيئة عادلة ومستدامة. إنها لا تتعلق بالزهد والإنكار. وبالتالي، فإن نجاحنا الصغير في موازنة احتياجات الجسد باحتياجات العقل، مع فوائد إيكولوجية مرئية، قد أثار مستوى من الاهتمام بالسعادة الوطنية الإجمالية باعتبارها نموذجاً إنمائياً كلياً.

وإذ تدور هذه الأفكار في الخاطر، ونظراً إلى أن من المحتمل أن أهمية الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية ستبقى بعد ٢٠١٥، فإن وفد بلدي يود أن يقترح أن ندرج السعادة بوصفها الهدف الإنمائي التاسع للألفية. وأسمع بعض الضحك، وأرى كثيراً من الابتسامات. إنه هدف ماثل بوصفه قيمة مستقلة بينما يمثل أيضا النتيجة الكلية للأهداف الثمانية الأخرى. وأهميته تتجاوز الدول الأعضاء الفقيرة والنامية لربط كل البشرية، غنيها وفقيرها، برؤيا مشتركة خالدة. في التوخي الواعي للسعادة سيزدهر أفضل ما في طبيعة الجنس البشري, عن طريق توخي ذلك الهدف، سنجد سبب اعتدال وتناغم احتياجاتنا والرغبة فيهما، ولولا ذلك لكانت احتياجاتنا مادية إلى حد كبير، مع الاحتياجات البشرية الأخرى التي لا تقل أهمية وقيود الطبيعة. إنه ما سيجعل الحياة على الأرض مستدامة. والطريق إلى بها تتوخى دولة هذا الهدف ستكون مقياساً لتفانيها لتعزيز الرفاهة الحقيقية لشعبها. يجب علينا ألا نضيع وقتاً وفرصة للعمل بالتضافر على جميع مستويات المجتمع من أجل التوخي الجماعي لهذه القيمة النهائية عن طريق السياسة العامة والخطط والبرامج.

وإدراج السعادة بوصفها البُعد التاسع للأهداف الإنمائية للألفية سيؤكد على أننا قلقون حيال نوعية الحياة – بإضافة معنى وقيمة إلى الحياة. وإن إدراجها سيكون مؤشر نتائج أوسع على الحياة، تُسهم فيها جميع العناصر الأخرى للأهداف الإنمائية للألفية. وفي المقام الأول، فإنه سيعزز إمكانية التحرك صوب مسعى إنساني أكثر مسؤولية يحمل الوعد بالسعي الهادف والوفاء والسعادة. وبناء على أساس مجموعة من المقاييس الدقيقة التي طورتها بوتان وغيرها يمكننا أن نترك مهمة اعتماد أو وضع مؤشرات للتطبيق الموحد للخبراء.

لقد تغلب الأمل على السخرية في مجيئنا إلى الأمم المتحدة اليوم. دعونا ننطلق من اجتماع القمة هذا وقد أعيد توجيهنا إلى الأهداف الثمانية للقضاء على الجوع والمرض والفقر المدقع، وأيضاً إلى الهدف الطوعي التاسع الجديد: تحقيق عالم يمكنه أن يديم السعادة لجميع شعوبه، اليوم وللأجيال التي لم تولد.

الرئيس المشارك (السيد ديس) (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس وزراء مملكة بوتان على رسالته في السعادة.

(تكلم بالفرنسية)

تستمع الجمعية العامة إلى خطاب يلقيه دولة السيد خوسيه لويس رودريغيز ثابتيرو، رئيس حكومة مملكة إسبانيا.

السيد ثابتيرو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): هذه السنة نعقد اجتماع قمة استثنائياً بعد عشر سنوات من إقرار أمم العالم اتفاقاً تاريخياً للحد من الفقر المدقع بحلول ٢٠١٥ إلى مستويات تتوافق مع الضمير الإنساني والكرامة البشرية.

وبعد عشرة أعوام، لا بد أن نهنئ الأمم المتحدة على تلك المبادرة. لقد حققت أوضح تعبئة مشتركة وأوسعها نطاقا في التاريخ صوب القضاء على الفقر والفقر المدقع واليأس والأمية التي ما برحنا نجدها في مناطق كثيرة من العالم.

وبعد عشرة أعوام، تحقق تقدم، بالرغم من أنه ليس كل التقدم الذي نرغب فيه وليس كل التقدم الذي تستحقه أكثر البلدان معاناة بسبب المشاق الناجمة عن الفقر والفقر المدقع. لكننا نعرف الآن، بعد ١٠ أعوام، أن من الممكن تحقيق الأهداف في السنوات الخمس القادمة. نعرف الآن أن التقدم سيكون كبيرا وحاسما، إذا أوفى كل بلد بالتزاماته.

إسبانيا بلد متقدم النمو زاد مساعدته الإنمائية أكبر زيادة خلال السنوات الخمس الماضية. ضاعفت إسبانيا مساعدتها الإنمائية خلال تلك الفترة. وأصبحت إسبانيا مانحا مهما لمنظومة الأمم المتحدة، وخاصة في الكفاح من أجل تحقيق الأمن الغذائي، والكفاح من أجل المساواة بين الجنسين وجهود التنديد بكون الفقر غالبا ما يؤثر على المرأة بقدر أكبر. ولن نستطيع حقا تحقيق أهداف الألفية إلا من خلال الكفاح لتمكين المرأة وتحقيق مساواتها في الحقوق.

أمامنا خمس سنوات، والسؤال الرئيسي هو: ما هو المطلوب؟ ما الذي نحتاج إليه بغية تحقيق أهداف الألفية؟ هل سيكون بمقدور جيلنا أن يشعر بأنه جدير بالتقدير في أعيننا وفي أعين الأجيال المقبلة؟ هل سيمكننا أن نقول في هذه المؤسسة العظيمة – هذه الدار المشتركة للسلام والتنمية التي تقدم الاستجابات للأزمات الرئيسية – إننا كنا نعي التحديات التاريخية وإننا وقفنا متضامنين وإننا ندرك، في مطلع هذا القرن الحادي والعشرين، أنه لا شئ يمكن أن يساعدنا فيما يحقق البشر التقدم أفضل من كفالة عدم موت كائن بشري واحد بسبب الفقر المدقع؟ سيكون ذلك أكبر تقدم يمكننا أن نحققه في هذه المرحلة.

كيف يمكن لنا القيام بهذا؟ يمكن ذلك بطريقتين. أولا، لا بد أن تواصل البلدان مساعينا واهتمامنا بالمساعدة الإنمائية رغم الأزمة، التي قد تدفع بعضنا إلى التخلي عن زيادة الاتجاه الذي بدأناه. بيد أن، ذلك لن يكون سوى انتكاسة مؤقتة. وتؤكد إسبانيا مجددا هدفها بأن تحقق بحلول عام ٢٠١٥ مستوى تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من أجل التنمية، بعد أن وصلت في السنوات الخمس الأخيرة إلى ٠,٤٥ في المائة من ٠,٢ في المائة.

ثانيا، الجهود الوطنية ليست كافية. لنقل هذا بوضوح هنا، بصورة نهائية، أمام جميع مواطني العالم: يجب أن تقول جميع الحكومات بوضوح إننا لا بد أن يكون لدينا ضريبة على المعاملات المالية الدولية تكرس لتحقيق أهداف الألفية. ولتحقيق ذلك الغرض، تلتزم حكومتي بالدفاع عن ذلك المبدأ، والشروع في تطبيقه وتنفيذه في جميع المحافل الدولية.

لقد شهد النظام المالي، الذي عانى من أزمة خطيرة، البلدان تزود عنه وتهب لإنقاذه. ولذلك يبدو من المعقول ومن العدل ومن المنطق أن تقوم البلدان بالحد الأدنى من الجهد بشأن تشغيل النظام المالي، بغية انتشال ملايين البشر من الفقر المدقع، حتى يمكننا، بحلول عام ٢٠١٥، أن نقف هنا ونقول إننا أنهينا مهمتنا، إننا أوفينا بالتزامنا وإن جهودنا المشتركة كانت مجدية.

والخلاصة: أولا: يجب أن تواصل البلدان جهودها من أجل تقديم المعونة الإنمائية، وثانيا، يجب أن ننشئ مصادر

مبتكرة للتمويل لتلبية أهداف الألفية. والمصدر الأوضح والمباشر هو فرض ضريبة على المعاملات المالية الدولية.

وإسبانيا ملتزمة بهذا وستدافع عنه في مجموعة العشرين والاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وجميع المنظمات المتعددة الأطراف الأخرى حتى نتوصل إلى اتفاق دولي من شأنه أن يمكن العديد من الناس – المنظمات غير الحكومية وفرادى المواطنين في أنحاء العالم الذين يتطلعون إلى هذه المنظمة وإلى حكوماتهم – من القول إن الأوان قد آن. يمكننا، بجهد بسيط من الجميع في النظام المالي الدولي، أن نلبي أهداف الألفية وأن نقضي على الفقر المدقع. علينا أن نفعل ذلك وسنفعل ذلك.

الرئيس المشارك (السيد دييس) (تكلم بالفرنسية) أعطي الكلمة الآن لدولة السيد ايغور لوكسيتش، نائب رئيس الوزراء في الجبل الأسود.

السيد لوكسيتش (الجبل الأسود) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بياني بالإشادة بالأمين العام على المبادرة بعقد هذا الاجتماع الهام لتحقيق مهمة مشتركة: هي تعجيل إحراز التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. إن تنظيم هذه القمة يؤكد مجددا أهمية الجلوس معا للاتفاق على عمل متضافر للتصدي للتحديات الراهنة.

لقد اتسم واقعنا المشترك في بداية هذه الألفية بتحديات لم تكن متوقعة. ولذلك، فإن أي فلسفة إنمائية تؤكد على الحاجة إلى التعاون والترابط بين الدول والكيانات تكتسي اليوم أهمية أكبر من أي وقت مضى، مثلها مثل دور الأمم المتحدة باعتبارها أوسع محفل متعدد الأطراف.

لقد مكن الاتفاق على الأهداف الإنمائية للألفية وقبولها العام من تبادل التجارب والخبرات بهدف التوصل إلى أفضل الحلول لتحقيق تلك الأهداف. وبالإضافة إلى قابليتها للتطبيق عالميا، فإن الأهداف الإنمائية للألفية تتكيف بشكل جيد مع الخصائص والظروف الوطنية. وتلك قيمة مهمة لهذه العملية.

ويظل الجبل الأسود عاقدا العزم على العمل بنشاط وبشكل متواصل للاضطلاع بالتزاماته فضلا عن تقديم الدعم لتعزيز تنسيق الكيانات ذات الصلة على الصعيد العالمي. يعكس تقرير منتصف المدة للجبل الأسود عن الأهداف الإنمائية للألفية، الذي قدم قبل انعقاد مؤتمر القمة، التزامنا بتحمل المسؤولية عن تنفيذ سياستنا الإنمائية الوطنية. ويحدد التقرير ٤٤ غاية خاصة بأهداف الألفية السبعة الأولى، وهي خاصة بالجبل الأسود في مسارها لتحقيق تقدم مستدام صوب العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي وفي حلف شمال الأطلسي.

لقد حددت الأهداف بشكل طموح، لكننا واثقون بأنها واقعية ويمكن تحقيقها. إن أولويات التنمية الاستراتيجية التي حددنا بموجبها الأهداف الواردة في التقرير تقوم على تنفيذ مبادئ التنمية المستدامة مع زيادة الحريات الاقتصادية، والنهوض بسيادة القانون باعتباره شرطا مسبقا لديمقراطية السوق القادرة على العمل وتحسين مستويات المعيشة لجميع مواطنينا عن طريق تعزيز الخدمات العامة من خلال إنشاء نظم فعالة للتعليم والرعاية الصحية والرفاه الاجتماعي. وهكذا، يثبت الجبل السود ويؤكد مجددا وبصورة واضحة التزامه بأن يدمج في سياساته الوطنية الالتزامات التي تعهد بها بموجب الاتفاقات والمبادرات والإعلانات الدولية. وللأهداف الإنمائية للألفية أهمية حاسمة بالنسبة لخطة الأمم المتحدة الإنمائية.

وعلى امتداد السنوات العشر الماضية، أحرز الجبل الأسود تقدما كبيرا في مجالات الاستقرار الاقتصادي والإصلاح التشريعي باعتماد وثائق وسياسات تخطيطية

استراتيجية تتناغم مع متطلبات السياسة العامة والتشريع لدى الاتحاد الأوروبي والاتفاقات الدولية. وقد وضع المنهاج لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية باعتماد استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة.

إن نتائج الإصلاحات في الجبل الأسود واضحة للعيان. ووفقا لاستنتاجات تقرير منتصف المدة عن الأهداف الإنمائية للألفية، ورغم التقدم المتفاوت في المجالات المختلفة، سيكون الجبل الأسود قد نجح، بحلول عام ٢٠١٥، في تحقيق جميع المهام تقريبا المحددة على المستوى الوطني بموجب الأهداف الإنمائية للألفية. وأهم التحديات التي تواجهها التنمية الطويلة الأجل في الجبل الأسود هي مواصلة تقليص التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإقليمية والإقصاء الاجتماعي، وكذلك تعزيز سيادة القانون وكفالة الإدماج الوثيق للمسائل البيئية في السياسات والاستراتيجيات الإنمائية القطاعية. وكما هو الحال في معظم البلدان، تحقيق المساواة الجنسانية في مجال تتسم فيه سرعة التقدم بأقل قدر من الدينامية.

إن ما أشرت إليه يتطلب استثمار موارد إضافية كبيرة في برامج التعليم والعلوم والبحث، وفي المشاريع التي تشمل الإدارة وتطبيق التكنولوجيات النظيفة، وفي تنمية مجتمع المعلومات والاتصالات. ومن المهم بصفة خاصة من بين تلك المشاريع، أود أن أبرز برنامجا يقوم الجبل الأسود بتنفيذه بكثير من النجاح مع منظمات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة ويشارك الجبل الأسود في تنفيذ نظام الأمم المتحدة الشامل الذي يتيح لوكالات الأمم المتحدة والحكومة تحقيق الحد الأقصى من الإمكانات على الصعيدين المحلي والوطني.

ويولي الجبل الأسود أيضا اهتماما خاصا لبناء علاقات طيبة مع جيرانه، ولتعزيز التعاون الإقليمي على أسس مؤسسية. وفي هذا الصدد، يؤيد الجبل الأسود الالتزام المتجدد للاتحاد الأوروبي والبلدان المتقدمة النمو بإيلاء المزيد من الاهتمام للبلدان والمناطق والأهداف الأكثر تأخرا.

وتتيح التحديات العالمية التي نواجهها فرصة فريدة لاتخاذ المجتمع الدولي إجراء متسقا وكافيا وفي الوقت المناسب. ولذلك نعتبر اجتماع اليوم فرصة للتأكيد مرة أخرى على الحاجة إلى الوفاء بالوعد الذي قطعناه هنا قبل عشر سنوات. وفي تلك المهمة الهامة، سيكون الجبل الأسود شريكا موثوقا ومسؤولا. وبالتالي، نؤيد اعتماد مشروع الوثيقة الختامية (A/65/L.1)، لأنها تؤكد مجددا التزامنا وخططنا الواضحة لتحقيق الأهداف تحقيقا تاما على جميع المستويات.

الرئيس المشارك (السيد دييس) (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فيكتور بوديو، وزير الدولة في جمهورية مولدوفا.

السيد بوديو (جمهورية مولدوفا) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أشكر الأمين العام على عقد هذا الاجتماع العام الرفيع المستوى، الذي يتيح لنا محفلا لتشاطر المعرفة وأفضل الممارسات بشأن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية خلال السنوات العشر الماضية، ولتحديد الإجراءات ذات الأولوية للتعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في السنوات الخمس القادمة.

إننا نؤيد كل التأييد أحكام مشروع الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى (A/65/L.1) ونتطلع إلى تنفيذها.

لقد قامت جمهورية مولدوفا بإدماج الأهداف الإنمائية للألفية في استراتيجيتها الإنمائية الوطنية وخططها القطاعية، بتحديد أهداف واضحة يمكن قياسها ومؤشرات لتقييم أداء سياساتها الوطنية. وقبل أسبوعين، وبحضور السيدة هيلين كلارك، مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ورئيسة

مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، أصدرنا تقريرنا الوطني الثاني عن الأهداف الإنمائية للألفية، الذي يعرض تحليلا دقيقا للإنجازات، ويحدد الأهداف والغايات التي ينبغي تحقيقها بحلول العام ٢٠١٥.

وعلى مدى السنوات العديدة الماضية، سجلت جمهورية مولدوفا تقدما متفاوتا غير أنه تقدم إيجابي بصورة عامة في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وتشير معظم المؤشرات إلى إحراز التقدم ولو أن الوتيرة في مجالات معينة لا تزال غير كافية لتحقيق الأهداف المحددة.

ورغم أن مولدوفا لا تزال تتعافى من الأزمة الاقتصادية العالمية، وقد ضربتها فيضانات عنيفة في تموز/يوليه، فإن الحكومة ملتزمة بمواصلة إحراز التقدم في الأهداف وبزيادة إجراءاتها تدريجيا لبلوغ جميع الأهداف الوطنية بحلول عام ٢٠١٥. وتتمتع قيادة مولدوفا بالرؤية والملكية والعزم لتحقيق ذلك.

لقد حققت مولدوفا إنجازات ملحوظة في الحد من الفقر في خضم أزمة اقتصادية حادة. ونجحت الحكومة في وقف ازدياد الفقر الشديد والمدقع، بل إنها نجحت في عكس المسار من خلال استحداث وتوسيع برنامج المساعدة الاجتماعية القائم على الاحتياجات بصورة تتسم بالكفاءة، وبزيادة فرص الحصول على التأمين الصحي الإلزامي لأكثر الفئات ضعفا.

لقد نجح بلدنا في الحد من وفيات الرضع والنفاس. ونحرز تقدما فيما يتعلق بمستوى استخدام تكنولوجيات المعلومات. وحققنا أيضا نتائج إيجابية في المساواة الجنسانية، ومكافحة الاتجار بالأشخاص والعنف المترلي وزيادة تمثيل النساء في صنع القرار.

ولا تزال جمهورية مولدوفا تواجه تحديات من شأنها أن تعيق التنفيذ التام للأهداف الإنمائية للألفية، لكننا سنستفيد من السياسات الناجحة والإنجازات الإيجابية للتعجيل بإحراز التقدم في المجالات الأخرى.

وتمر مولدوفا بعملية تحول تتطلب نهجا شاملا لتحديد الأولويات الإنمائية واختيار أنجع الحلول وأكثرها إنصافا. والتغيير هو نتاج برامج شاملة ذات آثار متعددة وتدخلات محددة الأهداف في مجالات معينة.

وتعمل حكومتنا حاليا على وضع خطة وطنية للتعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من شأنها أن تترجم توصيات تقريرنا الوطني الثاني إلى إجراءات ملموسة. ونحن عاقدون العزم على تعزيز السياسات القطاعية من أجل استهداف المجالات التي تشير فيها المؤشرات إلى تحقيق نجاح أقل فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأولوياتنا الرئيسية هي تحسين الثقافة الصحية في المدارس، وضمان تغطية أوسع لشبكة الحماية الاجتماعية، وتوسيع برامج الاستدامة البيئية، والاستفادة القصوى من البنى التحتية للمدارس والمستشفيات، وكفالة الإدماج الاجتماعي للفئات الضعيفة بصورة أفضل.

وتود حكومة مولدوفا أن تعرب عن امتنانها لوكالات ومكاتب الأمم المتحدة في مولدوفا، وكذلك لشركائنا الإنمائيين، على الدعم الذي تلقيناه في تنفيذ ورصد وتقييم التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأود أن أشدد على تقديرنا للشراكة الوثيقة التي حظيت بها مولدوفا على امتداد العقدين الماضيين من البنك الدولي والمؤسسة الإنمائية الدولية. وندعو البلدان المانحة إلى دعم المؤسسة الإنمائية الدولية بسخاء في جولتها التغذوية الحالية كي تتمكن من الاستمرار في كونها شريكا قويا للبلدان النامية مثل مولدوفا في جهودها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وتؤكد حكومة مولدوفا مجددا عزمها على العمل معا لتعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب.

الرئيس المشارك (السيد دييس) (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن، لفخامة السيدة ميشلين كالمي - ري، المستشارة الاتحادية ورئيسة الوزارة الاتحادية للشؤون الخارجية في سويسرا.

السيدة كالمي - ري (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): كان مطلع الألفية الجديدة فترة رائعة في تاريخنا. وكان هناك تفاؤل في الأفق. وكان المجتمع الدولي يسير نحو آفاق جديدة. وكان الاقتصاد منتعشا. وبدا كل شيء تقريبا ممكنا، حتى تحقيق التحدي العالمي الأكبر بالنسبة للجميع، وهو بالتحديد، الحد من الفقر. وتعكس الأهداف الإنمائية للألفية إجماعا تاريخيا. فقد ركزت الإرادة السياسية والتمويل على حل مسألة يجب أن تبقى حاسمة بالنسبة لنا، نحن أغنى البلدان على كوكب الأرض.

وإذا خفت اليوم تلك النشوة قليل، فسبب ذلك أننا لم نحقق ما أردنا تحقيقه، رغم النجاحات التي تحققت في العديد من المجالات. وإن التقدم في تخفيض أعداد الفقراء في كل أنحاء العالم وزيادة إمكانية الحصول على التعليم الابتدائي وعلى مياه الشرب النقية وإشاعة المساواة الجنسانية لم يكن كافيا.

يصح القول إن الفقر انخفض مستواه في عدد من البلدان الكبيرة الجديدة على الساحة الدولية، لكن العامل الحاسم لم يكن المعونة الإنمائية. فهل اتخذنا، نحن البلدان المانحة، المسار الخاطئ؟ هل إن ما نفعله ليس كافيا؟ هل إن حكومات الدول الشريكة لا تفعل ما يكفي؟ هل إن النظام الدولي للإنتاج والتبادل التجاري مصمم بطريقة تعمل ضد مصلحة البلدان الفقيرة؟ تلك أسئلة يلزمنا أن نجيب عنها جميعا.

الأخذ بنهج تحليلي يبين أن أغلبية البلدان والمناطق التي حادت عن مسار تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية تعاني من ضعف مؤسسات الدولة أو من الصراع أو مستوى عال من العنف المسلح. وعلى أية حال يجب اتخاذ التدابير المكيفة لتلك الحالات لكفالة تقديم الخدمات الأساسية في تلك البيئات الصعبة ومحاربة أسباب الصراع والعنف وضمان استتباب السلام وسيادة القانون، ولكفالة أن تتمكن المؤسسات الوطنية من أن تزاول مرة أخرى أعمالها على ما يرام.

ربما أنطنا بأنفسنا مهمة مستحيلة. وربما كانت الصلة بين تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية الأخرى أضعف مما تبدو. ففي عالمنا المعولم تتطلب قضية التنمية شراكة مستندة إلى الخضوع المتبادل للمحاسبة. وفي ذلك السياق يتحمل المانحون مسؤولية دعم جهود البلدان الفقيرة بطريقة شفافة ويمكن التنبؤ بها ومتسقة مع سياساتهم الوطنية. وإن سلطات تلك البلدان، بدورها، تتحمل المسؤولية عن تطبيق سياسات ديمقراطية تتصف بالفعالية والتشاركية.

وربما قللنا من درجة أهمية حقوق الإنسان في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فتحقيق تلك الأهداف يتطلب جهدا لاشتمال جميع الفئات الاجتماعية. لكن ما يجري في حالات كثيرة هو أن أناسا كثيرين، النساء والأقليات إلى حد كبير، يجري استثناؤهم وتهميشهم. إن احترام حقوق الإنسان وعدم التمييز والحق في المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلد مبادئ أساسية على الإطلاق إذا أريد لنا أن نحقق أهداف الألفية.

وربما ركزنا أكثر من اللازم على الأعراض وأقل من اللازم على أسباب الفقر والفاقة. إن تقديم المساعدة لمن يعانون شظف العيش بادرة جميلة تنم عن المؤازرة. ولكن التنمية، كما نعرف جميعا، تتجاوز ذلك بكثير. فالتنمية تعني خلق الأسس الاقتصادية للارتقاء بالرخاء للجميع. وبالنسبة

إلى بلد فقير، فهي تعني أيضا تخصيص مكان ضمن عملية الإنتاج وضمن التبادل التجاري العالمي والإقليمي وزيادة الإنتاج الزراعي وتحسين الأمن الغذائي. وهي تعني علاوة على ذلك وضع الأسس لمبادئ سيادة القانون للقطاع الخاص، سواء على الصعيد المحلي أو الإقليمي أو عبر الوطني. وإنها، أخيرا، تتطلب كفالة زيادة دخل الدولة والأفراد لضمان تمويل الخدمات الصحية والتعليمية التي تقدمها الدولة.

في عام ٢٠٠٠ ما كان تغير المناخ قد أصبح مسألة صميمية في مناقشات التنمية. والحالة مختلفة اليوم كثيرا. ونحن جميعا ندرك أن مهمة التكيف مع تغير المناخ، فيما يتجاوز اتخاذ التدابير التخفيفية التي لا غنى عنها، ستشكل جزءا حيويا من جهودنا، لا سيما في البلدان النامية. وثمة خطر حقيقي من أن يتسبب تغير المناخ في النزوح الإجباري في بلدان كثيرة، الذي يتسبب بدوره في صراعات محتملة على المياه والأراضي الصالحة للزراعة. ولتجنب تلك الحالة يجب تقييم المخاطر في كل بلد ورسم خطة عمل لمواجهة الحالات الكارثية، ويجب كذلك جعل استعدادنا للتدخل في حالات المشقة واضحا تماما.

وفي هذا السياق يجب بذل جهود أعظم لتثبيت استقرار تركيزات غازات الدفيئة في الجو وتحقيق مرامي الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ وأهداف بروتوكول كيوتو. وهنا يتسم وضع أهداف محددة صحيحة قابلة للتحقيق في فترة ما بعد عام ٢٠١٢ بأهمية حاسمة، أهمية أعتقد أنه لا يمكن المغالاة فيها.

أعتقد أن التعاون الدولي يواجه تحديات كبرى. فالنجاح الاقتصادي للصين والهند والبرازيل والبلدان الأخرى الجديدة على الساحة الدولية ما فتئ يجبرنا على مواجهة حقيقة بديهية: الحدود النهائية لما يمكن استدامته من الناحية الايكولوجية سيجري بلوغها قريبا إذا بدأ ٧ بلايين إنسان ينتجون بقدر ما ننتجه فعلا من ثاني أكسيد الكربون في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ويستهلكون ما نستهلكه فعلا من المياه والموارد الطبيعية الأخرى. العدالة والإنصاف، اللذان كانا يعتبران في السابق مسألتين أخلاقيتين خالصتين، أصبحا الآن من حتميات السياسة الواقعية. وإن توزيع الموارد بين سكنة الكوكب يجب أن يتسم بالإنصاف بصورة حقيقية. ولقد أصبح الانتقال إلى اقتصاد أخضر ضروريا وملحا أكثر من أي وقت مضى.

تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ما زال مصدر قلق. وسويسرا ستصمد في التزامها التام بهذا الهدف. والمعونة الإنمائية التي يقدمها بلدنا مركزة أساسا على أفقر الأمم، مع تركيزها الرئيسي على القطاعات المرتبطة بأهداف الألفية.

وحقيقة أنني تكلمت اليوم باستفاضة عن التنمية لم تأت بطريق الصدفة. فإنني أؤمن بأن المجتمع الدولي سيلزمه في السنوات الخمس المقبلة، وفيما وراء عام ٢٠١٥، أن يناقش بانفتاح أكبر وبطريقة مباشرة الأسباب وراء كون التنمية راكدة أو تسير بخطى وئيدة جدا، وأن يحدد أهدافه استنادا إلى ذلك.

الرئيس المشارك (السيد دييس) (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد بيم بهادور روال، وزير الشؤون الداخلية في نيبال.

السيد روال (نيبال) (تكلم بالإنكليزية): الالتزامات الرسمية التي أعلنها قادة العالم في إعلان الألفية (القرار ٥٥/٢) وفيما بعد في اجتماع القمة العالمي عام ٢٠٠٥ (القرار ٦٠/١) تضع أسس شراكة عالمية للعمل معا في سبيل مستقبل أفضل للجميع. وعند بزوغ فجر الألفية قطعنا جميعا عهدا على أنفسنا بتخفيض الفقر والجوع وبالنهوض بالصحة

والتعليم وبتقليل التدهور البيئي إلى الحد الأدنى، عن طريق شراكة عالمية.

وجهودنا على مر السنين جاءت بنتائج مختلطة، ففيها النجاحات وفيها الإخفاقات. لكن التقدم لم يكن متساويا بين البلدان وحتى داخل فرادى البلدان. وعلى وجه التحديد نرى أن البلدان الأقل نموا كمجموعة تخلفت عن ركب البلدان الأخرى بدرجة صارخة. وفي ظل ظروف الفقر والجوع السائدة هذه، المجردة من الروح الإنسانية، فضلا عن القيود الهيكلية المتمترسة في البلدان الأقل نموا، فإن الأهداف الإنمائية للألفية لا يمكن تحقيقها بمعزل عن البلدان الأقل نموا.

الغايات التي تسعى الأهداف الإنمائية للألفية إلى بلوغها مدرجة تماما في السياسات والبرامج الإنمائية لنيبال. ولئن كانت الاختلافات موجودة على مستويات منعزلة، فإن نيبال تسير على المسار الصحيح، مع تحقيق تقدم طيب في بلوغ بعض من الغايات المحددة في الأهداف الأول والرابع والخامس والسابع من الأهداف الإنمائية للألفية. وسيكون مطلوبا بذل جهود متسارعة لبلوغ بعض من الغايات المحددة في الهدفين الثاني والثالث من الأهداف الإنمائية للألفية. إننا نواجه تحديات كبيرة في سعينا إلى بلوغ غايات العمالة الكاملة المنتجة وفرص العمل اللائق للجميع وحصول الجميع على خدمات الصحة الإنجابية والحصول المستدام على خدمات الإصحاح المحسن، من بين غايات أساسية أخرى تحت الهدف السابع من الأهداف الإنمائية للألفية. وتلك الغايات لن نبلغها من دون تدابير دعم إضافية محسنة من المجتمع الدولي.

وتتضمن بعض من برامجنا الوطنية الناجحة شراكات لاستئصال الفقر، والادارة المجتمعية للمدارس والغابات، وحوافز متعلقة بالتعليم للفتيات وللأطفال من المجتمعات المحلية الفقيرة والمهمشة والمحرومة، وحملات محو الأمية للكبار، وتوفير الضمان الاجتماعي، وبرامج إنمائية موجهة، وبرامج التحصين ضد الأمراض، وبرامج صحة الأمهات، والتمتع التدريجي بحقوق النساء، بما في ذلك الحق في الصحة الإنجابية. والتشجيع على استخدام مصادر بديلة ومتجددة للطاقة والحوكمة القائمة على الشمول والمشاركة هي بعض التدابير والبرامج الأخرى التي أثبتت جدواها في تجربتنا الوطنية.

والفقر والجوع، اللذان تفاقما بفعل استمرار انعدام الأمن الغذائي، ما زالا يشكلان التحدي الأساسي الذي يواجه جهودنا الإنمائية. والتغلب على ذلك التحدي يتطلب إتباع نهج مبتكرة يوازيها وجود مؤسسات سليمة وموارد كافية وبرامج قائمة على الالتزام وتوخي العدالة والإنصاف في تقاسم الموارد على الصعيد العالمي، وفي المقام الأول، بناء شراكة عالمية أقوى وقائمة على الالتزام. ونهج سير الأمور على النحو المعتاد لن يكفي لمعالجة الأسباب الجذرية للجوانب المتعددة الأبعاد للتحديات الإنمائية.

وتواجه بلدان مثل نيبال، وهي من بين أقل البلدان نموا وبلد غير ساحلي، صعوبات إضافية شديدة. ومما يكبل إلى حد كبير جهودنا نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية الحلقة المفرغة من الآثار التي يعزز ويفاقم بعضها بعضا لأزمتي الغذاء والطاقة والأزمة الاقتصادية والمالية، مقترنة بالآثار السلبية وغير المتناسبة لتغير المناخ، مثل ذوبان الأنهار الجليدية في جبال الهيمالايا وفي أماكن أخرى، وأنماط الطقس المتقلبة والفيضانات.

وهذه الدرجة العالية من الضعف والقيود الهيكلية العميقة هي التي تجعل أقل البلدان نموا مختلفة عن مجموعات البلدان الأخرى. ومن ثم، نرغب في التشديد على أن المجتمع الدولي ينبغي له أخذ هذا الأمر في الاعتبار بالكامل والنظر

فيه على سبيل الأولوية عند اتخاذ قرارات بشأن التدابير الدولية للدعم، بما في ذلك تخصيص الموارد.

والشراكة العالمية من أجل التنمية ذات أهمية حيوية للجميع. وفي هذا السياق، ندعو إلى الوفاء بجميع التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية التي تعهدت بها البلدان المتقدمة النمو بطريقة يمكن التنبؤ بها وتتسم بالشفافية وقابلة للمساءلة. وبالمثل، فإن ثمة حاجة إلى الاتساق في السياسات الاقتصادية والإنمائية الدولية لكفالة ترك إحداث أثر إيجابي تراكمي وشامل على المساعي الإنمائية للبلدان النامية والأقل نموا. ولم تستفد أقل البلدان نموا استفادة كاملة من العولمة. وسيتطلب ذلك التنفيذ المبكر والفعال للأحكام المتصلة بالتجارة لتلك البلدان وتخفيض الديون بصورة فعالة ومستدامة وتيسير الاستثمار الأجنبي المباشر وتنفيذ عمليات لنقل التكنولوجيا إلى أقل البلدان نموا.

والقيادة والملكية الوطنيتان للعملية الإنمائية، وكذلك السلام والاستقرار، هما المفتاح لكفالة التنمية المستدامة في جميع البلدان. ولكن من الصحيح أيضا أنه لا يوجد بديل عن بناء شراكة عالمية أقوى، بالنظر إلى قيود الموارد والتحديات الهائلة التي تواجه أقل البلدان نموا.

وينبغي لاجتماع القمة هذا أن يظهر وجود إرادة سياسية قوية يقابلها التزام مماثل بتعبئة الموارد اللازمة لتسريع التقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، ولا سيما، في أضعف البلدان مثل أقل البلدان نموا. ومثلما بين الأمين العام عن حق، فإن الفشل في بلوغ غايات الأهداف الإنمائية للألفية لن يكون مقبولا لا من المنظور الأخلاقي ولا من المنظور العملي. وبالتالي، فإن بلوغ غايات الأهداف الإنمائية للألفية أمر مهم للغاية للمصالح الأوسع نطاقا المتمثلة في تعزيز استدامة السلام والاستقرار والرخاء في العالم.

الرئيس المشارك (السيد دييس) (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد كاسيت بيروميا، وزير خارجية تايلند.

السيد بيروميا (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): خلال العقد الذي انقضى منذ اعتماد إعلان الألفية، تغيرت الظروف على الصعيدين الدولي والإقليمي تغيرا عميقا، مما يشكل تهديدات وتحديات عديدة لتنميتنا. وخلال السنوات القليلة الماضية، تعاقبت الأزمات، من أزمتي الغذاء والوقود إلى الأزمة المالية أدت جميعا إلى إضعاف جهودنا في مجال التنمية. وفضلا عن تلك الأزمات، فقد ثبت أن تغير المناخ يمثل تهديدا آخر لأمن البشر. وتشمل آثاره السلبية وقوع كوارث طبيعية أشد، وعلى نحو أكثر تواترا، تلحق أشد الضرر بحياة الناس في جميع أنحاء العالم. ومن الواضح أننا نقف عند واحد من أدق المنعطفات في تاريخ البشرية.

واعتبارا من هذا اليوم وحتى عام ٢٠١٥، العام المستهدف لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، ستكون هناك عدة مقاييس ذات صلة بالتنمية المستدامة، بما في ذلك المفاوضات بشأن تغير المناخ ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المقرر عقده في سنة ٢٠١٢. ويتعين علينا تجميع هذه القطع الصغيرة معا لكي تكتمل الصورة، بما يكفل بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا بطريقة مستدامة. وفي هذا الصدد، أود عرض أفكاري استنادا إلى تجارب حكومة تايلند على النحو التالي.

أولا، إن الحوكمة الرشيدة أمر في غاية الأهمية لإنشاء إدارة فعالة يمكنها كفالة استفادة الشعب من الاستراتيجيات الإنمائية بصورة عادلة. ومن المهم كفالة لامركزية الإدارة العامة، بما في ذلك الإدارة المالية واتساق العمل على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية. ويجب أن تتماشى الخطط الإنمائية على مستوى المقاطعات مع الخطط

الاستراتيجية على المستويين الوطني والإقليمي. وفي تايلند، ننفذ أيضا مشاريع رائدة لمتابعة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على مستوى المقاطعات لكفالة توزيع مكاسب التنمية بصورة عادلة في المجتمعات المحلية. ومن الأهمية بمكان أيضا الإقرار بدور المجتمع المدني، الذي يمكنه القيام بدور حيوي في كفالة الحوكمة الرشيدة على جميع المستويات. بل إنني قبل أن آتي إلى الجمعية العامة، عقدت اجتماعا مثمرا مع مجموعات من الأكاديميين وممثلي المجتمع المدني في تايلند للتناقش وتبادل الآراء حول ضرورة مضي تايلند قدما في التنمية لتعود الفائدة على الشعب، بما يتجاوز الغايات الواردة في الأهداف الإنمائية للألفية والموعد النهائي المحدد لتحقيقها.

ثانيا، يجب أن يكون جدول أعمال التنمية موجها للناس أو محوره الناس. وتعتبر حكومة تايلند الملكية البشر أهم وأنفس مورد وطني. ولذلك، فإننا نركز في برنامجنا للتنمية على الأمن البشري والتنمية البشرية. وبخصوص الأمن البشري، فإننا ننفذ العديد من السياسات الاجتماعية، بما في ذلك شبكات الأمان الاجتماعي وسياسات الصحة العامة، لكفالة زيادة فرص الحصول على خدمات الضمان الاجتماعي والتغطية الصحية. والسياسات الاقتصادية بشأن الزراعة والصناعة هامة أيضا للمساعدة في تخفيف وطأة الفقر والجوع، وبالأخص، كفالة الأمن الغذائي.

وبخصوص التنمية البشرية، فإننا نركز على التعليم والتدريب على تنمية المهارات. وقد جرى إصلاح النظام التعليمي لكفالة أن يظل المرء يتعلم طوال حياته وحصول جميع المواطنين على تعليم متكافئ بالمجان، من رياض الأطفال حتى المرحلة الثانوية. وفضلا عن ذلك، فقد رفعت الحكومة معايير التعليم المهني والعالي، وطورت مهارات العمال على جميع المستويات ودربتهم لتوسيع مداركهم ومهاراتهم للتكيف مع التغيرات التكنولوجية وتلبية طلب السوق.

ثالثا، من المهم للغاية تعزيز التعاون الدولي لضمان مواكبة البلدان النامية للاتجاهات الإنمائية وسيرها على طريق بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. والتعاون الدولي، سواء كان تقليديا بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب أو فيما بين بلدان الجنوب أو تعاونا ثلاثي الأطراف، يجب أن يكون موجها نحو تلبية الطلب لكفالة تلبية المساعدات للاحتياجات بالكامل. ومن بين الأمور التي لها أهمية حاسمة أيضا، التعاون الدولي، لا سيما في مجال تبادل المعرفة والمهارات، بالإضافة إلى توفير التكنولوجيا والمعرفة التكنولوجية السليمة والملائمة لمساعدة البلدان النامية على التعامل مع الآثار السلبية لتغير المناخ. ومن شأن هذا التعاون أن يمكن البلدان النامية من تكييف خططها الإنمائية وتنفيذها بهدف بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

ويعني تركيزنا على البشر أن تعاوننا الدولي يتناول بصورة كاملة أهمية الأمن البشري والتنمية البشرية. وبالتالي، ركزنا برامج تعاوننا الإنمائي على ثلاثة قطاعات رئيسية: التنمية الزراعية من أجل كفالة الأمن الغذائي، وتحسين الخدمات الصحية لكفالة رفاه السكان وحصولهم على الخدمات الصحية، وتنمية الموارد البشرية لتعزيز بناء قدرات الأفراد، وإنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بوصفها وسيلة لضمان العمالة وإيجاد الوظائف.

رابعاً، ليس من المهم فحسب بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، بل أيضاً كفالة استدامة التقدم الإنمائي. ويجب علينا أن نفكر في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بصورة أكثر استراتيجية من خلال تحديد بعض الأهداف – مثلا، القضاء على الفقر المدقع والجوع – باعتبارها غايات مباشرة. إن بلوغ بعض الأهداف أولاً يمكن أن يمهد الطريق لبلوغ الأهداف الأخرى، وهذا من شأنه أن ييسر بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

ومن أجل الاستدامة على المدى الطويل، من الضروري التقدم إلى ما وراء الأهداف الإنمائية للألفية وصولاً إلى التنمية المستدامة. وعلى ضوء تغير المناخ، يجب أن نكفل أن العملية الإنمائية لدينا تساعد على تحسين النمو الاقتصادي، إلى جانب الحكم الرشيد، من أجل صالح عامة الناس، بينما تنفذ في الوقت نفسه بلدنا من استمرار التدهور البيئي.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجدداً أنه من أجل مواصلة التنمية المستدامة بأركانها الثلاثة – التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة – من المهم كفالة تحول النموذج نحو نمو أكثر توازنا وشمولاً ومراعاة للبيئة.

الرئيس المشارك (السيد دييس) (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد كرستيان أونيبوشي تشوكو، وزير الصحة في جمهورية نيجيريا الاتحادية.

السيد تشوكو (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): في هذا المساء، أبلغكم التحيات والأمنيات الطيبة من فخامة السيد جوناثان غودلك، رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة في جمهورية نيجيريا الاتحادية، وأود أن أدلي بالبيان التالي بالنيابة عنه.

يتيح لنا اجتماع اليوم فرصة لتقييم الالتزامات التي تعهدنا بها قبل عقد من الزمن لتحسين ظروف الحياة بشكل كبير ومستدام لفقرائنا. ومن المؤكد أن مرور الوقت تمخض عن تجارب مختلفة، وسيساعدنا بدون شك على تجديد التوافق في الآراء و الالتزامات ومضاعفة تصميمنا الجماعي الشامل الوطني والفردي. إن اجتماع القمة هذا هو بالتأكيد لحظة مواتية لتقديم التقارير عن التقدم المحرز والتحديات وآفاق إمكانية بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

ونحن نشعر بالحماس لمشاركتنا في هذا الحدث الرامي إلى إعادة تشغيل المحرك أساساً، وتنشيط الالتزامات، وإعادة توجيه جدول الأعمال العالمي نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في نهاية المطاف. وأود أن أثني على الأمين العام بان كي – مون لدوره القيادي في إطلاق الاستراتيجية العالمية لصحة المرأة والطفل في إطار الجهود الهادفة لإعادة تنشيط التزاماتنا القائمة. ومن المؤكد أن تمديد إعلان مجموعة الثمانية في مسكوكا بشأن البدايات الجديدة أمر يستحق الثناء، كما يتوافق توافقاً تاماً مع إجراءات الاتحاد الأفريقي في مجالات صحة الأم والوليد والطفل والتنمية في أفريقيا بحلول عام ٢٠١٥.

ومنذ عام ٢٠٠٠، قامت نيجيريا بتعميم البرامج والتدخلات المرتبطة بالأهداف الإنمائية للألفية باعتبارها جزءا من عملية التخطيط الإنمائي الدوري ووضع الميزانيات. وقد أعطت هذه العملية زخما إضافيا لتفاوض نيجيريا على تخفيف الديون، مع توجيه المكاسب مباشرة إلى الأنشطة المرتبطة بالأهداف الإنمائية للألفية منذ عام ٢٠١٥. وأدمجت الأهداف الإنمائية للألفية بالكامل في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية للأجلين المتوسط والطويل. كما أطلقت الحكومة مبادرات مبتكرة للحد من الفقر وتحسين تقديم الخدمات العامة من خلال مشاريع رائدة، مثل الصندوق الافتراضي للفقر، الذي يقوم بتتبع أموال الإعفاء من الديون والمخصصة للحد من الفقر. وعلاوة على ذلك، يوجد هناك اليوم تعليم أساسي إجباري ومجاني، وتحويلات نقدية مشروطة إلى الفئات الضعيفة من أجل الحماية الاجتماعية، وكذلك خطط لتقديم منح مشروطة من خلال منح اتحادية لدعم الاستثمار في الأهداف الإنمائية للألفية تقدمها الولايات والحكومات المحلية. وتندرج هذه البرامج كافة في إطار تصميمنا على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وتمكين نيجيريا من تبوؤ مكانتها بين أكبر ٢٠ اقتصاد في العالم بحلول عام ٢٠٢٠.

وبالرغم من قوة عزمنا على تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، فإن التقدم المحرز حتى الآن كان متفاوتا. وتظل هناك

تحديات كبيرة بالرغم من إحراز تقدم حقيقي مقارنة بما كنا عليه عام ٢٠٠٠. ففي كل واحد من الأهداف، ثمة قصة إيجابية يمكن روايتها، وذلك بالرغم من أوجه التفاوت فيما بين الأهداف والمؤشرات. لقد سجلنا نمواً ملموساً في الاقتصاد، إذ وصل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ٦,٥ في المائة في المتوسط خلال السنوات الخمس الماضية. وقد أثر التحسن الذي تحقق مؤخراً في المحاصيل الزراعية على نسبة الأطفال الذين يعانون من نقص الوزن، التي انخفضت من ٣٥,٧ في المائة عام ١٩٩٠ إلى ٢٣,١ في المائة عام ٢٠٠٨.

بيد أننا يجب أن نقر بأننا لم نسجل بعد معدلاً كافياً من التقدم في الحد من الفقر على نحو عام. وبذلك نكون قد اعترفنا بالحاجة إلى نمو إلى أكثر عدالة، وأوسع قاعدة، من أجل تسهيل الحد من الفقر بصورة كبيرة في البلد.

ومما يثلج الصدر ملاحظة أن نحو ٩٠ في المائة من الأطفال مسجلون الآن في المدارس، لكننا نعترف أيضاً بوجود تفاوت كبير في معدلات إكمال التعليم الابتدائي على المستوى دون الوطني. وبقدرة ما، حدث تحسن تدريجي في نسبة البنات المسجلات في المدارس الابتدائية، لكن ليس بالدرجة التي تلبي الأهداف المحددة. وبالمثل، بالرغم من شغل بعض النساء مناصب سياسية، فإن تنفيذ إطار جديد للسياسات سيعالج بعض المسائل الحاسمة في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

وأود أن أشير إلى أن نيجيريا تسير بشكل معقول على طريق بلوغ هدف خفض معدل وفيات الأطفال، حيث سجل انخفاض من ١٠٠ إلى ٧٥ في كل ١ ٠٠٠ حالة ولادة جديدة في الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٨. وبالمثل، خلال الفترة نفسها، انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من ٢٠١ إلى ١٥٧ لكل ألف مولود حي.

بيد أن مسألة صحة الأم ظلت عصية على المعالجة ومحفوفة بالتحديات، بالنظر إلى أن نيجيريا سجلت، خلال السنوات الأولى بعد تحديد الأهداف الإنمائية للألفية، واحداً من أعلى معدلات وفيات الأمهات في العالم، إذ تراوح ما بين ٨٠٠ حالة وفاة للأم من بين كل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي. لكن آخر بياناتنا تشير إلى أن استثماراتنا سجلت تقدماً يسحق التقدير، إذ انخفض معدل وفيات الأمهات إلى ٥٤٥ لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي.

ونحن ملتزمون بتحقيق تقدم أكبر. فمنذ عام ٢٠٠٩، قمنا بعملية نشر واسعة النطاق لـ ٤٨٨ ٢ قابلة إضافية في جميع أنحاء البلد، في إطار مشروع خدمات القابلات، الذي يهدف إلى رفع نسبة حالات الولادة التي تتم بحضور عمال صحيين مهرة. ومن شأن ذلك تسريع وتيرة التقدم في تحسين صحة الأم. وبالمثل، أطلقنا خطة للتأمين الصحي للمجتمعات المحلية بهدف إلى تحسين الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية وتقديمها إلى النساء الحوامل والأطفال دون سن الخامسة، لا سيما على المستوى المحلي.

وفيما يتعلق بالأمراض الأخرى، فقد حققنا أيضا تقدماً يستحق التقدير. فبتخفيض قدره ٩٩ في المائة في معدل الإصابة بشلل الأطفال بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، أصبح القضاء على هذا المرض وشيكاً.

وبالمثل، سجلنا انخفاضا في معدل انتشار بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من ٥,٨ في المائة في عام ٢٠٠١ إلى ٤,٢ في المائة في عام ٢٠٠٨. وضاعفنا نسبة توفير العلاج للمرضى المصابين بالفيروس/الإيدز من ١٦,٧ في المائة إلى في عام ٢٠٠٧ إلى ٣٤,٤٩ في المائة في عام ٢٠٠٨. ونقوم حاليا بحملة وطنية لتوزيع ٦٣ مليون من الناموسيات المعالجة بالمبيدات الحشرية ذات الأثر الطويل، والتي ستؤثر على معدلات انتشار الملاريا. وقد اضطلعت

موارد التملية العالمية والثنائية بأدوار رئيسية مماثلة، تظل حكومة نيجيريا ممتنة لها.

وأود أن أقر بأن بيئتنا لا تزال معرضة للخطر الشديد. ففي الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، انخفضت مساحة المناطق الحرجية لدينا بنسبة الثلث، أي من ١٤,٤ في المائة إلى ٩,٩ في المائة من أراضينا. ولا يزال توفير المياه المأمونة وخدمات الصرف الصحي تحديا يسهم في تفشي الأمراض الوبائية على نحو شديد ودائم في أجزاء من بلدنا. وتظل الإدارة الحالية ملتزمة بمعالجة الحالة ومواصلة المناقشة التي انطلقت في الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف بشأن تغير المناخ.

وعلى صعيد الاقتصاد الكلي، كان لتدابير تخفيف الديون التي تفاوضت عليها نيجيريا في عام ٢٠٠٥ أثر إيجابي للغاية على بيئتنا. فقد انخفض معدل خدمة الدين من ١٥,٢ في المائة من الصادرات في عام ٢٠٠٥ إلى مجرد ٠,٥٥ في المائة في عام ٢٠٠٩. الابتكارات والتحسينات الجارية في مجالات الحوكمة والمساءلة والسياسات العامة قد تسهم في التعجيل بوتيرة إحراز التقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. غير أنه ينبغي أن نقر بالحاجة إلى تقديم مزيد من الدعم بينما نسعى إلى كفالة التنسيق ضمن نظام اتحادي معقد، وتنسيق دون المستوى الأمثل، والتحديات المتعلقة بالمرافق الأساسية والموارد البشرية والفجوات الكبيرة من حيث التمويل، ولدى مواجهة الصدمات الخارجية مثل الأزمتين المالية والغذائية، فضلا عن تغير المناخ.

كما أود أن أضيف أن قياس إحراز التقدم في حد ذاته ينطوي على التحديات. فلم نشرع في معالجة الفجوات من حيث البيانات إلا الآن، وبفعل البيانات المعيارية الناقصة أو غير الموثوقة، أصبح من الصعب تقييم التقدم بشأن بعض المؤشرات. وأصبح من العسير على نحو خاص إيصال رسالة وطنية بشأن الأهداف الإنمائية للألفية بسبب التباين الكبير بين الوحدات دون الوطنية لدينا، التي تواجه كل واحدة منها مجموعة مختلفة من التحديات والأولويات. كما انتشرت على نطاق واسع مشاعر التشكيك فيما إذا كان بمقدورنا تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك جراء الطابع النسبي للغايات، مما يشكل عائقا كبيرا على بلدان مثل نيجيريا، التي انطلقت من بيانات معيارية ضعيفة للغاية.

ولدى ارتقائنا على مستوى مواجهة هذه التحديات، اتخذنا عددا من الخطوات. فقد أعددنا خارطة طريق لاستراتيجية تنازلية جديدة لفترة خمسة أعوام لتسريع وتيرة تقدم نيجيريا صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ونحن ملتزمون على النحو الواجب بتنفيذها. وترتبط الاستراتيجية التنازلية على نحو وثيق برؤية نيجيريا للأجلين المتوسط والطويل، أي الرؤية الوطنية ٢٠٠٠-٢٠٢٠، التي تروم تمكين نيجيريا من الانضمام إلى رابطة الاقتصادات الـ ٢٠ الأكبر في العالم بحلول عام ٢٠٢٠. وتتضمن أربعة شروط استراتيجية لتحقيق الأهداف الإنمائية: تحسين الحوكمة وبيئة المسائلة، وتعزيز التنسيق والتعاون فيما بين المستويات والفروع الثلاثة للحكومة، وحشد جميع المجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة الرئيسية بشأن الأهداف الإنمائية للألفية وإلزامها بها، وكفالة التعميم الفعال للأهداف الإنمائية للألفية في الرؤى والخطط الإنمائية العامة الوطنية ودون الوطنية.

ونود أن نؤكد مجددا المواقف التي أعرب عنها الاتحاد الأفريقي في كمبالا والمناقشة التي عقدت في كيغالي بشأن الأهداف الإنمائية للألفية برعاية رئيس رواندا بول كاغامي والرئيس المشارك لفريق الدعوة إلى الأهداف الإنمائية للألفية التابع للأمين العام. ومن المهم أن يفي شركاؤنا الإنمائيون بالتزاماتهم اليوم إذا كنا نريد تسريع وتيرة تقدمنا صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ونحن على ثقة بأن التقدم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يتحقق

بالعمل على نحو أكثر كفاءة وفعالية وبصورة أحسن تنسيقا مع شركائنا لدى استخدام الموارد العالمية. وبينما نتقدم صوب تحقيق هذه المبادرات، نطلب أن يثق المجتمع الدولي بنهجنا، وأن يقدم دعمه لنا أثناء هذه المرحلة الحاسمة لتسريع الخطى في مسيرتنا صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

الرئيس المشارك (السيد دييس) (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة باتي لوندونيو، نائبة وزير الشؤون المتعددة الأطراف في كولومبيا.

السيدة باتي لوندونيو (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): إن هذا الاجتماع العام الرفيع المستوى سيمكننا من تقييم التقدم المحرز، وتحديد الفجوات والاتفاق على جدول أعمال يتضمن خطوات ملموسة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، مع مراعاة أنه لا يفصلنا سوى خمسة أعوام عن الموعد النهائي المحدد. وفي الوقت ذاته، نفهم أن عملنا وعمل الأمم المتحدة لن ينتهيا هناك.

في كولومبيا، تشكل الأهداف الإنمائية للألفية جزءا لا يتجزأ من السياسات العامة الاجتماعية والإنمائية. وقد أدرجنا الأهداف الإنمائية للألفية في استراتيجيتي الحد من الفقر وتعزيز المساواة لدينا. وكولومبيا من بين البلدان الثلاثة التي اختيرت لعرض تقارير عن تقدمها صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في نشاط خاص لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن الأطر المعنية بالتسريع، في سياق مؤتمر القمة هذا. وسيعرض الرئيس خوان مانويل سانتوس كارلدرون إنجازاتنا على المجتمع الدولي. وأكتفي بذكر إضافة أكثر من ٢,٥ مليون تلميذ إلى التلاميذ الملتحقين بنظام التعليم الأساسي خلال السنوات السبع الماضية، مما مكننا من تحقيق هدف توفير التعليم للجميع.

واليوم، نود أن نتشاطركم مجرد تجربة واحدة. لدينا في كولومبيا قصة نجاح في منطقة ألتا غواخيرا، في شمال البلد، التي حققت تقدما اجتماعيا شاملا لصالح المجتمع المحلي لشعب الوايو من خلال وضع منهجية تستند إلى أفكار المجتمع المحلي ذاته، والتي شملت، من البداية إلى النهاية، المجتمع المحلي والسلطات المحلية والإقليمية والحكومة الوطنية. وتحظى هذه المبادرة بدعم مؤسسة تنمية الأنديز. وفي غضون ثلاث سنوات، وباستثمار مجموعه ٤٠ مليون دولار وقدر كبير من الكفاءة الإدارية وتكاليف لا تتعدى ٠,٧٧ في المائة، استطعنا أن نغير حياة ١٠٠ ٠٠٠ نسمة بحلول شاملة فيما يتعلق بمياه الشرب المأمونة، والتعليم، وتسجيل المواطنين، والطاقات النظيفة، والموصولية.

وفي الشهر الأول من إدارة الرئيس سانتوس، دعونا وكالات الأمم المتحدة إلى بلدنا للاشتراك معنا في برنامج نموذجي في ٢٠ بلدية. ودعوناها إلى الاشتراك معنا بجهودها ومواردها ومبادراتها ومشاريعها – التي كانت مشتتة في جميع أنحاء البلد ولم تحقق أثرها الأجل الطويل المتوخى – في إطار استراتيجية مشتركة باستخدام المنهجية المطبقة في منطقة ألتا غواخيرا. ومن خلال هذه الدعوة، أردنا أن نثبت، أولا، قدرة منظومة الأمم المتحدة على تحقيق الهدفين المتعلقين في كفالة الاتساق بين الوكالات وعملها من أجل تحقيق نفس الهدف، وذلك بغية ضمان الاستخدام الفعال للموارد والتوصل إلى نتائج مستدامة. وفي الوقت ذاته، أردنا أن ننفذ، بدعم من الحكومة، مشروعا إنمائيا محليا من شأنه أن يحدث أثرا اجتماعيا كبيرا على المجتمعات المحلية المستفيدة، حتى تصبح صاحبة المبادرة وتتولى زمام الأمور فيما يتعلق بالتنمية لديها.

ونحن على اقتناع بأن التدخل الاجتماعي الشامل يمكن أن يحقق التغيرات المرغوبة في الأحوال المعيشية للشعوب، ومن ثم، وضعها على مسار مستدام صوب القضاء

على الفقر وتحقيق التماسك الاجتماعي. ونؤمن بأهمية ونجاح النهج المنهجي، وما ينطوي عليه من تدابير وسياسات عامة يمكنها في ظرف وجيز للغاية تحقيق حلول شاملة لمشاكل المياه والإسكان والتعليم والصحة وتسجيل المواطنين والطاقة والاتصال للسكان قاطبة.

ونحن على استعداد لنتشاطر منهجيتنا الإنمائية المحلية والتجربة التي نطلقها مع الأمم المتحدة، والتي نتوقع أن ننجح فيها أيضا.

الرئيس المشارك (السيد دييس) (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد خالد عبد الرزاق النفيسي، الممثل الدائم للمملكة العربية السعودية.

السيد النفيسي (المملكة العربية السعودية): يسعدني في هذه المناسبة الهامة أن أنقل إليكم تحيات خادم الحرمين الشريفين، جلالة الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، الذي شرفني بالتحدث إليكم نيابة عنه.

يشكل اجتماع اليوم فرصة هامة لمراجعة وتعزيز الجهود الوطنية والدولية في سبيل تحقيق الأهداف التي ينشدها المجتمع الدولي قاطبة، خاصة ونحن نقترب من عام ٢٠١٥، وهو عام إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الصدد، فقد أصدرت المملكة في الصيف المنصرم تقريرها الخامس حول متابعة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وتعكس هذه التقارير المتابعة السنوية المستمرة لمسار تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. فقد تضمنت التقارير الخمسة رصدا كميا وتحليلا لجهود المملكة في تحقيق هذه الأهداف، وبينت نهج المملكة في شمولية الخطاب التنموي، ممثلا في خطة التنمية الثامنة للمملكة، للفترة بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٩، وخطة التنمية التاسعة، للفترة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٤.

وعلى النحو الذي يجعل أهداف الألفية جزءا من منظومة توجهات الخطط التنموية للمملكة بجميع أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية، فقد رصدت التقارير الخمسة التقدم الذي أحرزته المملكة العربية السعودية في تحقيق أهداف الألفية، وأبرزت أربع سمات رئيسية لتجربة المملكة في هذا المجال، على النحو الآتي.

أولا، التكامل التنموي بين الأهداف الإنمائية للألفية والتنمية المستدامة، كما تقوم بترسيخه خطط التنمية عموما، وخطتا التنمية الثامنة والتاسعة على وجه التحديد. لقد شكلت الخطتان الثامنة والتاسعة للمملكة حجر الزاوية لهذه المساعي، وهما توفران وضوح الرؤية الاستراتيجية والحشد المبرمج للجهود البشرية والمالية والتركيز على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والتعبير عن التوافق والشراكة ما بين الجهدين الوطني والعالمي، من أجل عالم يتعزز في أرجائه السلام والأمن والتنمية في إطار الأهداف الإنمائية للألفية.

ثانيا، تطوير البنية الأساسية المساندة التي تمكن من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتبرز هنا أربعة أمثلة لتوضيح الجهد الواسع المبذول في هذا المجال: يتعلق المثال الأول بتوسيع مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي، ويرتبط المثال الثاني بتطوير الآليات المؤسسية لخفض البطالة، ويتعلق المثال الثالث بتوسيع القاعدة المعلوماتية التي تمكن متخذي القرار من التركيز على المعالجات التنموية. أما المثال الرابع، فهو يتعلق بتعزيز البيئة التي تمكن القطاع الخاص من المشاركة في جهود الألفية على المستوى الوطني من خلال مشاريع وبرامج موجهة بشكل رئيسي إلى الشباب والنساء.

ثالثا، يتبين من تقارير متابعة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية التي أصدرتها المملكة العربية السعودية، أننا قد تجاوزنا السقوف المعتمدة لإنجاز أغلب الأهداف المحددة، وأننا على طريق تحقيق المتبقي منها قبل المواعيد المقترحة في ضوء معدلات النمو الحالية. لقد حققت المملكة نتائج مرموقة فيما يتعلق بالمساعي الرامية لبلوغ الأهداف المنصوص عليها

في مشروع الألفية. وتضمنت هذه المساعي العديد من المجالات مثل القضاء على الفقر المدقع والحد من معاناة الجوع وضمان التعليم الابتدائي لجميع فئات المجتمع السعودي والتوجه نحو تكريس مشاركة الجنسين على حد سواء في مؤسسات التعليم وتحقيق إنجازات ملموسة في القطاع الصحي، إلى غير ذلك مما له علاقة بأهداف الألفية.

رابعا، اعتماد الشراكة الدولية من أجل التنمية كنهج تنموي ثابت للمملكة. لقد أكدت المملكة في سياستها التنموية على مضامين مبادئ الشراكة الدولية من أجل التنمية كنهج ثابت. وأصبحت هذه المضامين في صلب أهداف خطتي التنمية الثامنة والتاسعة، اللتين انطوتا على دعم التعاون والتكامل على الصعيدين الإقليمي والعالمي بما يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويحفظ الأمن والسلم العالميين. وفي هذا الإطار، قدمت المملكة العون والمساعدة لكل من يحتاجها حول العالم، ضمن إمكانياتها المتاحة وانطلاقا من قيمها وتراثها الإنساني. أضف إلى ذلك، أن المملكة العربية السعودية تعد دولة مانحة وشريكا رئيسيا في التنمية الدولية، فقد مثلت المساعدات والمعونات الخارجية جانبا أساسيا من سياسات المملكة الخارجية والتنموية.

وبلغ إجمالي المساعدات التي قدمتها المملكة إلى الدول النامية خلال الفترة بين عامي ١٩٧٣ و ٢٠٠٩، أكثر من ٩٩ بليون دولار أمريكي، استفاد منها أكثر من ٩٥ دولة من الدول النامية في آسيا وأفريقيا ومناطق أخرى من العالم. وقد زادت مساعدات المملكة إلى الدول النامية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك الفترة عن النسبة المستهدفة من قبل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والبالغة ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول المانحة، حيث بلغت نسبة مساعدات المملكة ١,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مما يجعل المملكة شريكا فاعلا للدول النامية من خلال دعمها المباشر لتمويل مشاريع التنمية. وتتوزع مساعدات المملكة بين آليات مختلفة، منها القروض الميسرة والمنح ومساعدات الإغاثة، هذا بالإضافة إلى الإعفاءات من الديون المستحقة، فقد تنازلت المملكة عن ما يتجاوز ٦ بلايين دولار من ديونها المستحقة على بعض الدول النامية.

وباختصار، يمكن القول وبكل ثقة، إن استراتيجية المملكة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية قد أكدت على التنمية المستدامة وعلى شمولية الخطاب التنموي السعودي لهذه الأهداف، وعلى ترجمتها إلى سياسات وبرامج تنموية. ومكن هذا المملكة من تحقيق أغلب أهداف الألفية قبل سقفها الزمني المحدد في عام ٢٠١٥، وتعزيز مضامين الشراكة الدولية من أجل التنمية على الصعيد الدولي.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠.